



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة (الماستر) علوم مالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

دور آلية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قالة ANGEM
2024-2022

تحت إشراف الدكتور:

لعفيفي الدراجي

من إعداد الطلبة:

بوسنة أية

حموش رائد بهاء الدين

السنة الدراسية 2025\2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أحمل لنا دينه، وانزل لنا نعمه، وهدايا إلى العلم والحكمة وما كنا لنتدبري لولا أن هدانا الله بدء أحمد الله وأشكره شكر من يطمع بالمزيد صدقنا لقوله تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" ولأنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف لعفيفي الدراجي. عرفانا بفيض رعايته للباحثين انطلاقا من حرص لا يهدأ ورعاية لا تسأم وجمد لا يكل، تصيئة لمناخ علمي للدارسين، يعينهم على مواصلة مسيرتهم العلمية، وقد كان لي شرف أن أكون أحد هؤلاء الباحثين. كما أشكر الأستاذة الأجلة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

بكل حب اهدي ثمرة تخرجني

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير ، من كل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي

الا بالصبر والإصرار الى السراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا من بذل الغالي

واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

...ابي الحبيب... اطل الله في عمره

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها وسملكت لي الشدائد بدعائها، من غرست في نفسي الطموح

وسقته بالعطاء الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنيت ان تقف عينيها في يوم كهذا

...امي الغالية... حفظها الله

الى خلعي الثابتة وامان ايامي

...اخني عبد الرحيم...

الى من شدت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها

...اخواتي الغاليات ...

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق...الأصدقاء

ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد (رفيق مدور....).

✽.٥٠٥

أية

الإهداء

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

بكل حبه اهدي ثمرة تخرجني :من كل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار الى السراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا من بذل الغالي واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي ...ابي الحبيب ...اطال الله في عمره الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها وسهلته لي الشدائد بدعائها، من عرست في نفسي الطموح وسقته بالعطاء الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنيت ان تفر عينها في يوم كهذا ...امي الغالية ...حفظها الله الى خلعي الثابتة وامان ايامي ...الى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها ...اخواتي الغلياتلكل من كان عوننا وسندا في هذا الطريق...الأصدقاء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد زينب أحمد خلود.

الملخص:

شهد العالم منذ نهاية القرن العشرين توسعًا ملحوظًا في انتشار المؤسسات المصغرة، حتى أصبحت سمة بارزة في اقتصادات مختلف دول العالم، خصوصًا الدول النامية. وتزداد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة نظرًا للدور الكبير الذي تلعبه سواء على مستوى المؤسسة نفسها أو على مستوى الاقتصاد ككل، من خلال قدرتها على خلق فرص العمل وتوظيف رؤوس الأموال، مما يساهم في خفض البطالة وتنشيط الدورة الاقتصادية.

وتكمن أهمية التمويل في كونه من القرارات المصيرية والاستراتيجية لهذه المؤسسات، فهو يشكل الركيزة الأساسية لتمويل التجهيزات وتفعيل النشاط وضمان استمراريته. وتواجه المؤسسات المصغرة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، بسبب صغر حجمها وضعف قدرتها على تقديم الضمانات المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الأموال. لذا يصبح من الضروري توفير مصادر تمويل تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات.

وقد أبرزت التجربة أهمية القرض المصغر كأداة تمويلية فعالة تتناسب مع طبيعة واحتياجات هذه المؤسسات، حيث يمثل بديلًا مناسبًا للتمويل التقليدي.

ومن هذا المنطلق، تعمل الجزائر على دعم وتوجيه هذه المؤسسات نحو أداء دورها التنموي من خلال إنشاء هياكل تمويلية متخصصة وتقديم برامج وآليات تساعد على تذليل الصعوبات التمويلية، بما يحقق طموحات الدولة في تطوير الاقتصاد وترقية المؤسسات المصغرة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض الصغيرة، التمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Résumé:

Depuis la fin du XXe siècle, le monde a connu une expansion remarquable des microentreprises, qui sont devenues un élément majeur des économies de nombreux pays, notamment des pays en développement. Leur importance dans la vie économique contemporaine s'accroît en raison du rôle majeur qu'elles jouent, tant au niveau de l'entreprise elle-même que de l'économie dans son ensemble, grâce à leur capacité à créer des emplois et à mobiliser des capitaux, contribuant ainsi à réduire le chômage et à stimuler le cycle économique.

L'importance du financement réside dans le fait qu'il s'agit d'une décision cruciale et stratégique pour ces entreprises. Il constitue le pilier fondamental du financement des équipements, de la stimulation de l'activité et de sa pérennité. Les microentreprises rencontrent d'importantes difficultés pour obtenir des financements en raison de leur petite taille, de leur faible capacité à fournir les garanties requises et du coût élevé du capital. Il est donc nécessaire de leur proposer des sources de financement adaptées à leurs spécificités.

L'expérience a mis en évidence l'importance du microcrédit comme outil de financement efficace, adapté à la nature et aux besoins de ces entreprises, et constituant une alternative pertinente au financement traditionnel.

Sur cette base, l'Algérie œuvre à soutenir et à guider ces institutions vers l'accomplissement de leur rôle de développement en mettant en place des structures de financement spécialisées et en offrant des programmes et des mécanismes qui aident à surmonter les difficultés de financement, réalisant ainsi les ambitions de l'État de développer l'économie et de promouvoir les microentreprises.

Mots clés :

Petites et moyennes entreprises, microcrédit, financement, agence nationale de gestion du microcrédit.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الشكر والإهداء
	الملخص
I-III	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ-و	مقدمة
08	الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المطلب الثاني: دوافع وأهداف انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الثالث: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في تنشيط الاقتصاد
21	المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
24	المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الاقتصاد
27	المطلب الثالث: معوقات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجيات تميمتها
30	المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	المطلب الأول: مفهوم التمويل
32	المطلب الثاني: أهمية التمويل
33	المطلب الثالث: مصادر التمويل
39	خلاصة الفصل
40	الفصل الثاني: الإطار النظري للقرض المصغر وواقعه
41	تمهيد

قائمة المحتويات

42	المبحث الأول: ماهية القرض المصغر
42	المطلب الأول: نشأة ومفهوم القرض المصغر
45	المطلب الثاني: خصائص وأهمية القرض المصغر
47	المطلب الثالث: مبادئ وتصنيفات القرض المصغر
51	المبحث الثاني: واقع وآفاق القروض المصغرة.
52	المطلب الأول: الجهات المانحة للقروض المصغرة
53	المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها القرض المصغر
55	المطلب الثالث: الفرص المتاحة لتطوير القرض المصغر
56	المبحث الثالث: دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجارب دولية رائدة)
56	المطلب الأول: التجربة بنك غرامين (بنغلاديش)
60	المطلب الثاني: التجربة بنك الأمل (اليمن)
64	المطلب الثالث: التجربة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (الأردن)
67	خلاصة الفصل
69	الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
71	المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
72	المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
74	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
79	المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
79	المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض المصغر والشروط التأهيل النشاط
80	المطلب الثاني: صيغ تمويل الوكالة وأنواع الأنشطة الممولة
84	المطلب الثالث: المساعدات والامتيازات الضريبية لدى جهاز القرض المصغر
85	المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
85	المطلب الأول: اليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قائمة المحتويات

	ANGEM
87	المطلب الثاني: أثر القرض المصغر في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
96	المطلب الثالث: دراسة حالة مشايخ ممولة من طرف وكالة ANGEM
105	خلاصة الفصل
108	خاتمة
111	قائمة المراجع
119	قائمة الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
(1-2)	عدد الأعضاء المقترضين ومبلغ القروض المستحقة من بنك غرامين 2012-2021	60
(2-2)	توسيع فريق العاملين وفروع بنك الأمل خلال السنوات 2011-2023	64
(3-2)	الأداء الاجتماعي لبنك الأمل لسنة 2023	65
(4-2)	عدد الموظفين البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022	67
(5-2)	عدد التمويلات التي قدمها البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022	68
(1-3)	أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	82
(2-3)	توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة العمرية خلال الفترة (2022-2024) .	88
(3-3)	توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المستوى التعليمي للمستفيدين خلال الفترة (2022-2024).	90
(4-3)	توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع قطاع النشاط (شراء المواد الأولية) خلال الفترة (2022-2024).	92
(5-3)	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من خلال آليات القرض المصغر خلال سنة 2024	94
(6-3)	أثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض المصغر في استحداث مناصب شغل	95
(7-3)	تمويل المؤسسات لإنشاء المشاريع ذات تكلفة لا تتعدى 1.000.000	98
(8-3)	تمويل المؤسسات لإنشاء المشاريع ذات تكلفة لا تتعدى 1.000.000	99



قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
(1-2)	حجم المشاريع الممولة في كل قطاع من بنك غرامين 2021	51
(2-2)	الأداء المالي لبنك الأمل لسنة 2023	61
(3-2)	الأداء الاجتماعي لبنك الأمل لسنة 2023	64
(1-3)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	76
(2-3)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية قالمة	78
(3-3)	تمويل المؤسسات لشراء المواد الأولية	81
(4-3)	تمويل المؤسسات لإنشاء المشاريع ذات تكلفة لا تتعدى 1.000.000	82

المقدمة

المقدمة العامة:

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات البطالة وضعف القدرات الإنتاجية. هذا التوجه تعزز منذ ثمانينيات القرن الماضي، بفعل الأزمات الاقتصادية المتكررة وتراجع قدرة الدول على توفير مناصب الشغل، ما دفع إلى البحث عن بدائل تمويلية وتنظيمية تعزز خلق الثروة على المستوى المحلي.

وفي الجزائر، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة استراتيجية ضمن رؤية الدولة لتنويع مصادر الدخل الوطني، والحد من التبعية التاريخية لقطاع المحروقات. ورغم الوعي المتزايد بأهمية هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات هيكلية في الحصول على التمويل، نتيجة تعقيد الإجراءات البنكية ومحدودية الولوج إلى الموارد المالية الكلاسيكية، ما انعكس سلبا على قدرتها على النمو والاستمرار.

في هذا السياق، جاء القرض المصغر كخيار تمويلي بديل يهدف إلى تمكين الفئات التي لا يشملها النظام المالي التقليدي، على غرار الشباب، النساء، وأصحاب المبادرات الفردية، من إطلاق مشاريعهم وتنمية أنشطتهم الاقتصادية. ويتميز هذا النوع من القروض بسهولة الحصول عليه، ومرونة آليات السداد، وارتباطه بمشاريع إنتاجية صغيرة ذات أثر محلي مباشر. ولتحقيق فعالية هذا الجهاز، قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، التي تتولى تقديم قروض دون فوائد على عاتق الخزينة العمومية، مرفقة بالمرافقة التقنية والإدارية الضرورية.

وانطلاقا من أهمية هذا الجهاز، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الفعلي الذي تلعبه القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة وكالة ANGEM بولاية قالمة، كونها تعرف حركية ملحوظة في مجال المشاريع المصغرة والمتوسطة، تبرز الإشكالية المحورية التالية:

- إشكالية الدراسة:

كيف تساهم القروض المصغرة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة؟
ومن أجل الإحاطة بموضوع الدراسة من كل جوانبه، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ فيما تتمثل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هو دورها في الاقتصاد الوطني؟
- ✓ ما طبيعة القروض المصغرة المقدمة من طرف وكالة ANGEM ، وما أهدافها؟
- ✓ ما هي شروط وآليات التمويل المعتمدة لدى الوكالة؟
- ✓ كيف ينعكس تدخل وكالة ANGEM فعليا على تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق البيانات والإحصائيات المتوفرة؟

- فرضيات الدراسة:

- ✚ **الفرضية الاولى:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، نظرا لقدرتها على خلق فرص العمل، وتحقيق التوازن التنموي الجهوي، وتعزيز ديناميكية النمو المحلي.
- ✚ **الفرضية الثانية:** تعد القروض المصغرة آلية تمويلية مرنة وفعالة، صممت لتلبية احتياجات الفئات غير القادرة على اللوج إلى القنوات التقليدية، مما يجعلها مناسبة لتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- ✚ **الفرضية الثالثة:** تستند وكالة ANGEM في تمويلاتها إلى شروط مدروسة وآليات بسيطة تراعي الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، مما يسهل ولوج الشباب والبطالين إلى عالم المقولة.
- ✚ **الفرضية الرابعة:** يساهم تدخل وكالة ANGEM بفعالية في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما تعكسه المؤشرات الإحصائية والميدانية المسجلة على مستوى بعض ولايات الوطن، خاصة في القطاعات الفلاحية والتقليدية.

- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على القرض المصغر كآلية تمويل ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد أداة محورية في دعم الاقتصاد الوطني. في ظل صعوبة حصول هذه المؤسسات على تمويل تقليدي، يبرز القرض المصغر كبديل مرن يستهدف الفئات المهمشة وأصحاب المبادرات الذاتية. وتكمن الأهمية كذلك في تقييم مدى فعالية هذا النوع من التمويل في تعزيز استمرارية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من تجربة وكالة القرض المصغر بولاية قالم، مع تقديم مقترحات لتحسين آليات الدعم المالي والمؤسساتي لهذه الفئة.

- أهداف الدراسة:

سعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف المنهجية المرتبطة بموضوع القرض المصغر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها ما يلي:

- ✓ تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنشيط الاقتصاد المحلي الوطني.
- ✓ إبراز دور القرض المصغر كآلية تمويل بديلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في تمويل ودعم هذه المؤسسات، خصوصا في المناطق ذات الطابع الفلاحي والتجاري.
- ✓ تقييم مدى فاعلية القرض المصغر في ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق استقلاليتها المالية.
- ✓ اقتراح توصيات عملية من شأنها تحسين آليات التمويل المصغر وتوسيع أثره التنموي في الجزائر.

- أسباب اختيار الموضوع:

- جاء اختيار هذا الموضوع استجابة لجملة من الدوافع الأكاديمية والواقعية، من أبرزها:
- ✚ الطابع التخصصي للموضوع وارتباطه بالمجال الدراسي.
 - ✚ الحاجة العلمية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين آليات التمويل البديلة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح بتقييم السياسات العمومية في هذا المجال.
 - ✚ الأهمية المتزايدة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياسات الاقتصادية، باعتبارها رافعة للتنمية المحلية وأداة فعالة لمحاربة البطالة.
 - ✚ توفر مصادر بحثية كافية تتيح التوسع في دراسة هذا الموضوع بعمق.

- مجال الدراسة:

تم التطرق لدراسة هذا الموضوع وفق حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالآتي:

أ- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على مستوى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بولاية قالمة.

ب- **الحدود الزمنية:** تمتد الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2022 إلى سنة 2024، وهي فترة كافية لقياس تطور تدخلات وكالة "أنجام" في تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل أثر القرض المصغر خلال هذه المرحلة.

- منهج وادوات الدراسة:

- للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على:
- أ- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف الظواهر والمتغيرات محل الدراسة عند عرض الخلفية النظرية لموضوع القرض المصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ب- المنهج المقارن: من خلال عرض وتحليل بعض التجارب الدولية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر آليات القرض المصغر، بهدف توسيع نطاق التحليل.
- ج- منهج دراسة حالة:

أما فيما يخص أدوات الدراسة وجمع المعلومات، فقد تم الاعتماد على المسح المكتبي فيما يتعلق بالجانب النظري، من خلال مراجعة الكتب ذات الصلة بالموضوع سواء بصورة شاملة أو جزئية، إضافة إلى الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة في المجالات العلمية أو المقدمة كأوراق بحثية في الملتقيات العلمية الوطنية أو الدولية، وكذلك الاعتماد على بعض رسائل الدكتوراه ذات العلاقة. أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد بصفة مباشرة على الوثائق الإحصائية والمعلوماتية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى إحصائيات مستمدة من مصادر رسمية أخرى لها علاقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساهم في دعم وتحليل موضوع الدراسة بشكل أعمق.

- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة عنصرا مهما في البحث العلمي، إذ تمكن الباحث من فهم ما كتب حول موضوعه وتوفر له قاعدة معرفية لبناء الإشكالية وتحليل المعطيات. كما تساعد في تحديد الثغرات البحثية التي يمكن أن تعالجها الدراسة الحالية. وفي إطار موضوع دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نعرض فيما يلي بعض الدراسات ذات الصلة:

📌 دراسة مصطفى طويطي، ليديّة وزاني، بعنوان " تجربة التمويل الأصغر في الجزائر " دراسة حالة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر، باعتباره من الآليات التمويلية الحديثة الموجهة لدعم المشاريع المصغرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار جزائري. وتكمن أهمية هذا النوع من التمويل في كونه يستهدف فئات غير قادرة على الولوج إلى القنوات المالية الرسمية، مثل البنوك ومؤسسات التمويل التقليدية، ما يفتح المجال أمام تعزيز روح المبادرة الفردية وتفعيل دور القطاع الخاص.

دراسة دحمان سمراني، بلال زنايني، بعنوان " واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة" دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022.

ترمي هذه الدراسة إلى تقييم تجربة التمويل المصغر في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية، لرصد التحديات واقتراح حلول للنهوض بهذا القطاع. ورغم مساهمة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تقليص البطالة ودعم الفئات الهشة، إلا أن التجربة الجزائرية ما تزال متأخرة. وتوصي الدراسة بضرورة إصلاح الإطار القانوني وتنظيم السوق، وفتح المجال للقطاع الخاص لتعزيز المنافسة وتطوير المنتجات التمويلية.

دراسة، رابح زرقاني، بعنوان " ابعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتحديد أبرز العراقيل التي تحد من فعاليته. كما تسعى إلى تقييم مدى توافق آليات التمويل مع احتياجات هذا القطاع الحيوي. وتوصي بضرورة تكييف العرض التمويلي، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين لدعم استدامة هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية.

ركزت الدراسات السابقة على التقييم العام للقرض المصغر، دون التعمق في مشاريع ممولة فعلياً، في حين قدمت هذه الدراسة تحليلاً ميدانياً لثلاث حالات حقيقية، ما يمنحها بعداً تطبيقياً مباشراً، كما أن البحوث السابقة انصبّت على توصيف التجربة الجزائرية أو المقارنة الدولية، بينما تميزت هذه الدراسة بالتركيز الدقيق على فعالية آلية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك اقتصرت معظم الدراسات على التحليل الإحصائي العام، دون تتبع فعلي لمسار التمويل، في المقابل جمعت هذه المذكرة بين التأصيل النظري ودراسة حالات واقعية، ما يعزز مصداقية النتائج. أما من حيث المجال الجغرافي، فقد تناولت الدراسات السابقة التجربة على المستوى الوطني، في حين ركزت هذه الدراسة على وكالة قالمّة.

- صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن يعترض أي بحث عراقيل وصعوبات تجعل القائم به يفقد قليلاً أو كثيراً من فرص إتمامه على الوجه الذي يرغب فيه، ومن بين الصعوبات التي واجهتها في إطار هذه الدراسة ما يلي:

صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدثة من الوكالات الرسمية المعنية بمنح القروض المصغرة،

وعلى رأسها وكالة ANGEM.

✚ محدودية التفاعل أو الاستجابة من بعض الجهات الرسمية عند محاولة التواصل لجمع معلومات تطبيقية تخدم الدراسة.

- هيكل الدراسة:

وللتعمق في موضوع البحث والإلمام بمختلف جوانبه، وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع مقدمة عامة تعد مدخلا للموضوع، وخاتمة تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المقترحة، يتوسطهما ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة تعالج جوهر الدراسة.

تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسم إلى ثلاث مباحث: تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما خصص المبحث الثاني لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في تنشيط الاقتصاد، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى مصدر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان: "الإطار النظري للتمويل بالقرض المصغر"، وتم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث: تناولنا في المبحث الأول ماهية القرض المصغر. أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة واقع وآفاق القروض المصغرة، من خلال تحليل الجهات المانحة، التحديات التي يواجهها هذا النوع من التمويل، والفرص المتاحة لتطويره. في حين تناول المبحث الثالث دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عرض ومقارنة ثلاث تجارب دولية.

أما الفصل الثالث، فقد خصص للدراسة الميدانية بعنوان: "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ANGEM ، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة الوكالة، تعريفها، مهامها وأهدافها، وكذا هيكلها التنظيمي. وخصصنا المبحث الثاني لعرض طريقة عمل الوكالة من حيث شروط الاستفادة، صيغ التمويل، أنواع الأنشطة الممولة، إضافة إلى المساعدات والامتيازات الضريبية. أما المبحث الثالث فتناول دور الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض آليات الإنشاء، إحصائيات ميدانية، ودراسة حالات لمشاريع ممولة على مستوى ولاية قالمة.

الفصل الأول: الإطار النظري
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وواقعها في الجزائر

تمهيد:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في التنمية الاقتصادية للدول، حيث يسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم الابتكار، مما جعله محورا رئيسيا للسياسات الاقتصادية في العديد من الدول. وتماشيا مع ذلك، اهتمت الحكومات بوضع الأطر القانونية والتشريعية الداعمة لهذا القطاع، إلى جانب تطوير آليات لتأسيسه وتحفيزه، مع دراسة واقعه والتحديات التي تواجهه.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الحديث، إذ تلعب دوراً حيوياً في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ونظراً لأهميتها المتزايدة، حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين وصانعي السياسات، مما أدى إلى ظهور دراسات متعددة حول طبيعتها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد، إلا أن مفهومها يظل نسبياً ويختلف من دولة لأخرى باختلاف السياقات الاقتصادية والتنظيمية.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تجمع الهيئات الاقتصادية والبحثية على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وضعت معايير تصنيف مختلفة تراعي خصوصيات كل اقتصاد.

1-1- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

1-1-1- المعايير الكمية: تعد من أهم المعايير المستخدمة في تعريف هذا النوع من المؤسسات وتشمل:

أ- **معيار عدد العمال:** يتميز بالسهولة والثبات النسبي، لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق.¹

ب- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد على حجم المشروعات الصناعية، ودرجة النمو الاقتصادي لكل دولة.²

¹ أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في أحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية لنشر، مصر، 2011، ص 15.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، دار النشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص 25-26.

- ج-مقياس معامل رأس المال: يعبر عن الحجم من رأس المال اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.¹
- 1-1-2-المعايير النوعية: وضع الباحثون معايير أخرى أدرجت في المجموعة الثانية، نذكر منها:
- أ-مقياس الملكية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب ملك للقطاع الخاص، وتتخذ شكل شركات فردية أو عائلية، يسند فيها اتخاذ القرار والإدارة للمالك ذاته؛²
- ب-مقياس المسؤولية: صاحب المؤسسة المتصرف الأساسي، ويتولى اتخاذ القرار وتحديد أنماط التمويل والتسويق؛
- ج-مقياس حصة المؤسسة من السوق: يعد حجم الحصة السوقية مؤشرا أساسيا لتحديد حجم المؤسسة؛
- فكلما زادت حصتها دل ذلك على كبرها، بينما تشير الحصة الصغيرة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة.³
- 1-2-التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- يمكن استعراض أبرز التعاريف الدولية المتداولة:

- 1-2-1-التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي:⁴

¹ خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 27.

² أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 16، بتصرف.

³ أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، سوريا، 2010، ص 208.

⁴ أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل؛

-التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل؛

-التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال اقل من 50 عامل.

1-2-2-تعريف منظمة الأمم المتحدة: وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل الاستراتيجية والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.¹

1-2-3-تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: تميز اللجنة الأوروبية بين المؤسسة المتوسطة والمؤسسة الصغيرة، فتعرفها كما يلي: "المؤسسة المتوسطة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملاً أجيلاً، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملاً إلى 249 عاملاً أجيلاً وتتميز باستقلاليتها".²

1-2-4-تعريف منظمة العمل الدولية: عرفت على انها: "وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعمل البعض منهم في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضهم يستأجر عمالاً وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض وعادة ما تكسب مدخولاً غير منتظم وتهيئ فرص عمل غير مستقرة".³

¹ هنادي نظير، إدارة المشروعات الصغيرة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 17-18.

² حمادوش أنيسة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستجدات القانون الجزائري، ورقة بحث مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول: "التكيف القانوني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 68.

³ يحيوي سعاد، حيرش نور الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 41.

1-2-5-تعريف الهند: تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا، بعدها قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة.¹

1-2-6-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت المادة 05 من القانون رقم: 17/02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستولي معيار الاستقلالية".²

جدول رقم (1-1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع السنوية حصيلتها
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 09	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	ما بين 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	ما بين 50 إلى 250	من 400 مليون الى 4 مليار	ما بين 200 مليون إلى مليار

المصدر: طالب سومية شاهيناز وآخرون، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 02، 2021، ص205.

¹ لونيبي محمد لخضر، أثر الاستراتيجية الوطنية على ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، "حالة المشروعات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ مجموعة من الولايات"، اطروحة دكتورا في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص47.

² طالب سومية شاهيناز وآخرون، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 02، 2021، ص205.

وفي هذا السياق، يمكن التوصل الى تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: كيانات اقتصادية مستقلة ذات طابع إنتاجي أو خدمي، تتسم بمرونة تنظيمية وهيكلية عالية، وتدار غالبا بقرارات مركزية من طرف فرد أو مجموعة محدودة من الشركاء. تتميز بنطاق نشاط محدود، وهيكلية تمويلية تعتمد على الموارد الذاتية والمرافقة الخارجية، فضلا عن عدد محدود من العمالة ورقم أعمال سنوي منخفض نسبيا. ورغم صغر حجمها، تكتسي هذه المؤسسات دورا محوريا في تحفيز الابتكار، وخلق مناصب الشغل، وتحقيق التوازن التنموي المحلي، ما يجعلها عنصرا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، لاسيما في الاقتصاديات النامية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مزايا وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة نذكر منها:

- سهولة التأسيس: بحيث لا تحتاج الى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة؛¹
- استقلالية الإدارة: حيث توفر الشعور بالاستقلال والحرية لصاحب المشروع فهو متخذ القرار؛²
- التجديد: تعد هذه المؤسسات مصدرا رئيسيا للأفكار الحديثة ويسعى اصحابها الى البحث عن التميز والريادة: فهي تهدف إلى تطوير ادائها وعملياتها لتدعيم مركزها التنافسي في البيئة التي تعمل فيها؛³
- المرونة العالية: تتميز بالمرونة والقدرة على التغيير، لأنها تملك جهاز اداري مستقل وتنظيما بسيطا؛⁴
- المحافظة على استمرارية المنافسة: كونها الأداة الفعالة في تحقيق أهداف النظم الاقتصادية المعاصرة، ومواجهة قوى الاحتكار، وتشجيع إقامة الأسواق الحرة المتكاملة؛⁵

¹ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص 77.

² أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيني مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 40.

³ فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغير "مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق لنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 24.

⁴ سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة "ابعاد للريادة"، دار وائل لنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2005، ص 80.

⁵ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- تتميز بمحدودية السوق ما يجعلها تهتم بدراسة وتحليل حاجات المستهلك وتطورها مستقبلاً والعمل على سرعة الاستجابة لإشباع هذه الرغبات؛¹
- يمتاز بقلّة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط، وهذا يؤدي إلى وجود علاقات وطيدة مع العملاء؛²
- انخفاض رؤوس الأموال وهو ما ينسجم مع رغبة بعض المستثمرين الذين يملكون مدخرات قليلة ويرغبون في الإشراف المباشر على استثماراتهم؛³
- يمكن إقامتها في مختلف المواقع مما يساعد على التوسع العمراني وإحداث تنمية صناعية واجتماعية.⁴

المطلب الثاني: دوافع وأهداف انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصراً استراتيجياً في هيكلّة الاقتصاد الوطني، حيث تسهم في تعزيز النمو المستدام، لذلك فإن تحليل دوافع وأهداف إنشائها يعد ضرورة لفهم مدى إسهامها في التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية.

الفرع الأول: دوافع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان ظهور العديد من المشكلات بسبب المؤسسات الكبرى دفع للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثلت فيما يلي:⁵

1-1- صعوبة التأسيس:

عدم القدرة على انشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة عملية التنمية بسبب قلة التراكم الرأسمالي، وهذا ينعكس على القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي.

¹ راجح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص43.

² مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، دار انسانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص45.

³ هنادي نظير، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ أيمن على عمر، مرجع سبق ذكره، ص40.

⁵ وردة سعادية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي،

اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-

2024، ص35.

1-2- مستوى التكنولوجيا:

تأخر الفنون الانتاجية في البلدان التي تعاني من التخلف، وذلك بسبب احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمعرفة الانتاجية المتقدمة، مما يجعل الدول الأخرى تعتمد بشكل كبير على واردات التكنولوجيا والمعدات.

1-3- الاحادية القطبية:

انهيار المعسكر الشرقي وسيطرة المعسكر الغربي بقيادة الدول الكبرى، حيث كان المعسكر الشرقي يدعو الى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، ولكن مع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرأسمالي، زاد التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

1-4- انهيار الاوضاع المالية:

انخفاض القدرات الاستثمارية خاصة في الدول النامية وما صاحبه من تدهور وعدم امكانية استمرار المؤسسات الكبيرة.

1-5- التحولات الاقتصادية العالمي:

ومن أبرز ما جاءت به برنامج التحويل الهيكلي كالخصوصية، وتعتبر العامل الأساسي المؤدي الى ضرورة تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيزا للقطاع الخاص.¹

الفرع الثاني: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدة أهداف منها:²

- ✚ تمكين روح المبادرة باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل؛
- ✚ توفير فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛

¹ صبرين زيتوني، التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 01، العدد 04، 2015، ص ص 320-321.

² سفيان عبد العزيز، وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص ص 221-222.

✚ إعادة تأهيل وإدماج المسرحيين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس المؤسسات العمومية أو لتقليص العمالة فيها بسبب إعادة الهيكلة أو الخصوصية وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

✚ تعد أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة تثمين الثروة المحلية؛
✚ تمثل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تمثل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
✚ تعتبر إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لتنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف طبيعتها، فقد اتخذت هذه المؤسسات عدة أشكال تصنيفية تعكس هذا التنوع في مختلف المجالات.

الفرع الأول: تصنيف حسب القطاعات الاقتصادية.

تصنف حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات إنتاجية، خدمية وتجارية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

1-1- مؤسسات إنتاجية:

تعتمد هذه المشروعات على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة، مما يساهم في خلق قيمة مضافة، وهي الزيادة في قيمة المخرجات مقارنة بالمدخلات. وتنقسم هذه المشاريع إلى نوعين رئيسيين: الأول هو المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية التي تعتمد على الموارد المحلية، والثاني هو المشروعات التي تنتج سلعا إنتاجية كالأجزاء التي تساهم في تصنيع سلع أخرى، مثل الصناعات المغذية للملابس الجاهزة أو السيارات أو الصناعات الغذائية.¹

2- المؤسسات الخدمية:

أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.²

¹ ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، الطبعة الاولى، 2015، ص31.

² عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية-جدوى المشروع، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة، دار التعليم الجامعي النشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007، ص119.

1-3- المؤسسات التجارية:

المؤسسات التجارية هي المؤسسات التي تقوم بشراء وبيع وتوزيع سلعة أو مجموعة من السلع المختلفة. يكمن هدفها الرئيسي في إعادة استثمار الأرباح وتحقيق العوائد المالية تشمل هذه المؤسسات التجارة بالجملة، التجارة بالتجزئة.¹

الفرع الثاني: تصنيفها وفق طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الفئات التالية:²

1-2- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرها وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: الصناعة الغذائية الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلود، وصناعة الورق وأنواعه.

2-2- المؤسسات التي تنتج السلع الوسيطة:

وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو مواد البناء وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: صناعة مواد البناء المحاجر والمناجم الصناعات الميكانيكية الصناعات الكيميائية.

2-3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

وهي صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة فهي تمارس عملية تجميعية وتركيبية فقط انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتج النهائي لقطع غيار مثلاً، وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي.

¹ ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، مرجع سبق ذكره، ص32.

² أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014-2015، ص209.

الفرع الثالث: تصنيف حسب الشكل القانوني

وفيما يلي عرض الصور الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1- المؤسسات العامة:

تتميز المؤسسات العامة بأن رأس المال الخاص بها مملوك لمجموعة عمومية، ويتم تمثيل هذه المجموعة بالدولة أو الجماعات المحلية.¹

3-2- المؤسسات الخاصة:

تعتبر المؤسسات الخاصة هي تلك التي تملكها فرد أو مجموعة من الأفراد، حيث يكون رأس المال ملكا للشخص الذي ينشئها ويديرها وتنقسم هذه المؤسسات بدورها إلى مؤسسات فردية ومؤسسات جماعية.

3-2-1- المؤسسات الفردية: تعتبر المؤسسات الفردية نمطا من أنماط المؤسسات حيث يمتلك شخص واحد المؤسسة بالكامل، ويتولى إدارة العمل اليومي. يتحمل المالك المسؤولية غير المحدودة عن أي التزامات أو ديون تخص المؤسسة، حيث لا يوجد فصل بين شخصيته القانونية والمهنية. كما يحق للمالك الاستفادة من جميع الأرباح المحقة.²

3-2-2- الشركات: هي مؤسسة مملوكة لشخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو العمل، ويتقاسمون الأرباح والخسائر الناتجة عن المؤسسة. وتنقسم الشركات إلى نوعين رئيسيين:³

أ- شركات الأشخاص: هي عقد بين شخصين أو أكثر لتكوين شركة تحت اسم معين، ويعملان معا بوصفها ملاكا لهذه الشركة لتحقيق الربح، ويكون جميع الشركاء متضامنين ومسؤولين عن جميع تعهدات الشركة والتزاماتها. وتضم كل من: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

ب- شركات الأموال: وهي التي تعتمد عند تكوينها على عنصر المال، بقطع النظر عن شخصية الشريك وهي تشمل: شركة المساهمة، شركة التوصية والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

¹ علي فلاح مفلح الزعبي، ريادة الأعمال "صناعة القرن الحادي والعشرين"، دار الكتاب الجامعي، لبنان، الطبعة الاولى 2016، ص 169.

² عزيزة بن سميثة، اقتصاد المؤسسة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، لطبعة الاولى، 2017، ص 23.

³ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص 27.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التوجه

وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أصناف كما يلي:

4-1- المؤسسات العائلية:

تشير إلى الأنشطة التي تتم داخل المنازل، غالبا في المناطق الريفية، ويشارك فيها أفراد الأسرة في أعمال مثل الحياكة والتطريز. تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعتمد على أساليب تقليدية.¹

4-2- المؤسسات التقليدية:

تشبه المؤسسات العائلية في الاعتماد على المساهمة العائلية وإنتاج منتجات تقليدية، لكنها تعمل في ورش صغيرة مستقلة عن المنازل وتستخدم وسائل بسيطة.²

4-3- المؤسسات المتطورة والمؤسسات شبه المتطورة:

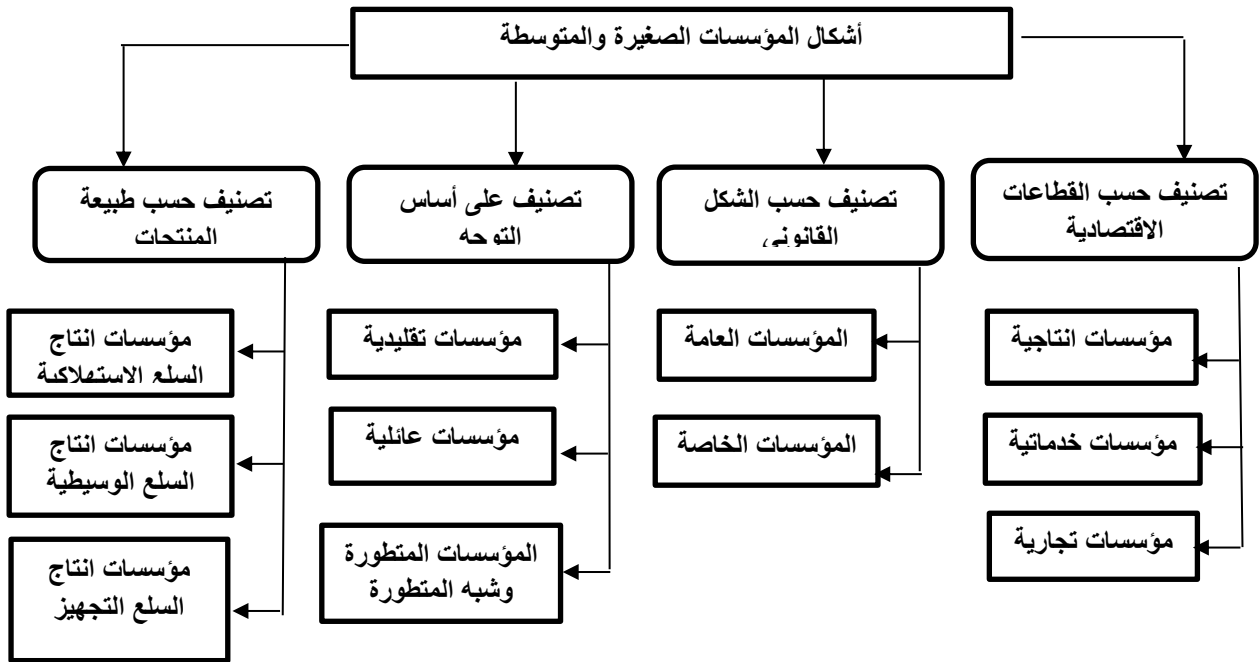
تتميز باستخدام واسع للتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، مع توسيع رأس المال الثابت وتطبيق تقنيات متقدمة لتنظيم العمل وتصنيع المنتجات بطرق منتظمة وحديثة.³

¹ أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره 2007، ص ص 14-15.

² سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "دراسة تقييمية للفترة 2004-2014"، اطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 41.

³ أحلام منصور، اسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، "ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني"، حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06 ديسمبر 2017، ص 07.

الشكل رقم (1-1): أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع التالي: محمد هيكل مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في

تنشيط الاقتصاد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المكونات الحيوية التي تسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي بالدول النامية، وعلى رأسها الجزائر، التي عانت من تبعات الاحتلال وهو ما أثر في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال، أضحت هذه المؤسسات حجر الزاوية في إعادة هيكلة اقتصاد وطني كان يركز على الصناعات الاستخراجية، مما جعل التنوع الاقتصادي المستدام ضرورة ملحة من خلال تطوير قطاعات إنتاجية حديثة.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتواكب التحولات الاقتصادية، ومع انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أصبحت هذه المؤسسات جزءا محوريا في دعم تنويع الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الفترة ما بين 1962-1980

انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات السلع والخدمات، مع التركيز على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت تعتبر مكملة للصناعات الأساسية وتدعم عملية التصنيع ضمن سياسة تنموية وتطويرية مع بداية المخطط الرباعي الثاني:¹

1-1- البرنامج الأول 1962-1967: ويشمل استعادة الوحدات القديمة المورثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامة محلية، وجهت لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية في إطار البرامج الخاصة المدفوعة من وزارة الصناعة.

1-2- البرنامج الثاني 1970-1973: عرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقاً من مخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه صناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

1-3- البرنامج الثالث 1974-1977: ركز البرنامج التنموي للفترة 1974-1977 على تعزيز اللامركزية الاقتصادية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برنامج التصنيع المحلي، مما أسفر عن إنشاء 744 مؤسسة عمومية محلية تحت إشراف الجماعات المحلية. ورغم هذا، عانت هذه المؤسسات من ضعف التسيير وأداء القطاع الخاص المحدود، مما دفع الدولة إلى تبني مخططات تنموية لتحسين المردودية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: الفترة ما بين 1980-1988

شهدت هذه الفترة صدور قوانين مؤثرة في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرزها ما يلي:²

1-2- قانون الاستثمار الخاص: ساهم القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من التدابير التنظيمية، تمثلت في فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع، تحديد مساهمة البنوك بنسبة 30% من قيمة الاستثمار، وضع سقف مالي لا يتجاوز

¹ شريف غياط، محمد بقموم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 06، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2012، ص 03.

² شريف غياط، محمد بقموم، مرجع نفسه، ص 04.

30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، مع منع تعدد المشاريع تحت ملكية فردية، وذلك في إطار تأطير الاستثمار الخاص وتحفيزه ضمن حدود مدروسة.

2-2- قانون استقلالية المؤسسات: شهدت هذه المرحلة إصلاحات اقتصادية جذرية تمثلت في منح استقلالية للمؤسسات، تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد توجت بإصدار القانون رقم 88-01 بتاريخ 12 جانفي 1988، الذي كرس استقلالية المؤسسات العمومية، وكانت له انعكاسات واضحة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: الفترة ما بين 1988-2001

تميزت هذه الفترة بتحولات جذرية في مسار الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، عبر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مؤسسات بريتن وودز، لا سيما برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي (1994-1998)¹. تم خلال هذه المرحلة إصدار قوانين لتشجيع الاستثمار والخصوصية، وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، ما ساهم في دعم هذا النمط من المؤسسات ومنحه مكانة متقدمة ضمن النسيج الصناعي والاقتصادي².

الفرع الرابع: الفترة ما بين 2001-2020

تميزت هذه المرحلة بتطور ملحوظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعا بتنفيذ برامج استثمارية عمومية، والتي هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات الإنتاجية.

4-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أطلقت الجزائر برنامجا تنمويا شاملا سنة 2001، مستندا إلى البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، ليعتمد لاحقا كإحدى ركائز السياسة الاقتصادية العمومية. ركز البرنامج على تحسين المستوى المعيشي وتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي لتشمل المناطق المهمشة، عبر دعم الأنشطة الإنتاجية

¹ بن زعرور شكري، مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 89.

² مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مخبر التنمية المستدامة، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 30 مارس 2020، ص 124.

كالزراعة، البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المحلية والبشرية. وقد خصص له غلاف مالي بلغ 525 مليار دج.¹

4-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير.

وإن جئنا لأكثر تفصيل في الجانب الفكري والنظري، نجد أن البرنامج لا يخرج عن كونه أداة من أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تتبنى الفكر الكنزي للنمو المعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وبذلك يعتبر برنامج دعم النمو تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد بينهما أي اختلاف من حيث الجوهر الفكري، وإنما هناك بعض الاختلافات من حيث التنفيذ، لأنه من البديهي أن يتم تدارك بعض الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا، وعموما يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي²:

- قطاع الخدمات العمومية الإدارية.
- القطاع الاقتصادي.
- قطاع الهياكل القاعدية.
- قطاع التنمية البشرية.
- قطاع الإسكان والظروف المعيشية.

4-3- برنامج توظيف النمو أو التنمية الخماسي (2010-2016): واصلت الدولة دعمها لجهود البناء الوطني بإطلاق برنامج تنموي، بميزانية قدرها 21.214 مليار دج. أولى البرنامج اهتماما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتخصيص 150 مليار دج لإنشاء مناطق صناعية ومرافقة التأهيل، إضافة إلى

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة 2001-2016"، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص219.

² حكيم شبوطي، ياسين مراح، دور إنعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم التنمية الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2014)، مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 03، 2017، ص132.

برنامج ضخم لتأهيل حوالي 20 ألف مؤسسة بقيمة 386 مليار دج، وذلك بهدف تعزيز قدرتها التنافسية والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.¹

4-4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): أطلق البرنامج في 2015 بتمويل من "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، بهدف تحسين المعيشة، وتحقيق نمو سنوي للناتج الخام بنسبة 7% بحلول 2019، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية. ومع ذلك، أدى تراجع أسعار النفط في نفس العام إلى تقليص الإنفاق العمومي، مما أثر سلبا على تحقيق أهداف البرنامج.²

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، بات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولوية تنموية لما لها من دور في تحفيز النمو، وتنويع الدخل، وخلق فرص العمل. كما تسهم في تقليل البطالة وتعزيز التوازن الاجتماعي، مما يدفع الدول إلى تبني سياسات استثمارية وتمويلية لدعم هذا القطاع وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يظهر البعد الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1-1- توفير فرص العمل للبطالين وإعادة إدماج العمال المسرحين من العمل

تعد المؤسسات الصغيرة أداة فعالة في توفير فرص العمل، لا سيما للبطالين والعمال المسرحين، حيث تستوعب فئات لم تتح لها فرص التكوين المهني الكافي، وتسهم في التخفيف من البطالة بتكاليف أقل مقارنة بالصناعات الكبرى. وتظهر دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات انخفاض تكلفة خلق مناصب الشغل ضمن هذه المؤسسات، مما يمنحها قدرة أعلى على استيعاب اليد العاملة. كما تعتمد هذه

¹ حكيم شيوطي، ياسين مراح، مرجع نفسه، ص 132-133.

² العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 03 مارس 2020، ص 212.

المؤسسات على أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتطلب تدريباً بسيطاً وسريعاً، ما يعزز من مساهمتها في تقليص الضغط على ميزانيات الدول.¹

1-2- تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

تساهم المؤسسات الصغيرة في تقديم منتجات مبتكرة، حيث يحفز ارتباط الابتكار المباشر بمردودها المالي على الإبداع. وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من براءات الاختراع المسجلة، خاصة في الولايات المتحدة، تعود إلى المشاريع الصغيرة. كما تلعب هذه المؤسسات دوراً في تلبية احتياجات المشروعات الكبرى من خلال توفير مدخلات إنتاجية متخصصة.²

1-3- تنمية الاقتصاد الوطني

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية متزايدة لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنويع مصادر الدخل، إنتاج بدائل للواردات، وتزويد المشروعات الكبرى بمدخلات الإنتاج. كما يسهم في خلق فرص العمل، تقليص البطالة، وجذب الاستثمارات، فضلاً عن تأثيره الإيجابي على الميزان التجاري من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات.³

1-4- ضالة التكاليف المالية اللازمة للانطلاق في المشروع

تنطلق أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة لدى الشباب البطالين، برأس مال محدود نتيجة نقص التمويل وعزوف البنوك عن دعمها، فيما تقتصر مساعدات الدولة لحاملي المشاريع على مبالغ تتراوح بين 5 و10 ملايين دينار جزائري.

¹ صالح ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص26.

² محمد لمين علون وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03 العدد 03، 2020، ص70.

³ غياث شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دمشق، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص136-137.

1-5- الاعتماد على المواد الأولية المحلية في أغلب الأحيان

نظرا لكون معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أنشطة معيشية فردية كالحرف والأعمال المنزلية، فإن أصحابها غالبا ما يعتمدون على المواد الأولية المحلية لملاءمتها من حيث التكلفة.

1-6- استخدام قليل للتكنولوجية الحديثة

لضمان استمراريته ومواجهة المنافسة، يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، التسويق، والتسيير، لما توفره من مزايا تعزز الكفاءة وتحسن الأداء.¹

1-7- إنعاش الصادرات

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الأجنبية ولقد عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص وبخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية.²

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص بارزة في المجتمع، يتمثل في:

2-1- تلبية الاحتياجات المحلية

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتباطها الوثيق بالسوق المحلي، حيث تساهم في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات بما يتناسب مع أذواقهم، وهو ما يتحقق بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى بفضل قربها من المستهلكين.³

¹ صافر فاطمة، دور واهمية المرافقة نشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، جامعة محمد بن احمد جامعة وهران، العدد 07، ديسمبر 2016، ص ص217-218.

² جليل مونية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الثامن، كلية الحقوق ببوداود جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص ص118.

³ عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية قالمة، مجلة الأبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص ص97.

2-2- الميزة الانتشارية مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة داخل الوطن

تعد المشروعات الصغيرة أداة فعالة لمكافحة الفقر، بفضل قدرتها على الوصول إلى صغار المستثمرين وانتشارها في المناطق النائية، مما يعزز التنمية المحلية. كما تساهم في الحد من الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: معوقات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة عراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: معوقات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1-1- العوائق المتعلقة بالإدارة.

هذه المشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصا في جانب القوانين والإجراءات والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من أهمها: ²

1-1-1- إجراءات التأسيس: يواجه المستثمرون تعقيدات إدارية وقانونية تعيق تنفيذ مشاريعهم، بسبب قوانين وأنظمة لا تراعي محدودية إمكانياتهم وخبراتهم وصعوبة الحصول على التراخيص؛

1-1-2- نمو القطاع غير الرسمي: يشكل توسع السوق الموازية عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتعارض مع التوجهات الاقتصادية الرسمية؛

1-1-3- مشاكل محاسبية: غالبا ما يكون صاحب المشروع غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له بعض المشاكل مع الجهات السيادية كمصلحة الضرائب؛

¹ محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة - مدخل للتنمية المستدامة "دراسة التجربة اليابانية"، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص ص56-57.

² درديش أحمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطني (2002-2016)، حوليات جامعة الجزائر، العدد 32، 2018، ص 413.

1-1-4-ضعف المعلومات والإحصاءات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص في المعلومات حول الأسواق ومستلزمات الإنتاج، إلى جانب محدودية الإلمام بالتشريعات والقرارات الحكومية ذات الصلة؛

1-1-5-نقص الخبرة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ناتجة عن نقص الخبرة في التعامل مع الجهات الإدارية، مما يؤدي إلى بطء إنجاز معاملاتها.

1-2-العوائق المتعلقة بالجباية والجمركة.

رغم إجراءات التخفيف، تبقى الجباية والأعباء الاجتماعية عائقًا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال:¹

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني؛
- ارتفاع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- الضغط الجبائي المترتب عن نسب الضرائب خلال مرحلة الاستغلال.

1-3-العوائق المتعلقة بالعقار الصناعي

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات متعلقة بالعقار، رغم وجود نصوص تنظيمية، أبرزها طول مدة منح الأراضي، الرفض غير المبرر، غياب عقود الملكية، وافتقار إطار قانوني واضح للتنازل عنها، إضافة إلى زحف العمران على الأراضي المخصصة للاستثمار.²

1-4-العوائق المتعلقة بالتمويل

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشكلة التمويل بسبب ضعف الجهاز المصرفي وعدم مواكبته للتطورات الحديثة، مما يؤدي إلى غياب الثقة المتبادلة بين البنوك والمشروعات الصغيرة.

¹ بن العاربية حسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الاتفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018، ص 222.

² عبد الحميد حمشة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، 2023، ص 30.

فالبنوك تعتبر التمويل مخاطرة لعدم وجود ضمانات عقارية، بينما ترى المؤسسات أن البنوك تعيق نموها بسبب:¹

- ❖ ثقل البنوك الجزائرية وبطؤها في دراسة ملفات القروض ومعالجتها؛
- ❖ تفرض البنوك شروطا متعددة ومعقدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض؛
- ❖ غياب ونقص التمويل الطويل الأجل.

1-5-العوائق المتعلقة بالانفتاح التجاري:

رافق تحرير التجارة سياسات تكييف هيكلية ساهمت في تفشي الفساد، مما أثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية ورفع هوامش الأرباح في الأنشطة غير الأساسية. كما أسهم الانفتاح في تهديد الصناعات الناشئة ورفع هوامش الأرباح في الأنشطة غير الأساسية. كما أسهم الانفتاح في تهديد الصناعات الناشئة بسبب الاستيراد الفوضوي.²

1-6-العوائق والصعوبات التسويقية:³

- ❖ تؤدي محدودية الإمكانيات المالية للمؤسسات إلى ضعف الكفاءة التسويقية وارتفاع تكاليف النقل وتأخر سداد العملاء، مما يعيق دعم المنتج الوطني؛
- ❖ يفضل المستهلك المحلي في بعض الأحيان المنتجات الأجنبية بدافع التقليد، مما يقلل الطلب على المنتجات المحلية؛
- ❖ يؤدي غياب الحوافز للمنتجات المحلية إلى ضعف التنافسية وزيادة الأعباء التسويقية.

¹ بن شلف عيبر، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، جامعة سوسة، تونس، 2023، ص 289.

² شمولول طيار حسينة، أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2019، ص 35.

³ بشني يوسف، شراوة وليد، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، جامعة مستغانم، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 406.

الفرع الثاني: استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة

أدت التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة إلى وضع استراتيجيات لتنميتها، كونها عنصرا أساسيا في تطوير الاقتصاد، خاصة في الدول النامية:¹

- ❖ يتطلب الأمر وضع إطار قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة يساهم في تنسيق الجهود وتنمية القطاع من خلال قواعد واضحة لإنشائها وانتهائها، مما يعزز سياسة مشجعة لهذا القطاع؛
- ❖ يتطلب تنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية للمؤسسات الصغيرة في المدن الجديدة لتوفير الإمكانيات؛
- ❖ يتعين على الحكومات الدول النامية إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك؛
- ❖ يعد الإقراض العيني (قروض الآلات) وسيلة تمويلية حيث تقوم المؤسسات التمويلية بدفع قيمة الآلات للمؤسسات الصغيرة وتظل الآلات مرهونة حتى سداد القرض؛
- ❖ الاستفادة من تجربة اليابان بتطبيق نظام هيئات الضمان، تضمن هذه الهيئات قروض المؤسسات الصغيرة لدى البنوك مقابل عمولات ضئيلة، وتلتزم بالسداد نيابة عن المؤسسات في حال عدم السداد؛
- ❖ استخدام آليات مبتكرة مثل حاضنات الأعمال والتكنولوجيا والمجمعات الصناعية لزيادة نجاح المؤسسات؛
- ❖ تدريب العاملين في إدارة هذه المؤسسات بشكل دوري وذلك على جميع المستويات وفي جميع التخصصات.²

المبحث الثالث: التمويل ومصادره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل ركيزة أساسية للاقتصاديات الحديثة، إذ لا يمكن لأي مشروع أن ينجح دون موارد مالية كافية. ويتجاوز التمويل كونه مجرد نقل لرؤوس الأموال ليعبر عن شبكة علاقات معقدة بين الفاعلين الاقتصاديين، ما يجعله مدخلا لفهم الآليات التمويلية الجديدة.

¹ صالح ناجية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² أحمد إبراهيم دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد 11، العدد 01، مصر، 2021، ص 123.

المطلب الاول: مفهوم التمويل

يمثل فهم التمويل الخطوة الأولى لتحليل آلياته، إذ يتعدى كونه توفيراً للسيولة ليشكل أداة استراتيجية تعكس الخيارات الاقتصادية للمؤسسات.

التعريف الاول: "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها".¹

التعريف الثاني: "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة".²

التعريف الثالث: "انتقال رؤوس الأموال في وقت الحاجة إليها من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز عن طريق قنوات الوساطة بشتى أنواعها من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيقاً لعوائد في مستوى مقبول من الخطر".³

التعريف الرابع : "هو توفير الأموال اللازمة لتغطية كلف معينة رأسمالية و تشغيلية، فأى موجود يقتنيه الفرد أو منظمة الأعمال أو ربما منظمة عامة أو الوحدات الحكومية يعد كلفة رأسمالية هو بحاجة إلى تمويل معين يلائمه في الأجل، فيكون عند ذاك تمويل الموجود بتمويل طويل الأجل، وأي نفقة يتحملها الفرد أو منظمة الأعمال أو المنظمة العامة أو الوحدة الحكومية تعد كلفة تشغيلية هي بحاجة إلى تمويل معين يلائمها في الأجل فيكون تمويل النفقة تلك بتمويل قصير الأجل، وعلى هذا الأساس فالتمويل أنواع فهناك التمويل قصير الأجل وهناك التمويل متوسط وطويل الأجل".⁴

التعريف الخامس: "هو الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد".⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو: منظومة ديناميكية متعددة الأبعاد، تعنى بإعادة تخصيص الموارد النقدية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز ضمن إطار زمني

¹ طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2014، ص 21.

² عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (والتنمية المحلية)**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 22.

³ لطفي بن حمادي العمودي، **التركيب في عقود منتجات التمويل الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية**، تأسك للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الاولى، 2025، ص 18.

⁴ سرمد كوكب الجميل، **مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص 160.

⁵ محمد غياث شيخة، **التمويل المبادئ - السياسات والتوجهات الحديثة**، 2022، ص 12.

ملائم، عبر آليات مباشرة أو غير مباشرة، وبما يتوافق مع الهياكل الزمنية للتدفقات المالية والتكاليف الرأسمالية والتشغيلية، بهدف تعظيم كفاءة استخدام رأس المال، وتحقيق توازن دقيق بين السيولة، الربحية، والمخاطر، وذلك من خلال التكامل بين قرارات الاستثمار، الهيكلة المالية، والتخطيط النقدي الاستراتيجي، بما يضمن استدامة النشاط الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة للمساهمين والأطراف ذات العلاقة في بيئة تتسم بعدم التأكد والتقلبات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعدد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للموارد المالية سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع، لدليل على أهمية التمويل بالنسبة لها، لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهمية التمويل وأهدافه.

الفرع الأول: أهمية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تتجلى أهمية التمويل فقط في كونه دعامة للسيولة، بل تتعداها لتطال تفعيل النمو، تقليص البطالة، وتشجيع الاستثمار، ويمكن ايجاز أهميته فيما يلي:¹

- ✓ يعد التمويل ركيزة أساسية في نشاط المؤسسات، نظرا لدوره في تلبية الحاجات الاقتصادية للسلع والخدمات. وقد تطور ليصبح علما مستقلا بفعل الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي، التدفقات النقدية، التخطيط المالي، والبرمجة الخطية.
- ✓ تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية اجتماعية
- ✓ تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
- ✓ تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يتم إنجازها على مستوى المؤسسات.
- ✓ الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة أحد الخصوم مثل "زيادة الاقتراض".

✓

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2020، ص162.

الفرع الثاني: أهداف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الهدف الأساسي التي تهدف إليه كل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها والتزاماتها وهناك أهداف أخرى تتمثل في:¹

- ✓ استخدام الموارد التي تم الحصول عليها استخداماً أمثلاً بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليات عمليات وإنجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى وذلك بالتوصل إلى قرارات استثمارية سليمة وعمليات فعالة مع وجود مصادر أموال مختلفة يمكن الحصول منها على الأموال واختيار أفضلها.
- ✓ تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى لهم والتي تقاس بقيمة أسعار الشركة في الأسواق المالية.
- ✓ تحقيق وتقييم الخدمات والمقدرة على إبقاء واستمرارية الشركة مع الرضى الشخصي والعام .
- ✓ تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة وربحية السهم.
- ✓ توسيع وتضخيم الشركة وتحقيق القيمة القصوى للشركة من ناحية إجمالية.
- ✓ تحديد المصدر الذي يضيف أقل التكاليف أي التمويل والذي يؤدي استخدامه إلى تحقيق إيرادات إضافية. والذي يكون بالشروط التي تتناسب مع احتياجات الشركة المرتقبة وحسب حالة الشركة في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

المطلب الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد مصادر التمويل من حيث طبيعتها وشروطها، بين ما هو ذاتي أو خارجي، تقليدي أو مستحدث. وتكتسي هذه المصادر أهمية خاصة في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يطرح إشكال المواءمة بين الإمكانيات المتاحة واحتياجات التمويل الفعلية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

وهي الموارد التي تولد داخل المؤسسة، ونقسم إلى:

1-1- تمويل تقليدي داخلي:

ويتمثل في:

1-1-1- التمويل الذاتي : ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي

¹ محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018، ص19.

يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساساً بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى. (الأرباح المحتجزة، الإهلاك، بيع الأصول غير المستعملة).¹

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

وتنقسم بدورها إلى:

2-1- التمويل التقليدي الخارجي:

ويضم ما يلي:

2-1-1- التمويل قصير الأجل: يمتاز هذا النوع من التمويل بالسهولة، وهذا نتيجة لوجود مؤسسات توظف

أموالها في هذا المجال، أما مصادر التمويل قصيرة الأجل فتتمثل في:

أ- الائتمان التجاري: يعرف الائتمان التجاري أو السلعي على أنه تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها لمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، مقابل وعد

منه لتسديد قيمتها مستقبلاً.²

ب- الائتمان المصرفي: هو نوع من أنواع التسهيلات التي تحصل عليها المنشأة من المصرف، مقابل ضمانات محددة، ومن ثم يترتب عليها التزام بدفع فوائد منتظمة.³

2-1-2- التمويل متوسط الأجل: يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، وينقسم إلى:⁴

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36.

² سليمان بن الشريف، المفاضلة بين البدائل التمويلية - دراسة قانونية واقتصادية-، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، بتاريخ 31 ديسمبر 2018، ص384.

³ أحمد بن عبد الرحمان الشميري، وفاء بنت ناصر المبيريك، ريادة الأعمال، العبيكان لنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2019، ص334.

⁴ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، المنزل لنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص298.

أ- القروض المباشرة: يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك، وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى.

ب- التمويل بالإيجار: في هذا النوع من التمويل لا يقوم المشروع بشراء الأصل بل يقوم بالانتفاع بحق استخدامه، وذلك باستئجاره من مالكه أو مؤجره مقابل دفع مبلغ الإيجار، وقد رأت بعض الشركات أفضلية استئجار وسائل الإنتاج لفترة معينة بدلاً من شرائها بأثمان مرتفعة.

2-1-3- التمويل طويل الأجل:

أ- التمويل بالملكية (إصدار الأسهم): السهم هو عبارة عن حصة متساوية من رأسمال شركة مساهمة، يتم تقديم الحصة من طرف الشريك لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى سهم وتحمل قيمته الاسمية، ولأسهم عدة أنواع تجمع عادة في فرعين الأسهم العادية والأسهم الممتازة.¹

ب- التمويل بالمديونية: ويضم ما يلي:

✓ القروض الطويلة الأجل: وهي عبارة عن الأموال التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة أو المستثمر من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين. وتتضمن التزاماً من المستثمر بالسداد خلال مدة زمنية قد تتراوح بين 5 إلى 30 سنة وفق الشروط المتفق عليها من الجهتين وبها أيضاً يلتزم المستثمر بسداد فائدة دورية وأقساط القرض.²

✓ السندات: يعتبر السند أداة من أدوات المديونية طويلة الأجل يتم طرحها للجمهور. وهو وصل يعطي لحامله الحق في استرداد القيمة الاسمية في نهاية فترة معينة أو على عدد من السنوات بالإضافة إلى فائدة ثابتة في نهاية كل سنة على رصيد قيمة السند.³

✓ قروض الرهن العقاري: يعتبر الرهن العقاري قرصاً طويلاً الأجل حيث يحصل المقرض على أرض أو عقار المقرض كضمان للقرض.⁴

¹ رواء زكي يونس، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 117.

² عبد الناصر علك حافظ، علي شاكور محمود، أثر التمويل طويل الأجل في صافي الربح: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات لمحاسبة و المالية، العدد 20، الفصل الثالث، 2012، ص 219.

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

⁴ شيراز محمد خضر، الإدارة المالية، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022، ص 27.

2-2- التمويل الحديث الخارجي:

ويضم مايلي:

2-2-1- رأس المال المخاطر (Capital Venture): هو أسلوب لتمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق شركات رأسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تعمل على تقديم النقد فقط كالتمويل البنكي، بل تقوم على أساس المشاركة؛ بحيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كلياً أو جزئياً، لذا فهو يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل تخفيف هذه المخاطر.¹

2-2-2- التمويل عن طريق تحويل عقد الفاتورة (فاكتورينغ): يتمثل في نقل المستحقات التجارية من شركة إلى مؤسسة مالية تتولى، مقابل مكافأة، استردادها من خلال تحمل مخاطر عدم السداد، وقد عرف على أنه "العقد الذي بمقتضاه تتحقق عملية إدارة مالية لحسابات عملاء المشروعات عن طريق تملك هذه الحقوق، وتحصيلها لحساب المحصل الخاص، وتحمل الخسائر المحتملة إذا كان هذا التعامل مع عملاء معسرين. وتسمح هذه الخدمة للمشروعات التي تلجأ إليها بالتمتع بالسيولة النقدية الفورية وتقليل نفقاتها الإدارية، لقاء إعطاء المحصل عمولة، نظير تقديمه لهذه الخدمة".²

¹ حليلة الحاج علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة ولاية قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 79.

² زيتوني عبد القادر، أدوات وتقنيات التمويل البنكي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2024، ص 373.

الفرع الثالث: مصادر التمويل الإسلامية

وتشمل مايلي:

3-1-القرض الحسن: هو قرض يقدمه المصرف الإسلامي للعملاء ويمنح للأفراد أصحاب الدخل القليل بدون فوائد ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها، ولا يأخذ المصرف أي زيادة على مبلغ القرض عند سداده من قبل المقترض.¹

3-2-المرابحة: عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم بيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق، ويقوم التاجر أو الشركة أو البنك التي تتفق معها المؤسسة بشراء وتملك السلعة فعلياً حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة ثم يتم بيعها للعميل.²

3-3-السلم: وهو بيع سلعة موصوفة في الذمة، لأجل معلوم بثمن معجل.³

3-4-المزارعة: هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه أو مزرع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع وزيادتها من السقي والحرث والآلة ... الخ.⁴

¹ حسين محمد، سمحان أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 265.

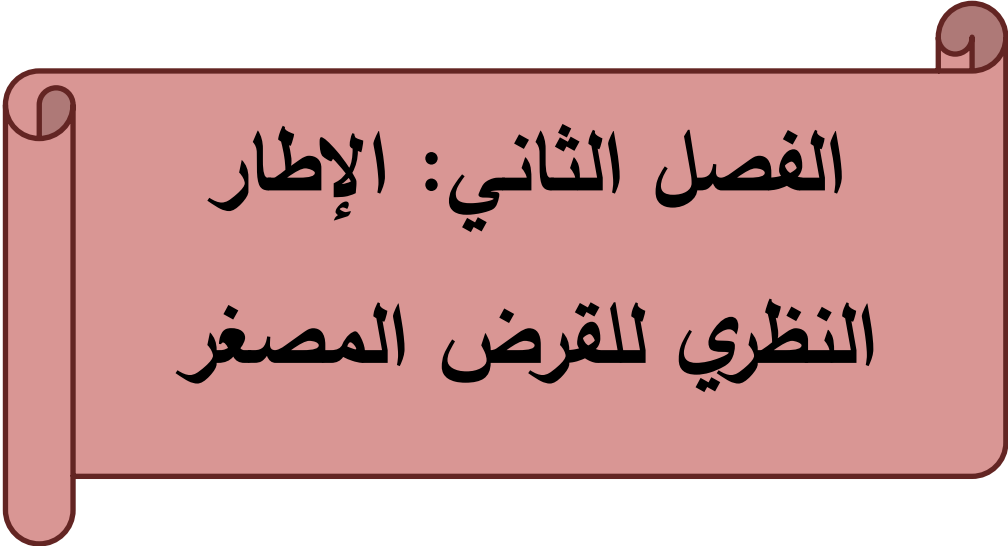
² بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، 2021، ص 73.

³ علاء الدين محمد علي مصلح، بيع السلم في المصارف الإسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي، جامعة فلسطين، 2019، ص 90.

⁴ محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا لنشر والتوزيع، 2017، ص 138 .

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في هيكلية الاقتصاديات المعاصرة، نظراً لما تتمتع به من خصائص تميزها عن غيرها من الكيانات الاقتصادية من حيث الحجم، الموارد، وطبيعة النشاط. وقد تم في البداية تناول الإشكالية المفاهيمية المرتبطة بتحديد مدلول هذه المؤسسات، في ظل تعدد التعاريف والمعايير المعتمدة في تصنيفها، سواء على أساس عدد العمال، رقم الأعمال، أو حجم رأس المال. كما تم استعراض أهم خصائص هذه المؤسسات، إلى جانب دوافع وأهداف إنشائها التي تتنوع بحسب السياق الاقتصادي والاجتماعي. وفي محور لاحق، تم التطرق إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا العوامل المؤثرة في إنشائها، مع التعمق في دراسة مختلف المراحل التي تمر بها عملية التأسيس، والطرق المعتمدة في ذلك، سواء من خلال المبادرة الفردية أو في إطار الدعم المؤسساتي. واختتم الفصل باستعراض واقع هذه المؤسسات في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على مراحل تطورها، ومساهماتها في دعم الاقتصاد الوطني، مع تحليل أبرز العراقيل التي تعيق أداءها، واقتراح جملة من الاستراتيجيات الكفيلة بتحسين مردوديتها وتعزيز فعاليتها ضمن النسيج الاقتصادي المحلي.



الفصل الثاني: الإطار النظري للقرض المصغر

تمهيد:

تمثل آلية التمويل أحد المرتكزات الحاسمة في هندسة المشروعات الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور نشأة أو استمرارية أي وحدة إنتاجية، بغض النظر عن حجمها، دون موارد مالية تضمن لها التأسيس، التشغيل، ثم التوسع. وتزداد أهمية هذه المسألة حين يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تواجه إكراهات تمويلية تعيق تفعيل إمكاناتها التنموية، ما يدفع إلى البحث عن آليات مالية أكثر مرونة وانسجاماً مع طبيعة هذه المؤسسات.

في هذا السياق، يطفو القرض المصغر باعتباره أحد أكثر أدوات التمويل إثارة للنقاش، لما يحمله من خصوصيات على مستوى الفلسفة التي ينطلق منها، والفئات المستهدفة به، ومناهج تقديمه. فهو وإن كان من حيث الشكل يقع ضمن خانة التمويل قصير الأجل، إلا أن بنيته المفاهيمية والاجتماعية تجعله يتجاوز النماذج التمويلية التقليدية الصارمة، عبر تبنيّه لخطاب تنموي يرتكز على الثقة والمبادرة الذاتية، بدل الضمانات الائتمانية الكلاسيكية.

➤ المبحث الأول: ماهية القروض المصغرة.

➤ المبحث الثاني: واقع وافاق القروض المصغرة.

➤ المبحث الثالث: دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر

أمام قصور الأنظمة التمويلية التقليدية عن احتواء الفئات الهشة اقتصاديًا، نشأت فكرة القرض المصغر كبديل تمويلي يحمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية في آن واحد، ويستوجب فهم هذه الأداة الوقوف عند منطلقاتها التاريخية، خصائصها، وأهدافها، إضافة إلى المبادئ التي تحكم بنيتها الداخلية وتصنيفاتها المتعددة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم القرض المصغر

لا يمكن فصل نشأة القرض المصغر عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجته، إذ ظهر كرد فعل على فشل التمويل الكلاسيكي في الوصول إلى الفئات المستضعفة. وتأسيسًا على ذلك، تبلور مفهومه كمزيج بين الأداة التمويلية والبعد التنموي الموجه نحو تمكين الأفراد.

الفرع الأول: نشأة فكرة القرض المصغر

تعد فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر من ابتكار محمد يونس، الاقتصادي البنغالي الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 2006. كان يونس أستاذًا بكلية الاقتصاد في جامعة شيتاغونغ بـ "دكا"، حيث لاحظ معاناة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم مقابل قروض بفوائد مرتفعة. استجابة لذلك، طرح مفهوم "القرض المصغر"، الذي يقوم على منح قروض صغيرة للمزارعين الفقراء دون اشتراط ضمانات تقليدية، ما يتيح لهم دخول النشاط الاقتصادي رغم افتقارهم للأصول والموارد المالية.¹

في عام 1977، أطلق محمد يونس مشروع "غرامين بنك" (Grameen Bank)، والذي حصل على اعتماد كمصرف رسمي سنة 1983. منذ تأسيسه، قدم البنك قروضًا صغيرة تجاوز مجموعها 69.4 مليار دولار، مع معدل سداد بلغ 98%، مما يعكس نجاحا كبيرا في تمكين الفقراء من تحسين دخلهم وخلق فرص عمل.

على الصعيد العالمي، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقر المدقع (أقل من 2.15 دولار يوميا) انخفضت من 38% في عام 1990 إلى 8.5% في عام 2024، وهو تقدم ملحوظ، ومع ذلك لا يزال حوالي 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. تعد القروض المصغرة أداة فعالة في مكافحة الفقر، حيث

¹ افناروس محمد أمين، احمدوش بلال، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04 العدد الخاص، 2021، البليدة، ص 255، بتصرف.

تساعد الفقراء على تحسين دخلهم وخلق فرص عمل، وتساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي وتعزيز المساواة الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: مفهوم القرض المصغر

يعد الوقوف على مفهوم القرض المصغر خطوة ضرورية لفهم طبيعته القانونية والاقتصادية، وما يميزه عن غيره من المفاهيم التمويلية المتداخلة في المجال التنموي.

2-1- تعريف القرض المصغر

تتعدد تعريفات القرض المصغر باختلاف الدول والمنظمات المعنية بهذا النوع من التمويل، وقد عرف بأنه:

2-1-1- التعريف الأول: "القرض غير المضمون غير المدعوم بضمانات، يقدم المال للمقترض دون مطالبة قانونية على أصول لمساعدة أشخاص غير القادرين لتمويل مشاريعهم الخاصة".²

2-1-2- التعريف الثالث: أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرّفت القرض المصغر على أنه "تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص بمقادير محدودة إلى الأشخاص محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة وغير الرسمية".³

2-1-3- التعريف الخامس: وفي الإطار نفسه، عرّف المشرع الجزائري القرض المصغر بناءً على المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث نص عليها في المادة الثانية من نفس المرسوم الرئاسي "القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل وأو ذوي الدخل الضعيف غير مستقر وغير منتظم ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة السلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية".⁴

¹ اقناروس محمد لمين، احمدوش بلال، مرجع نفسه، ص 255، بتصرف.

² Sébastien boyé et autres, **le guide de la micro finance, éditions d'organisation**, paris, 2006, p17.

³ إبراهيم بلقلا، أحمد ضيف، أمين قسول، دور التمويل المصغر في التمويل التنمية المحلية، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 338.

⁴ لجلال محفوظ رضا، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب الشغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 406.

انطلاقاً مما سبق من تعاريف متعددة، يمكن استخلاص ان القرض المصغر: يعد آلية تمويلية ذات طابع اجتماعي-اقتصادي، تهدف إلى تمكين الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو المنعدم، والمستبعدين من النظام المالي التقليدي، من الوصول إلى موارد مالية بسيطة دون اشتراط ضمانات تقليدية، بغرض دعمهم في إنشاء أو تطوير مشاريع مدرة للدخل. ويسعى هذا النوع من التمويل إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة، من خلال تعزيز روح المبادرة وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على النمو المحلي ومحاربة الفقر والبطالة.

2-2- خصائص القرض المصغر

يتميز القرض المصغر بالعديد من الخصائص نذكر منها: ¹

- ✓ تساهم إلى حد كبير في تخفيض معدلات البطالة وتوفر فرص عمل متنوعة لسهولة وتوفير متطلبات البيئية الأساسية لها، والتي تتميز بانخفاضها لعدم حاجاتها لتقنية عالية أو رأس مال كبير؛
- ✓ تحافظ على الأعمال التراثية (الصناعات التقليدية حيث تسهل تشغيل الأيدي العاملة دون الحاجة المكان مخصص، فكثير منهم يعتمد على ما تنتجه الأسر في منازلها، وتدار عملية التسويق إما بطرق تعاونية أو فردية؛
- ✓ تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتدعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد والمساهمة الفعلية في دعم الناتج الوطني وتوفير المشروعات الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً، تتفق مع قدراتها الشرائية مع قلة جودتها؛
- ✓ تشكل القروض المصغرة عاملاً مهماً في تنمية المناطق الريفية، مما يخفف دوافع الهجرة إلى المدن والنزوح الريفي تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل كبير على الموارد المحلية مما يوفر حماية للعملة المحلية مع إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل.

المطلب الثاني: أهمية القرض المصغر ومبادئه

يتميز القرض المصغر بسمات تجعل منه أداة فريدة ضمن منظومة التمويل، خصوصاً من حيث مرونة شروطه وتوجهه نحو الفئات المحرومة. وتتجلى أهميته في مساهمته في الحد من الفقر، وتحفيز ريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي في المجتمعات النامية.

¹ لجلال محفوظ رضا، مرجع نفسه، ص ص 406-407.

الفرع الأول: أهمية القرض المصغر

يمكن توضيح أهمية القرض المصغر على مستوى العديد من الجوانب من خلال ما يلي في :

1-1-الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر

- ✓ التأثير على فرص التوظيف الذاتي للأفراد الذين لم يكن لديهم فرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى؛
- ✓ إعادة الاعتبار للعديد من الأنشطة كالحرف والصناعات التقليدية؛
- ✓ الحد من استخدام البدائل الأقل إنتاجية في المجتمع كإعانات البطالة وغيرها.¹
- ✓ زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- ✓ توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- ✓ توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج.²

1-2-الأهمية السياسية للقرض المصغر

تحقيق الاستقرار السياسي لأنه يساهم في تحقيق تنمية الأقاليم والمناطق بالدولة، حيث من مميزاته الانتشار الجغرافي الواسع والوصول للفئات الفقيرة والمستبعدة من تمويل النظام المصرفي التقليدي؛

1-3-الأهمية الاجتماعية للقرض المصغر

- ✓ تمكين الأفراد من إيجاد فرص عمل ملائمة تحفظ لهم كرامتهم الإنسانية؛
- ✓ تمكين الفئات الهشة من الحصول على تمويل ملائم لخلق فرص توظيف جديدة؛
- ✓ تقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء للوصول إلى مساواة بين فئات المجتمع؛
- ✓ زيادة التدريب والتعليم والحد من الأمية من خلال توفير قروض التعليم والتكوين؛³
- ✓ يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء منخفضي الدخل مستبدين من الأنظمة المالية.⁴

¹ بلال زنايني، دحمان سمراني، واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، 2023، ص 36، بتصرف.

² عزمي مصطفى أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 2002، ص 17-18.

³ بلال زنايني، دحمان سمراني، مراجع سابق، ص 36-37.

⁴ شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، تمويل المشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص 131.

الفرع الثاني: مبادئ القرض المصغر وتصنيفاته.

تتضح أبرز أسس ومبادئ التمويل المصغر فيما يلي:¹

2-1-تنوع الخدمات: لا يقتصر الأمر على توفير القروض فقط، بل يقدم مجموعة من الخدمات المالية الموجهة للفئات المهمشة اقتصاديا، تشمل خدمات الادخار، التأمين، وتحويل الأموال.

2-2-القدرة على مواجهة الفقر: يعد أداة فعالة للحد من الفقر، حيث توظف الأسر الفقيرة الخدمات المالية المتاحة لرفع دخلها، وتكوين أصول مستدامة، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لها.

2-3-نظام مالي للفقراء: إنشاء بنية مالية خاصة تخدم الفئات التي لا تصلها المؤسسات البنكية التقليدية.

2-4-تغطية التكاليف: لضمان استمرارية مؤسسات التمويل المصغر، من الضروري فرض رسوم تغطي التكاليف التشغيلية، دون الاعتماد الكامل على المساعدات أو الهبات.

2-5-الاستدامة: الغاية النهائية للتمويل المصغر تكمن في بناء مؤسسات مالية محلية مستقلة ومستدامة، قادرة على تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في شكل قروض وخدمات مالية أخرى.

2-6-الحاجة إلى الدعم والإسناد الحكومي: لا يمكن للتمويل المصغر أن يحل جميع مشكلات الفقر بمفرده، بل يحتاج إلى بيئة داعمة. وتكمن مسؤولية الحكومات في توفير الإطار القانوني والتنظيمي المناسب، بدلاً من التدخل المباشر في تقديم القروض. كما يجب عليها التنسيق مع برامج أخرى موجهة للفئات الأشد حرماناً، ممن لا يستطيعون الاستفادة المباشرة من آليات التمويل.

2-7-الظرفية وتكاملية التمويل: ينبغي أن يكون دعم الجهات المانحة مكملًا وليس بديلاً للموارد المالية الخاصة، مع ضرورة أن يكون محدوداً زمنياً.

2-8-الاهتمام ببناء القدرات: يعد تطوير القدرات المؤسسية من أهم شروط نجاح التمويل المصغر، ويتطلب الاستثمار في تكوين الكفاءات الإدارية، وتطوير البنية التنظيمية والرقابية، وتدعيم المهارات التقنية.

2-9-قياس الأداء والإفصاح: فعالية التمويل المصغر ترتبط بقياس أدائه بشفافية. ولا تقتصر أهمية التقارير على توفير المعلومات للمانحين والموولين، بل يجب أن تشكل أداة داخلية لتحسين الأداء، وتسهيل عمليات التقييم والمقارنة بين المؤسسات، بهدف تحسين جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة المالية والاجتماعية.

¹ زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر. تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 03-04.

المطلب الثالث: تصنيفات القرض المصغر والجهات المانحة له

مع توسع قطاع التمويل المصغر، يكتسي التمييز بين تصنيفاته أهمية خاصة لفهم تنوع أغراضه وآلياته، كما يعد التعرف على الجهات المانحة له مدخلا ضروريا لفهم الإطار المؤسسي الذي ينظم هذا النوع من التمويل.

الفرع الاول: تصنيفات القرض المصغر

يمكن تقسيم القروض المصغرة إلى ما يلي:

1-1- القروض العامة: سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية ليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة.¹ وتتكون من:²

1-1-1- تسهيلات الصندوق: تمنح للمؤسسات التي تواجه صعوبات مؤقتة في السيولة نتيجة تأخر الإيرادات عن تغطية النفقات. تهدف هذه القروض إلى تمويل العجز الآني في الرصيد، ويُسترجع مبلغ القرض بمجرد توفر السيولة لدى الزبون. يُمنح هذا النوع من القروض مقابل فائدة، ويجعل حساب الزبون مدينا ضمن سقف ومدة لا تتجاوز عادة الشهر، مع إمكانية التجديد شهريًا بناءً على الاستخدام الفعلي وفترة الاستحقاق.

1-1-2- السحب على المكشوف: هو تمويل يمنحه البنك لعملائه الدائمين، يمكن المؤسسة من استعمال مبالغ تفوق رصيدها الفعلي لفترة محددة تتراوح عادة بين 15-يوما وسنة، حسب طبيعة الحاجة التمويلية، مثل تمويل النشاط الجاري أو استغلال فرص شراء بكميات كبيرة عند انخفاض الأسعار. يحتسب على هذا التمويل معدل فائدة وفقًا لمدة السحب الفعلية.

¹ A. BOUDINOT, J.C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4eme édition, paris 1978, p245.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك "دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 61.

1-1-3-قروض الموسم: هي قروض تمنح للمؤسسات التي تمارس نشاطها موسميا سواء إنتاج أو بيع يقصد مواجهة تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى كالنقل والتخزين، ويمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

1-1-4-قروض الربط: هذه القروض عادة تمنح إلى الزبون المواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. ويمكن توضيح طبيعة هذا النوع من القروض.¹

1-2-القروض الخاصة: تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض تذكرها فيما يلي²:

1-2-1-تسبيقات على البضائع: يتم تقديم هذه التسبيقات لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للبنك مع توقع هامش ربع بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان وذلك هدف التقليل من الأخطار التي قد تتجم عن التخزين.³

1-2-2-تسبيقات على الصفقات العمومية: يتطلب إنجاز الأشغال أموالا ضخمة غير متاحة لدى المقاولين المكلفين بالإنجاز فيكون اللجوء إلى البنك للاستفادة من نوعين من القروض وهما: كفالات لصالح المقاولين تمنح هذه الكفالات للمكاتب في الصفقة.⁴

1-2-3-الخصم: يتم منحه للمؤسسات من خلال قيام البنك بشراء الأوراق التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ليحل بذلك مكان الدائن في تحصيل قيمتها عند ذلك التاريخ مقابل عمولة يتحصل عليها.⁵

¹ الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 61.

² القاضي أنطوان ناشف وخبيل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 21.

³ خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتفسير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 65.

⁴ محمد فتحي البدوي، "إدارة البنوك"، المكتبة الأكاديمية القاهرة، بدون طبعة، 2012، ص 271-270.

⁵ شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 104.

1-3- القروض بالالتزام: هي تسهيلات ائتمانية لا يقوم فيها البنك بمنح أموال فعلية للزبون، وإنما يمنحه ضمانا مالياً يتيح له الحصول على التمويل من طرف ثالث، ويصبح البنك ملزماً بالتسديد فقط في حال تخلف الزبون عن الوفاء بالتزاماته. وتعرف هذه القروض أيضاً بكونها "ائتمان ثقة" وليست "ائتمان نقدي". وتتقسم الى¹:

1-3-1- الضمان الاحتياطي: هو التزام يصدره البنك يتعهد من خلاله بضمان الوفاء بالالتزامات المالية لأحد المدينين في ورقة تجارية عند تاريخ الاستحقاق.

1-3-2- الكفالة: هو التزام مكتوب يصدر عن البنك يتعهد من خلاله بتسديد الدين المستحق على زبونه في حال عجز هذا الأخير عن الوفاء بالتزاماته تجاه طرف ثالث. يحدد فيه مبلغ الكفالة ومدتها.

1-3-3- القبول: يلتزم فيه البنك بسداد قيمة ورقة تجارية مباشرة للدائن، وليس لزبونه، وذلك بعد أن يقوم البنك بقبول الورقة باسمه.

الفرع الثاني: الجهات المانحة له

تعد الجهات المانحة للقروض المصغرة عنصرا أساسيا في تفعيل هذا النوع من التمويل حيث تسهم كل حسب طبيعتها في توجيه الموارد نحو الفئات المستهدفة ويساعد تحديد هذه الجهات على فهم الأدوار التي يؤديها ضمن منظومة التمويل المصغر، ومن أهم الجهات المانحة لهذا النوع من القروض نذكر:²

2-1- برامج المساندة الحكومية لبدء مشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أجهزة فاعلة في مجال التمويل الأصغر. ورغم اعتمادها على نفس نمط التنظيم والعمل، إلا أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة وسقف التمويل. إذ تمنح كل من ANSEJ و CNAC قروضا تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، ما يجعلها خارج تصنيف

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

² ولد الصافي عثمان، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وافاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02:2020، ص ص 285-286.

القروض المصغرة. وبناءً عليه، ركّزت هذه الدراسة على وكالة ANGEM، التي يندرج سقف تمويلها في إطار القرض المصغر، حيث لا يتجاوز مليون دينار جزائري.

2-2- البنوك العمومية

تُسهّم خمس بنوك تجارية عمومية في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على إشعار بمنح إعانة من الوكالة. وتتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري. كما تسجل بعض البنوك الخاصة حضوراً في هذا المجال، أبرزها بنك البركة الجزائري وبنك السلام¹.

2-3- المنظمات غير الحكومية

تساهم المنظمات غير الحكومية بدور مهم في مجال التمويل الأصغر، حيث بدأت بعضها في التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخصة وفقاً للقوانين المصرفية السارية. وفي الجزائر، تعد جمعية "تويزة الجزائرية"، التي تأسست سنة 1989، من أبرز الجمعيات النشطة في هذا المجال، خاصة عبر برنامجها الداعم للمشروعات المصغرة والصغيرة في ولايات تيزي وزو، الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، وبجاية، ورغم التحديات التي تواجهها، تعمل الجمعية حالياً على تطوير آليات عملها في دعم المقترضين، كما تدرس إمكانية تحويل نشاطها التمويلي إلى إطار مؤسسي منظم.

المبحث الثاني: واقع وآفاق القرض المصغر

يعد فهم واقع القرض المصغر خطوة ضرورية لتحديد مدى قدرته على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في البيئات التي تتسم بالهشاشة التمويلية. إذ يُواجه هذا النظام جملة من التحديات والتهديدات التي تحد من فعاليته، في مقابل توفر فرص واعدة يمكن أن تسهم في تطويره.

¹ ولد الصافي عثمان، مرجع نفسه، ص 287.

المطلب الأول: التهديدات التي يواجهها القرض المصغر

يشهد قطاع القرض المصغر جملة من التهديدات بالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية له، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:¹

تعد طبيعة المشاريع الممولة بالقروض المصغرة أحد أبرز القيود التي تحد من فعاليتها، إذ تُوجّه غالبًا نحو مشاريع متناهية الصغر ذات مردودية ضعيفة، كما هو الحال في دول كالهند وبنغلادش وإندونيسيا، حيث تنتشر أنشطة تقليدية كالبقالة الصغيرة ذات الأرباح الهامشية. هذا النمط من المشاريع يعاني من محدودية في رأس المال البشري، إذ لا يتجاوز عدد العاملين فيها غالبًا ثلاثة أفراد، مما يُضعف فرص النمو والتحول نحو مؤسسات مستدامة، ويجعل من محدودية العوائد عائقًا هيكليًا أمام تطورها.

يعتبر مبدأ الضمان الجماعي من الأسس النظرية للتمويل المصغر، غير أن التجربة الميدانية أظهرت محدودية فعاليته، خاصة في أوساط النساء. إذ تتحمل المقترضات مسؤولية تغطية أقساط المتخلفات عن السداد، دون استفادتهن من أرباح الأخريات، مما أفرز اختلالًا في توزيع المخاطر والعوائد، وأضعف الدافع نحو المجازفة والاستثمار في مشاريع مبتكرة. وقد بينت الدراسات أن مؤشرات الأداء بين القروض الجماعية والفردية متقاربة، مع تفوق واضح للتمويل الفردي من حيث نسب الاسترداد والمردودية. هذا الواقع دفع بعدة مؤسسات، كـ "بنك غرامين"، إلى مراجعة سياسات التمويل الجماعي لصالح التمويل الفردي، مع التركيز على التكوين والمرافقة كأدوات لتعزيز نجاح المشاريع.

يشهد التمويل المصغر إقبالًا متزايدًا في فترات الأزمات، غير أن هشاشة المشاريع الممولة تدفع أصحابها إلى التخلي عنها فور توفر وظائف مستقرة. هذا يعكس الطابع المؤقت لبعض المبادرات ويؤكد الحاجة إلى بيئة داعمة تضمن الاستمرارية.

¹ بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص 41-42، بتصرف.

يعد ارتفاع معدل الفائدة أحد أبرز التحديات البنوية التي تواجه آليات القروض المصغرة. فغالبا ما تعتمد مؤسسات التمويل المصغر على الاقتراض من البنوك التجارية بمعدلات قد تصل إلى 12%، ثم تعيد إقراض الفئات المهمشة بفوائد مرتفعة قد تتجاوز 30%، لتغطية التكاليف التشغيلية الثابتة المرتفعة، خصوصًا ما يتعلق بخدمات الإقراض المصاحبة كالمرافقة والتقييم والمتابعة الميدانية. وتظهر التجربة أن كلفة منح قرض صغير قد تضاهي كلفة قرض أكبر بكثير، ما يجبر المؤسسات على تحميل المستفيد عبء الفارق ضمن نسبة الفائدة. هذه الوضعية تؤدي إلى تقليص الأثر الاجتماعي المرجو من القرض المصغر، وتضعف قدرته على تحقيق العدالة المالية والتنمية الاقتصادية للفئات المستهدفة.

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها القرض المصغر

تواجه آلية القرض المصغر عدة تحديات ترتبط بالسياق المؤسسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشط فيه. وتؤثر هذه التحديات في فعالية القرض المصغر، وتتمثل اهم هذه التحديات فيمايلي:

الفرع الاول: التحديات المرتبطة بالدول النامية.

يحتاج المقترضون في المناطق الريفية إلى خدمات بنى تحتية أساسية مثل: النقل، الاتصالات، الري، والتخزين، غير أن أهمية هذه الخدمات تختلف باختلاف طبيعة النشاط. فبينما تقل ضرورتها في بعض الأنشطة غير الزراعية كالحياكة وتصليح الدراجات، تبرز كعامل حاسم في المشاريع الزراعية الصغيرة بالدول النامية. إذ لا يشكل القرض المتناهي الصغر حافزًا كافيًا لفلاح مثلاً في الهند للانتقال نحو زراعة المحاصيل النقدية، ما لم تتوفر له إمكانية تخزين إنتاجه أو تسويقه. كما أن الأسواق في هذه الدول غالبًا ما تتسم بعدم الاستقرار وانعدام التنافسية. ويضاف إلى ذلك تحديات أخرى مثل ارتفاع معدلات الأمية، وتدني مستوى التعليم، وضعف القدرة على التعامل مع الأرقام، مما يصعب على المستفيدين تتبع التدفقات النقدية وإدارتها بشكل فعال.¹

¹ بوجمعة مهدية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الفرع الثاني: التحديات المرتبطة بشروط الإقراض.

يمكن حصر ذلك الشروط في شرطين رئيسيين هما:¹

2-1- شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض: تشير الدراسات الميدانية إلى أن القروض متناهية الصغر تعود بالنفع بشكل أكبر على الفقراء الأقل فقرًا مقارنةً بالأشد فقرًا. فقد أظهرت دراسة تقييمية شملت ثلاثة عشر مشروعًا ممولًا من البنك الدولي في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، أن الفئات الوسطى والعليا من الفقراء كانت الأقدر على الاستفادة من هذه القروض، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها: توفر فرص استثمارية أوسع، والقدرة على تحمل المخاطر، وسهولة الوصول إلى الأسواق والمعلومات. في المقابل غالبًا ما يُوجّه الفقراء الأشد فقرًا القروض نحو الاستهلاك، ويترددون في طلب مبالغ كبيرة خشية العجز عن السداد، كما تُعد محدودية الأسواق الريفية وسرعة تشبعها من العوائق الأساسية أمام تسويق منتجاتهم.

2-2- شرط يتعلق بأسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض: تُطرح إشكالات عديدة حول أسعار الفائدة وأقساط السداد في القروض متناهية الصغر، حيث تُظهر الدراسات أن هذه القروض قد تتحول إلى عبء دائم على المقترضين. ففي تجربة بنك جرامين، مثلاً، تتراوح الفائدة الاسمية بين 10% و18%، بينما قد تصل الفائدة الفعلية إلى أكثر من 30%، بل تتجاوز 40% في بعض المؤسسات، مع تكلفة إقراض تصل إلى 45%. ويعزى ذلك جزئياً إلى اشتراط سداد أول قسط بعد أسبوع فقط من استلام القرض، رغم أن النشاط المدّر للدخل لا يبدأ مباشرة. وقد اعتمد أغلب المقترضين على القرض ذاته أو على مصادر أخرى لتسديد هذا القسط الأول، ما أدى إلى صعوبات لدى حوالي نصفهم، واضطر بعضهم إلى اللجوء إلى مصادر تمويل غير رسمية. ورغم الأهداف التنموية لهذه القروض، إلا أن عدداً من المستفيدين لم يحققوا تحسناً ملحوظاً في أوضاعهم، بل ساءت أحوال البعض منهم.

الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بعلاقات القوى في المجتمع

يرتبط نجاح الإقراض متناهي الصغر بالسياق الاجتماعي وبمنظومة علاقات القوى السائدة، حيث يستمر الفقراء في فقرهم نتيجة لاختلال ميزان القوة محلياً ودولياً، ما يدفعهم للعمل لصالح الأقوياء. وتظهر دراسة في بنغلاديش أن 75% من المعونات الأجنبية لم تنفق داخل البلاد، بل وُجهت لشراء معدات وخدمات من الدول

¹ بوجمعة مهدية مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

المانحة، بينما لم تستفد الفئات الفقيرة إلا بشكل هامشي. كما تواجه المشاريع متناهية الصغر تحديات تمويلية بسبب محدودية رأس المال، إلى جانب مشكلات غير مالية كضعف المهارات، ونقص التكنولوجيا، ومعوقات التسويق.¹

المطلب الثالث: الفرص المتاحة لتطوير القرض المصغر

بالرغم من التهديدات والتحديات المحيطة بآلية القرض المصغر، إلا أن الواقع يحمل في طياته فرصاً واعدة يمكن استغلالها لتفعيل هذا النمط التمويلي بشكل أكثر نجاعة. وتكمن أهمية هذه الفرص في قدرتها على إحداث نقلة نوعية في أداء مؤسسات التمويل المصغر، لذلك يقترح إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة في مجال التمويل الأصغر يكون دورها الأساسي تقديم مختلف خدمات التمويل الأصغر لعملائها، تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية في التسيير وتحقق مجموعة من الأهداف أهمها:²

✚ اتساع نطاق الانتشار وإمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء وتغطية أكبر نطاق جغرافي للسوق؛

✚ عمق الانتشار أي الوصول إلى أقل مستوى من الدخل (الفقراء والمعدومين والنساء الماكثات بالبيت)؛

✚ تقديم خدمات بصورة سريعة ومباشرة بما يتلائم ومتطلبات العملاء،

✚ الاستمرار في تقديم الخدمات المالية دون توقف ويتم عن طريق البحث عن موارد الضمان لتغطية تكاليف النشاط ويتحقق ذلك عن طريق تسعير الخدمات، إذ لا يمكن أن تعتمد هذه المؤسسات في تمويلها على إعانات الدولة.

✚ تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر وذلك من خلال اشتراكها في مختلف البرامج الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر، بحيث يصبح دورها يتمثل في تنمية الأفراد الفقراء بدلاً من إغاثتهم مع إمكانية تطوير هذه الجمعيات العاملة في مجال التمويل، بحيث تتحول إلى مؤسسات مالية رسمية تنشط في مجال التمويل الأصغر؛

¹ بوجمعة مهدية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² ولد الصافي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 294-295.

✚ تلبية الطلب المتزايد على التمويل الأصغر حيث تعتبر فئة النساء وخصوصا الماكثات بالبيت والأفراد محدودي الدخل والبطالين من الأشخاص المستهدفين من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تشكل هذه الفئات نسبة هامة من المجتمع الجزائري، والذين هم في حاجة ماسة إلى خدمات التمويل الأصغر، وبالتالي فإن هناك طلب كبير محتمل الخدمات التمويل الأصغر من طرف هذه الفئات يتوجب على الدولة وضع الآليات المناسبة والكفيلة لتلبية هذا الطلب بما يتناسب واحتياجات هذه الفئات.

المبحث الثالث: دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجارب عالمية رائدة).

إن فعالية القرض المصغر لا تقاس فقط من خلال مبادئه النظرية، بل تتجلى بالأساس في التجارب الدولية التي جسدها عمليا. ومن خلال تحليل هذه التجارب، يمكن استشفاف دوره الاقتصادي والاجتماعي، وكشف التحديات التي تحد من أثره، وكذا الفرص التي تفتح أمامه آفاق التوسع والتحسين.

المطلب الأول: التجربة البنغالية (بنك جرامين)

إن تجربة بنك الفقراء (جرامين بنك) هي واحدة من أهم التجارب المصرفية التي خاضها العالم على مدار السنوات السابقة، واجه فيها البنك العديد من التحديات ولكنه استطاع أن يثبت جدارته.

الفرع الأول: نشأة المصرف.

في عام 1976 بدا البروفيسور محمد يونس مشروعا بحثيا علميا لاستكشاف إمكانية تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف ، وقد توصل إلى انه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء وبأساليب وشروط مناسبة فان ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة ، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحا في محافظة شيئا جونج (GHITTAGONG) في الفترة (1976-1979) وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة مصرف بنغلاديش إلى محافظة تانجيل (TANGIL) وفي الفترة من (1979-1983) امتد العمل بنجاح إلى محافظة "دكا" (DHAKA) و رانجبور (RANGPUR) ، وفي سبتمبر 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم "غرامين بنك " ساهمت فيه الحكومة بنسبة 60% من رأس المال المدفوع بينما كانت 40% الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين ، وفي عام 1986 صارت النسبة 25% للحكومة و 75% للمقترضين . وفي عام صارت النسبة 06% للحكومة و 94% للمقترضين . يستهدف "بنك جرامين" الفقراء وخاصة النساء وذلك لما للمرأة من قوة تحمل وصبر على العمل المتواصل لذلك فهي أكثر إنتاجية من الرجل فتركيز البنك على قطاع

النساء جعل نسبة ملاكه تفوق 96% من النساء، بينما بلغت نسبة الرجال من ملاك البنك حوالي 4% يقوم بنك غراميين بتقديم القروض الصغيرة الى الفئات الاشد فقرا من الذين لا يملكون أراضي أي بدون ضمانات مالية مكن اجل تمويل مشاريعهم المدرة للدخل.¹

الفرع الثاني: أهداف بنك غراميين والخدمات المالية التي يقدمها.

2-1- أهداف بنك غراميين.

تتلخص أهم أهداف "بنك غراميين" فيما يلي:²

- ✚ خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم؛
- ✚ مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن؛
- ✚ يركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف، ويتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية ويجمعهم الثقة والانسجام؛

2-2- الخدمات المالية المتعلقة بالإقراض في بنك غراميين:

ارتكز نشاط بنك غراميين على تقديم خدمات مالية متعددة، ما جعله نموذجا رائدا في توظيف القروض الصغيرة كأداة دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:³

2-2-1- قروض المشاريع الصغيرة: هذه القروض موجهة لتمويل الأنشطة كبضاعة الملابس وأعمال الحديد، وتربية الدواجن، وتجار الأرز وغيرها فبحلول نهاية عام 2021 تم صرف 16.95 مليون قرض للمشاريع الصغيرة بقيمة (7.62 مليار دولار أمريكي)، وكان أكبر قرض مقدم للقرض المنفرد قدمه البنك بقيمة 471.70 دولار أمريكي لصناعة الملابس، أطلق برنامج قروض المشاريع الصغيرة ثورة صامتة في المناطق الريفية في بنغلاديش من خلال تشجيع الصفات القيادية وتنظيم المشاريع وفرص العمل الحر.

¹ دحمان سمراني، بلال زنايني، واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الرائدة، العدد الاول، المجلد 08، 2023، ص 38.

² دحمان سمراني، بلال زنايني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ غراب رزيقة، بوبريمة عائشة، التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لمحاربة الفقر تجربة بنك غراميين بنغلاديش، المجلد 03، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 73.

2-2-2- قروض الإسكان للفقراء: فهي موجهة لتمويل الفقراء من أجل إعادة بناء مساكن جديدة، قدمت غرامين بنك برنامج القرض السكني في عام 1984، فالحد الأقصى لقرض الإسكان هو 60.000 دينار بحريني لبناء منزل بسيط بسقف من الصفيح ويتم سداؤه على مدى 05 سنوات، بمعدل فائدة 8% خلال عام 2021 تم تقديم قروض سكنية بقيمة (153.24) مليون دولار أمريكي لبناء 17982 منزلاً، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمنازل المبنية بقروض الإسكان إلى 785.676 منذ البداية.

2-2-3- قروض المنح الدراسية للأطفال: وتوجه هذه القروض لأبناء أعضاء بنك غرامين، يقدم البنك منحة دراسية لأبناء الأعضاء وذلك لتخفيف قيودهم المالية على دفع المستحقات المدرسية، حيث يتم تخصيص ما لا يقل عن 50% من أموال المنحة للفتيات بينما يتم تخصيص نسبة 50% المتبقية لكل من الأولاد والبنات على أساس الأداء الأكاديمي، حصل حوالي 27000 طفل في مختلف مستويات التعليم المدرسي على منح دراسية خلال عام 2021، وبذلك يصل العدد الإجمالي للطلاب منذ بداية البرنامج إلى 397.856 طالباً بقيمة 8.13 مليون دولار أمريكي.

2-2-4- تأمين القرض: بموجب هذا البرنامج يتم سداد جميع القروض المستحقة من صندوق التأمين في حالة وفاة المقترضين، يتم إنشاء صندوق التأمين بالفائدة الناتجة عن حساب التوفير الذي تم إنشاؤه بواسطة ودائع المقترضين، يتعين على المقترضين وضع مبلغ يساوي 3% من القرض المستحق ومبلغ الفائدة في حساب توفير مخصص في كل مرة يتم الخصوص على قرض، إذا كان مبلغ قرض المقترضين لا يتجاوز المبلغ في العام السابق، فلن يضطر إلى إضافة أي أموال أخرى إلى هذا الحساب، أما إذا تجاوز المبلغ في العام، فإنها تدفع 3% من مبلغ القرض الإضافي، بلغ رصيد الودائع بموجب برنامج تأمين القروض سنة 2021 حوالي 181.20 مليون دولار أمريكي.

الفرع الثالث: إحصائيات عن بنك غرامين.

تطور أعضاء المقترضين في بنك غرامين بدأ في عام 1983 عندما قام المؤسس محمد يونس ليمنح قرضاً بقيمة 27 دولاراً، منذ ذلك الحين انتشرت أعداد المقترضين بشكل كبير، هذا ما نوضحه في الجدول وحجم المشاريع الممولة في كل قطاع :

الجدول رقم (2-1): عدد الأعضاء المقترضين ومبلغ القروض المستحقة من بنك غرامين 2015-2021

الفصل الثاني

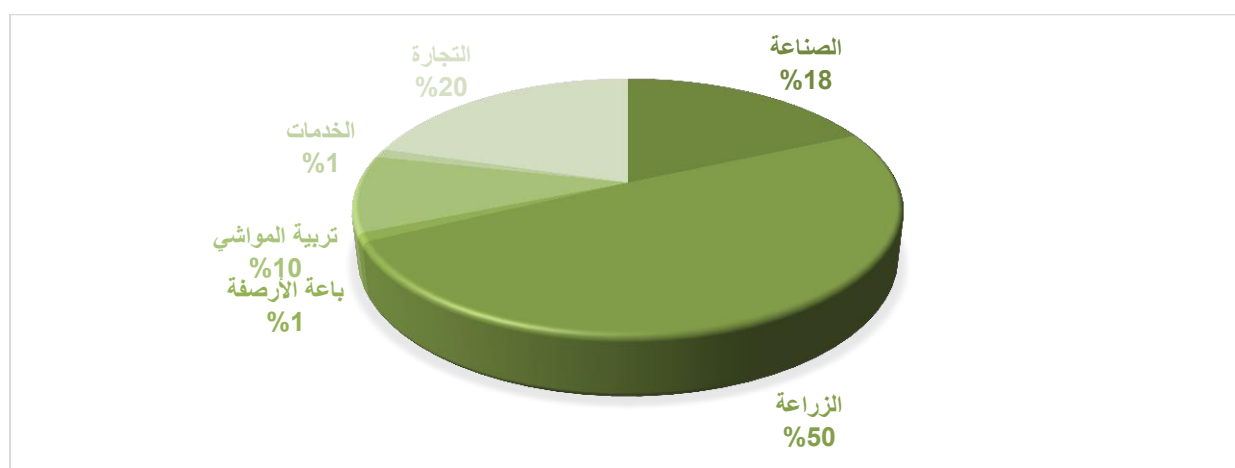
الإطار النظري واقع وافاق قروض المصغرة

البيان	عدد الأعضاء	نسبة أعضاء النساء المقترضين	مبلغ القروض المستحقة (دولار امريكي)
السنة	المقترضين		
2015	8.806779	%97	96422.28
2016	8.901610	%97	118243.58
2017	8.934874	%97	144497.23
2018	9.084503	%97	153598.64
2019	9.500176	%97	21.194515
2020	9.566847	%97	143018.46
2021	9.665443	%97	13604.10

المصدر: التقرير السنوي لبنك غرامين، 2021، www.grameenank.org.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الخاص بتطور عدد المقترضين من بنك غرامين بين سنة 2015 وسنة 2021 زيادة مستمرة، حيث بلغ عددهم 9.6 مليون في 2021 بقروض قيمتها 13604.10 مليون دولار، حيث تمثل النساء أكثر من 97% من العملاء، نتيجة تركيز البنك على دعمهن لدورهن الفعال في التنمية ومكافحة الفقر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): حجم المشاريع الممولة في كل قطاع من بنك غرامين 2021



المصدر: التقرير السنوي لبنك غرامين، 2021.

يمثل الشكل البياني توزيع نسب التمويلات الممنوحة من طرف بنك غرامين حسب قطاعات النشاط لسنة 2021، حيث ركز بنك غرامين تمويلاته على القطاعات الريفية والإنتاجية، إذ استحوذ قطاع الزراعة على

50% من التمويلات، يليه قطاع التجارة بـ 20%، ثم الصناعة بـ 18%، وتربية المواشي بـ 10%. في المقابل، نالت الخدمات وباعة الأرصفة نسباً ضعيفة بـ 1% لكل منهما، ما يعكس تفضيل البنك للأنشطة المستدامة ذات العائد المحلي.

المطلب الثاني: التجربة اليمنية (بنك الأمل للتمويل الأصغر).

ساعد بنك الأمل من خلال آليات التمويل المصغر التي اعتمدها للنهوض بالمجتمع اليمني في مختلف المجالات الاقتصادية وذلك لتحسين المستوى المعيشي للفقراء.

الفرع الأول: نشأة بنك الأمل للتمويل الأصغر.

تأسس بنك الأمل للتمويل الأصغر بموجب القانون رقم 23 لسنة 2002، باعتباره أول مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر على مستوى منطقة الشرق الأوسط، شرع رسمياً في مزاولة نشاطه في يناير 2009. ويسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذوات الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عبر توفير حزمة من المنتجات المالية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم التمويلية.¹

الفرع الثاني: أهداف بنك الأمل والخدمات التي يقدمها.

يعتبر بنك الأمل من أبرز المؤسسات المالية التنموية في اليمن، حيث يركز نشاطه على تحقيق جملة من الأهداف، تترجم عبر مجموعة من المنتجات التمويلية التي تلائم احتياجات الفئات المستهدفة.

2-1- أهداف بنك الأمل:

تتلخص أهم أهداف بنك الأمل فيما يلي:

✚ تحقيق التنمية المستدامة للفئات الأشد فقراً واحتياجاً في المجتمع؛

✚ توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية، مع تركيز خاص على النساء، الشباب، والفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع اليمني.

¹ ريم بونواله، الشريف ربحان، الإبداع والتميز في التمويل الأصغر الإسلامي قراءة في تجربة بنك الأمل اليمني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2014، ص 52.

✚ تطوير بيئة رقابية شاملة وفعالة تغطي مختلف جوانب العمل المؤسسي، بما يعزز من كفاءة الأداء وجودة المخرجات، وذلك استناداً إلى سياسات وإجراءات واضحة ومحدثة؛

✚ بناء بيئة عمل جاذبة ومحفزة للكفاءات البشرية، من خلال تدريب الموظفين على أفضل الممارسات الإدارية، واعتماد نظام إداري واضح وتكنولوجيا حديثة تضمن المرونة والانسائية في الأداء المؤسسي؛

✚ ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة عبر تطوير منظومة اتصال فعالة داخليا وخارجيا، إضافة إلى استقطاب مصادر تمويل متعددة لدعم استدامته ونموه.

2-2-الخدمات المقدمة من طرف بنك الأمل:

يطمح بنك الأمل للتمويل الأصغر إلى تعميم الخدمات المالية على كافة شرائح المجتمع اليمني، مع التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود، لا سيما أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التمويلية المتميزة، أبرزها:¹

2-2-2-الأمل فردي: منتج موجه للأفراد ذوي الأنشطة الصغرى، خصوصاً أصحاب وسائل النقل المدرة للدخل، بمبالغ تتراوح بين 50 ألف ومليون ريال، بضمانات ميسرة تتناسب مع طبيعة نشاطهم.

2-2-3-الأمل زراعي: يستهدف المزارعين لتمويل مستلزمات الزراعة (كالأسمدة، البذور)، بسقف تمويلي بين 300 ألف و20 مليون ريال، ومدة لا تقل عن 12 شهراً، بأقساط مرنة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية)².

2-2-4-القرض الحسن: منتج تمويلي بدون رسوم أو تكاليف إضافية، موجه لعملاء الجهات الشريكة والمناطق التي تتحفظ على المعاملات الربوية، يتميز بشروط مرنة وأقساط مناسبة لقدرة العميل.

2-2-5-الدينية (الربا):³ يشمل هذا المنتج تمويل مشاريع زراعية (مثل المضخات، المحميات، الآلات الزراعية) من خلال قروض حسنة، تسدد بأقساط مرنة، وبسقف تمويلي يتراوح بين 50 ألف و20 مليون ريال.

¹ ريم بنوالة، الشريف ريحان، مرجع سبق ذكره، ص48.

² عبد الوهاب عبد الله المعمرى، دراسة في قانون بنك الأمل للتمويل الأصغر في الجمهورية، اليمنية جامعة العلوم والتكنولوجيا، 2013، ص07.

³ ريم بنوالة، الشريف ريحان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2-2-6-الأمل شركات: يستهدف الموظفين في القطاعين العام والخاص وأصحاب الدخل الثابت، لتمويل احتياجات منزلية، بمبالغ تتراوح بين 50 ألف و1.500.000 ريال. نفذ بشكل محدود بسبب الظروف الاقتصادية.

2-2-7-الأمل طاقة بديلة: مخصص لتمويل منظومات الطاقة الشمسية للأفراد، سواء للاستعمال المنزلي أو الزراعي، بمدة لا تقل عن 6 أشهر، وبسقف تمويلي يتراوح بين 50 ألف و20 مليون ريال.

الفرع الثالث: عرض وتحليل نتائج بنك الأمل للتمويل الأصغر.

في إطار سعي بنك الأمل للتمويل الأصغر لتوفير خدمات مالية شاملة للفئات المحرومة، عمل على توسيع شبكته الجغرافية خلال الفترة 2011-2023، من خلال فتح فروع جديدة في المناطق النائية التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية. ويظهر الشكل المرفق تطور عدد الفروع والموظفين العاملين بالبنك:

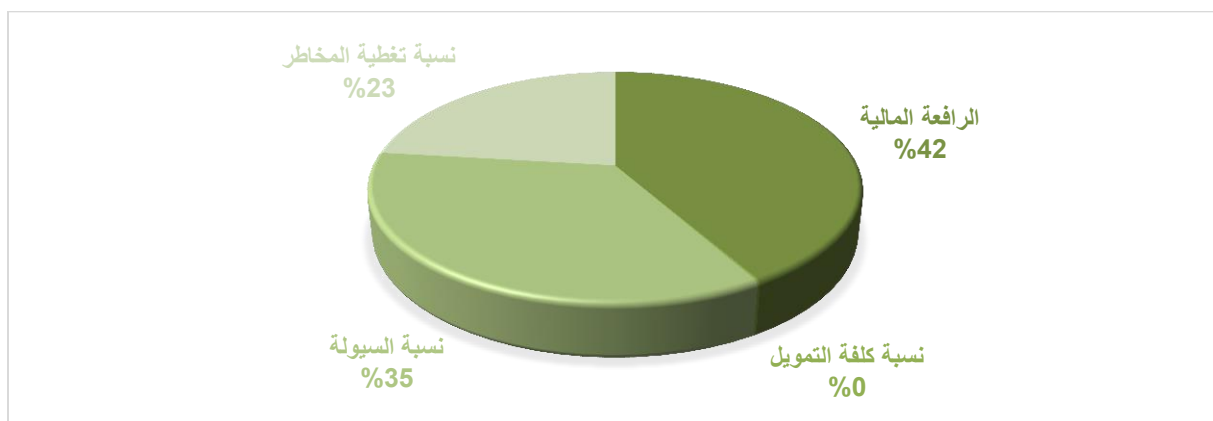
الجدول رقم (2-2): توسيع فريق العاملين وفروع بنك الأمل خلال السنوات 2011-2023

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الفروع	13	18	19	18	18	15	15	15	16	17	17	19	20
عدد الموظفين	135	186	218	269	252	231	177	189	221	260	292	350	389

المصدر: التقرير السنوي لبنك الأمل 2023-04-29.

تظهر بيانات الجدول نموا مستمرا في شبكة بنك الأمل بين 2011 و2023، حيث ارتفع عدد الفروع إلى 20 فرعا، بهدف تعزيز الوصول إلى الفئات المحرومة. كما تزايد عدد الموظفين تدريجيا ليبلغ 389 موظفا بنهاية 2023، مما يعكس توسع نشاط البنك وتنوع خدماته، ويساهم في رفع الكفاءة وتخفيف ضغط العمل.

الشكل رقم (2-2) الأداء المالي لبنك الأمل لسنة 2023.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الأمل، 2023.

يعكس الشكل البياني توزيع مؤشرات مالية رئيسية تبرز كفاءة واستدامة النموذج التمويلي للبنك. فقد بلغت الرافعة المالية 42%، مما يدل على اعتماد البنك على موارد خارجية لتوسيع الإقراض، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تتطلب توازناً مالياً. وبلغت نسبة السيولة 35%، في مؤشر على قدرة جيدة في تغطية الالتزامات الفورية. أما نسبة تغطية المخاطر فبلغت 23%، ما يشير إلى وجود آلية فعالة لإدارة التعثرات المحتملة. في حين سجلت كلفة التمويل 0%، ما يعكس التزام البنك بطابعه الاجتماعي عبر تقديم تمويلات دون فوائد. بوجه عام، يبرز هذا التوزيع توازناً بين الأهداف التنموية والاجتماعية ومتطلبات الاستدامة المالية في إطار تمويل مسؤول.

الجدول رقم (2-3) الأداء الاجتماعي لبنك الأمل لسنة 2023

الادخار	التمويل		النقد الالكترونية		الخدمات غير المالية	
حساب ادخار جديد	عدد حسابات الادخار	قيمة المحفظة الادخار (ريال)	عدد التمويلات المصروفة	قيمة التمويلات المصروفة (ريال)	عدد التمويلات النشطة	عدد المتبرين
2160	55688	642 M	2360	279 M	10226	3375
-	51380	418.8 M	13055	2.1 B	84858	7350

المصدر: التقرير السنوي 2023 لبنك الأمل.

تظهر بيانات الجدول تطورا ملحوظا في التمويلات المصروفة من قبل بنك الأمل لفائدة فئتي الشباب والمرأة. فقد ارتفع عدد التمويلات الموجهة للشباب من 7.408 سنة 2021 إلى 13.055 تمويلا، بقيمة إجمالية بلغت 2.1 مليار ريال، ما يعكس ديناميكية البنك في دعم هذه الفئة. أما تمويلات المرأة، فقد زادت من 860 إلى 2.360 تمويلا بقيمة 279 مليون ريال. ويركز البنك على دعم الشباب العاطلين عن العمل، خصوصا خريجي التكوين المهني، لتمكينهم من إنشاء مشاريع مدرة للدخل، وهو ما يفسر تفوق عدد تمويلات الشباب على تلك الموجهة للنساء.

المطلب الثالث: تجربة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن

لقد بذل الأردن جهودا كبيرة للحد من الفقر، سواء على صعيد تبني سياسات وبرامج تنموية عامة أو برامج خاصة استهدفت الحد من الفقر وزيادة التكافل الاجتماعي. وقد عملت الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على إنشاء مؤسسات تعنى برصد الفقر ومراقبته والحد منه.

الفرع الأول: تأسيس البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة.

تأسس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في مارس 2006 بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، في إطار رؤيته المتكاملة لدعم التنمية الإنسانية في الدول العربية والإسلامية والنامية، وذلك من خلال برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند). وجاء تأسيس البنك بشراكة مع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية والقطاع الخاص الأردني، بهدف توفير خدمات مالية مستدامة لدعم المشاريع الصغيرة.¹

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة وإنجازاته.

2-1- أهداف البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة.

يساهم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في تعزيز إنتاجية المشاريع الصغرى في الأردن، مع تركيز خاص على دعم النساء وتحسين مستويات المعيشة. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تقديم خدمات تمويلية مبتكرة ومستمرة تتلاءم مع احتياجات العملاء، وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي عبر شبكة فروع وشراكات وطنية،

¹قسوم حنان، بن تومي بدر، فعالية نظام التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر، دراسة حالة بنك غرامين البنك الوطني للتنمية بمصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد رقم 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية للتسيير، جامعة سطيف، يناير 2016، ص144-145.

وبناء علاقات ثقة مستدامة مع المستفيدين. كما يسعى البنك إلى نشر الوعي المجتمعي بأهمية التمويل الصغير كأداة تنموية، إلى جانب الحفاظ على استدامته كمؤسسة مالية تتبنى أفضل الممارسات العالمية في هذا القطاع.¹

2-2- إنجازات البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يمول البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة نوعين رئيسيين من المشاريع: المشاريع المتناهية الصغر، التي تتركز غالباً في المنازل وتشمل في الغالب النساء بهدف خلق فرص عمل ذاتية، والمشاريع الصغيرة التي تتيح فرص توظيف أوسع تتعدى صاحب المشروع لتشمل المحيطين به. وتعد هذه التجربة الأولى من نوعها على مستوى الأردن، وقد خصص لها إطار قانوني خاص. ورغم حداثة تأسيسه، حقق البنك إنجازات ملحوظة، محتلاً المرتبة الثالثة بين مؤسسات الإقراض في الأردن من حيث حجم المحفظة وعدد العملاء، ما يعكس كفاءته وسرعة تطوره.²

الفرع الثالث: احصائيات البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022.

بلغ عدد العملاء القائمين 91.196 عميلاً مع نهاية عام 2022، حيث وصلت ارصدة قروضهم الى نحو 51.126.184 دينار أردني، وكان متوسط رصيد القرض القائم 935 ديناراً اردنياً. ويقوم على تقديم الخدمات الإقراضية للعملاء 237 ضابطاً إئتماناً موزعين على 35 فرعاً في جميع أنحاء المملكة.

الجدول (2-4) عدد الموظفين البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022

المؤشر	2019	2020	2021	2022
عدد الفروع	34	34	34	35
عدد الموظفين الاجمالي	479	479	490	392
نسبة الموظفات الاناث	%46	%45	%45	%46
عدد موظفي الاقراض	228	231	232	237
عدد موظفي الادارة العامة	79	80	80	77

¹قسوم حنان، بن تومي بدر، مرجع نفسه، ص144.

²قسوم حنان، بن تومي بدر، مرجع نفسه، ص145.

المصدر: التقرير السنوي البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022.

يلاحظ أن البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة قد حقق نقلة نوعية في دعم الفئات المستهدفة من خلال تمويله لمشاريع متناهية الصغر، خاصة تلك التي تنفذها النساء داخل المنازل، إلى جانب المشاريع الصغيرة التي تخلق فرص عمل أوسع. ويعد تأسيسه وفق قانون خاص خطوة رائدة في إطار التنظيم المالي لهذا النوع من التمويل. ورغم حداثة، استطاع أن يحتل موقعا متقدما بين مؤسسات الإقراض في الأردن، مما يعكس كفاءته التشغيلية وسرعة انتشاره مقارنة بالمؤسسات الأقدم.

الجدول (2-5) عدد التمويلات التي قدمها البنك الوطني الأردني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022

عدد الفروع	المحافظات	الإقليم
9	عمان	الوسط
3	البلقاء	
5	الزرقاء	
1	مادبا	
5	اربد	الشمال
2	المفرق	
1	جرش	
1	عجلون	
4	الكرك	الجنوب
1	الطفيلة	
2	معان	
1	العقبة	
35	المجموع	

المصدر: التقرير السنوي البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن 2022.

يوضح الجدول توزيع فروع البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لسنة 2022 تمركزاً واضحاً في إقليم الوسط، الذي يضم 17 فرعاً من أصل 35 فرعاً، تصدرها محافظة العاصمة عمان بـ 9 فروع. يليه إقليم

الشمال بـ 10 فروع موزعة على إربد، المفرق، جرش، وعجلون. أما إقليم الجنوب، فقد سجل أدنى عدد بفروعه الثمانية، تتركز في الكرك، معان، الطفيلة، والعقبة. هذا التوزيع يعكس تفاوتاً جغرافياً في الانتشار، مرتبطاً بالكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، حيث يشير التركيز في الوسط إلى ديناميكية اقتصادية أكبر مقارنة بمحدودية الطلب في الجنوب.

خلاصة الفصل:

سعى هذا الفصل إلى الإحاطة بالإطار النظري لتمويل المؤسسات بالقروض المصغرة، من خلال تناول أبرز المفاهيم المرتبطة به، وكذا التطرق إلى واقعه وآفاقه المستقبلية، مدعوماً بجملة من التجارب الدولية ذات الصلة. حيث تطرق الفصل في بدايته إلى ماهية القرض المصغر، من خلال تتبع نشأته وتحديد مفهومه، مع تسليط الضوء على المبادئ التي يقوم عليها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ثم التمييز بين أبرز تصنيفاته وفق المعايير المعتمدة، مع تقديم نظرة تمهيدية عن الجهات المانحة لهذا النوع من التمويل. وانطلاقاً من أهمية الوقوف على الإشكالات العملية التي يواجهها هذا النمط من التمويل، تم تخصيص مبحث لتحليل واقع القرض المصغر، عبر استعراض التهديدات البنوية والوظيفية التي تُقيد تطوره، والتحديات التي تواجهه على مختلف المستويات، مقابل الفرص المتاحة التي من شأنها دعم فعاليته وتعزيز أثره التنموي.

وفي الأخير، تضمن الفصل عرضاً لأهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، من خلال دراسة ثلاث حالات ميدانية تمثلت في " التجربة البنغالية " كنموذج رائد عالمياً، إلى جانب التجريبتين " اليمنية " و "الأردنية " باعتبارهما نماذج تطبيقية عربية عكست تنوع أساليب استخدام القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية
للوالة الوطنية لتسيير القرض
المصغر_قائمة_ ANGEM

تمهيد:

بعد استكمالنا للفصلين الأول والثاني من الدراسة، واللذين شملا الإطارين المفاهيمي والنظري لموضوع القرض المصغر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من البحث. حيث سنحاول من خلاله الوقوف على واقع القرض المصغر في الميدان، من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بولاية قالمه، باعتبارها الجهة المسؤولة عن منح هذا النوع من التمويلات على المستوى المحلي.

ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

في سياق دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز النسيج الإنتاجي الوطني، أولت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. ومن بين الآليات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف، برزت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كأداة تمويلية مرنة وموجهة خصيصا لتسهيل ولوج الأفراد إلى عالم المقاولاتية.

تلعب الوكالة دورا محوريا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا تلك التي تنشط في قطاعات الإنتاج والخدمات والصناعة التقليدية، وذلك من خلال توفير قروض بشروط تفضيلية ومرافقة تقنية مستمرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

لفهم الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات المصغرة، من الضروري العودة إلى ظروف نشأتها وتحديد الإطار العام الذي تأسست فيه.

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

اعتمدت الجزائر منذ سنة 1999 القرض المصغر كأداة رئيسية لمحاربة الفقر وتعزيز الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة، لا سيما تلك غير المؤهلة للاستفادة من التمويل البنكي. غير أن تعدد المتدخلين وغياب مرافقة فعالة للمستفيدين خلال مراحل إنجاز المشاريع، كشف عن محدودية فعالية النظام آنذاك. وقد أكدت الندوة الدولية المنعقدة في ديسمبر 2002 حول "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" هذه النقائص، وأوصت بضرورة إصلاح شامل لهذا الجهاز.

وفي ضوء هذه التوصيات، وكذا تلك الصادرة عن المؤتمر الدولي حول الفقر (2000)، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، كإطار مؤسسي جديد يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتهدف الوكالة إلى تحسين فعالية جهاز القرض المصغر من خلال:¹

✚ اعتماد اللامركزية في منح القروض وتبسيط شروط التأهيل؛

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem.dz) تاريخ الإطلاع عليه 16 أفريل 2025 على الساعة 09:23.

✚ تكيف الإجراءات مع خصوصيات الفئات المستهدفة؛

✚ تسريع آليات دراسة ومنح القروض؛

✚ الاستجابة للطلب المرتفع خاصة من ربات البيوت، الحرفيين، صغار الفلاحين، ومربي المواشي.¹

الفرع الثاني: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 بتاريخ 22 جانفي 2004، هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة من خلال دعم المؤسسات المصغرة وتشجيع العمل الذاتي والأنشطة الحرفية. وضعت تحت وصاية رئيس الحكومة، مع متابعة نشاطها من قبل وزير التشغيل والتضامن الوطني.²

اعتمدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا تنظيميا لامركزيا يشمل مديريات مركزية وهيئات دعم، إلى جانب 49 وكالة ولائية و548 خلية مرافقة على مستوى الدوائر. كما تم إنشاء 10 فروع جهوية لتنسيق ومتابعة الأنشطة على المستوى المحلي. وقد تم لاحقا دمج الوكالة ضمن وزارة المؤسسات المصغرة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول.³

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

لكل جهاز عمومي إطار مرجعي يحدد طبيعة تدخله والنتائج المرجوة من نشاطه. وفي هذا الإطار تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وفق مهام محددة وأهداف مرسومة تسعى من خلالها إلى دعم الفئات المستهدفة وتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي.

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر السياق العام (angem.dz) تاريخ الإطلاع عليه 16 أفريل 2025 على الساعة 09:23.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 22 جانفي 2004، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الصادر 25 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها، العدد 06، المواد 1-2-3-4، ص 8.

³ مرسوم تنفيذي رقم 44/22 يسند الى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالمؤسسات المصغرة سلطة الوصايا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مؤرخ في 19 جانفي 2022، ص 02.

الفرع الاول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تستند الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في تدخلها إلى مجموعة من المهام الرسمية التي تحدد إطار عملها وتوجه نشاطها على المستوى الوطني:¹

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- تضمن الوكالة متابعة أنشطة المستفيدين لضمان احترامهم لدفاتر الشروط، بما يعزز فعالية الجهاز؛
- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تشرف الوكالة على متابعة أنشطة المستفيدين لضمان احترامهم للاتفاقيات والعقود المبرمة معها؛
- تسهم الوكالة في مرافقة المستفيدين عند الحاجة لدى الهيئات المعنية، لتيسير تجسيد مشاريعهم؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 22 جانفي 2004، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الصادر 25 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها، العدد 06، المادة 5-6، ص ص 8-9.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

ترتكز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على مجموعة من الأهداف التي تحدد توجهها العام وتوضح الغايات التي تسعى إلى تحقيقها من خلال برامجها التمويلية. حيث يتناول هذا الفرع الأهداف الأساسية التي تسعى الوكالة إلى بلوغها، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ومن بين هذه الأهداف نذكر:¹

- تعد الوكالة أداة فعالة لمكافحة الهشاشة الاجتماعية عبر دعم التشغيل الذاتي والعمل الحرفي؛
- تهدف الوكالة إلى تثبيت سكان الريف في مناطقهم الريفية عبر دعمهم في إنشاء نشاطات اقتصادية؛
- تنمية روح المقاولات وتحقيق الذات لدى الشباب وإشراكهم في مسار التنمية التساهمية المستدامة؛
- تشجيع القدرات والمعارف المحلية والمنتجات الوطنية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

يعتمد نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على تنظيم إداري فعال يضمن حسن تسيير برامجها وتنفيذ مهامها ميدانيا. لذلك يشكل الهيكل التنظيمي عنصرا أساسيا في ضبط توزيع المهام وتنسيق العمل بين مختلف المصالح المركزية والمحلية، يتناول هذا المطلب عرضا لمكونات هذا الهيكل ووظائفه الأساسية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوطني.

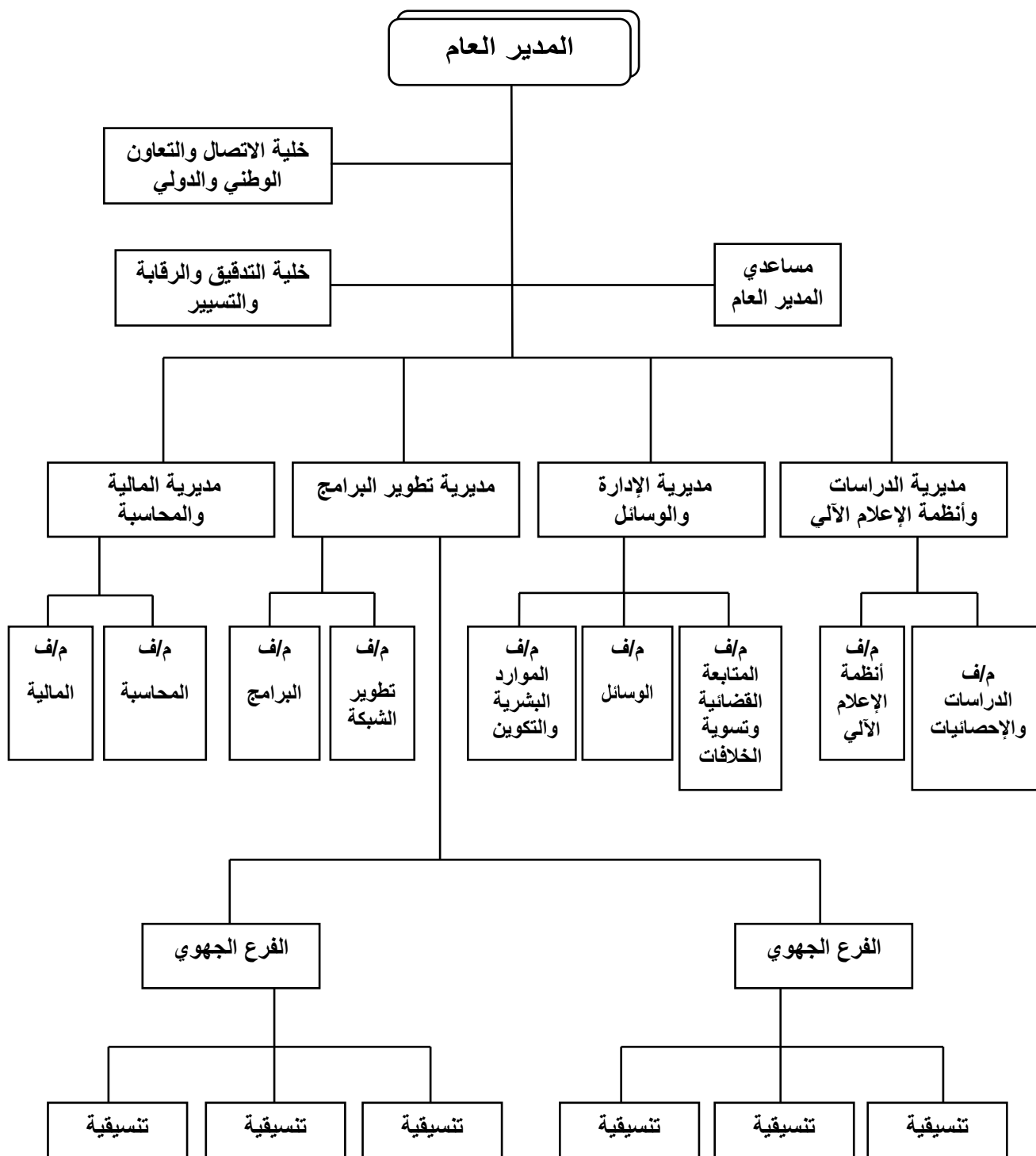
حرصا على ضمان تنفيذ فعال لمهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) عبر مختلف مناطق الوطن اعتمدت تنظيما إداريا لا مركزيا يقوم على شبكة واسعة من التنسيقيات الولائية وخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. ولتعزيز التنسيق بين المستوى المركزي والمحلي، تم إنشاء عشرة (10) فروع جهوية،

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر السياق العام (angem.dz)، تاريخ الاطلاع عليه 16 افريل 2025، على الساعة 10:45.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

يشرف كل منها على خمس (05) تنسيقيات ولائية، بهدف دعم الأداء الميداني، تسريع اتخاذ القرار، وتحقيق فعالية أكبر في متابعة المشاريع. يشكل هذا النموذج التنظيمي ركيزة أساسية في تجسيد العمل الجوّاري وتنفيذ البرامج في وقتها وبالنجاعة المطلوبة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) تنظيما عمليا إلى جانب هيكلها الإداري، يتمثل في مجلس توجيهي، لجنة مراقبة، ومدير عام:¹

1-1-المجلس التوجيهي.

يتولى المجلس اقتراح تنظيم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل، الذي يرفعه إلى رئيس الحكومة. يتكون المجلس من ممثلين عن وزارات ومؤسسات وهيئات ذات صلة بمجال تدخل الوكالة، من بينها وزارات التشغيل، الداخلية، المالية، الأسرة، إضافة إلى ممثلين عن أجهزة الدعم كANSEJ، CNAC، ADS، وصناديق الضمان، إضافة إلى ثلاث جمعيات وطنية تشترك أهدافها مع أهداف الوكالة.

1-2-المدير العام.

يعين بموجب مرسوم باقتراح من الوزير المكلف بالتشغيل، ويتولى تمثيل الوكالة قانونيا، تنفيذ أهدافها، متابعة قرارات المجلس، إعداد الميزانية والبرامج السنوية، صياغة النظام الداخلي، وتسيير الموارد البشرية والمالية. كما يمثل الوكالة أمام العدالة ويأمر بصرف نفقاتها.

1-3-لجنة المراقبة :

تشكل من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه، وتكلف بالرقابة اللاحقة على تنفيذ قرارات المجلس، تقديم التوصيات بشأن تنفيذ البرامج، إبداء الرأي في تقارير المدير العام، والتدقيق في استخدام أموال الوكالة سواء بمبادرة منها أو بقرار من المجلس.

هذا التنظيم يهدف إلى ضمان تسيير فعال، شفاف ومتوازن لأنشطة الوكالة، مع تأطير محكم لمهام التسيير والرقابة والتقييم.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الولائي.

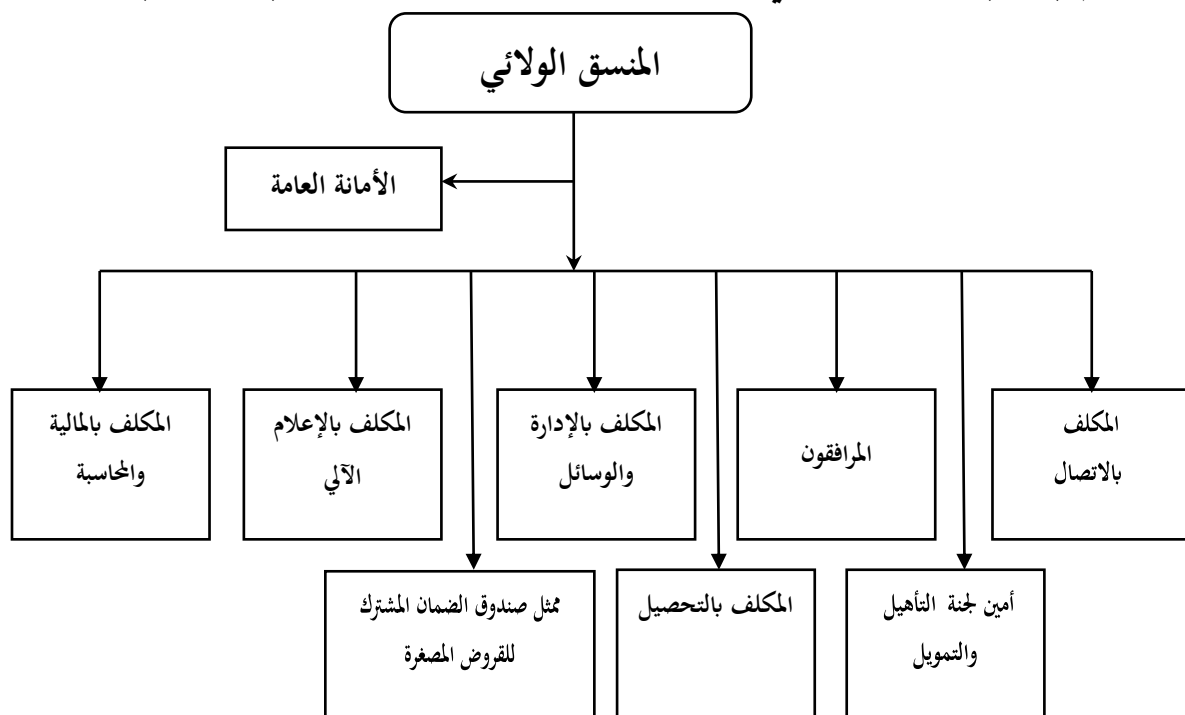
يشكل المستوى الولائي محورا أساسيا في تنفيذ استراتيجية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، حيث تترجم التوجيهات المركزية إلى برامج ميدانية ملموسة. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد

¹مرسوم رئاسي رقم 14-04، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخ في جانفي 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص08.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

تنظيم إداري محلي يتمثل في التنسيق اللوائية، مدعومة بخلايا مرافقة على مستوى الدوائر، لضمان القرب من المواطن وتقديم الدعم الفعال لحاملي المشاريع.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية قالمة.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية للقرض المصغر-قالمة.

ومن خلال هذا الهيكل التنظيمي نحاول توضيح مهام كل طرف فيمايلي:

- ✓ **المدير الولائي:** يتولى مسؤول الوكالة الإشراف على عمال التسيير، وتنظيم الزيارات إلى خلايا المرافقة، إضافة إلى توقيع الوثائق الإدارية، وعقد الاجتماعات، وترؤس لجان التأهيل والتمويل.
- ✓ **السكرتارية العامة:** تشمل مهامها استقبال البريد الصادر والوارد، تنظيم مواعيد المدير، إدارة الاتصالات الهاتفية والفاكسات، وتحضير الاجتماعات.
- ✓ **المكلف بالإدارة والوسائل:** القيام بتسيير المستخدمين، وتسيير العتاد على مستوى التنسيق.
- ✓ **المكلف بالمالية والمحاسبة:** متابعة أوامر التسديد، إرسال طلبات التمويل ومتابعتها.
- ✓ **المكلف بالتحصيل:** تحصيل الديون ومتابعة دفع الأقساط بدون فائدة.
- ✓ **المكلف بالإعلام والاتصال:** تنظيم أيام إعلامية للتعريف بمزايا القرض المصغر.

- ✓ ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: إبرام عقود الانخراط من طرف المقاولين وذلك بعد دفع الاشتراك، مع الحرص على دفع أقساط القرض البنكي من طرفهم.
- ✓ مرافق الخلية: يتولى مقابلة أصحاب المشاريع، دراسة الملفات، إعداد الوثائق، التحسيس بالجهاز، ومتابعة التمويل والتحويل.

المبحث الثاني: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) طريقة عمل واضحة لتمويل ومراقبة المشاريع المصغرة، تبدأ من دراسة ملفات المستفيدين، مروراً بمنح القروض وصولاً إلى الدعم والمتابعة لضمان نجاح المشروع.

المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض المصغر والشروط التأهيل النشاط.

للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، يجب توفر مجموعة من الشروط التي تنظم العملية وتضمن توجيه الدعم للفئات المؤهلة. هذه الشروط تتعلق من جهة بالمستفيد نفسه، ومن جهة أخرى بطبيعة النشاط المراد تمويله.

الفرع الأول: شروط الاستفادة من القرض المصغر.

ومن بين الشروط التي يجب أن يستوفيها طالب التمويل لضمان قبوله ضمن آليات دعم الوكالة:¹

- بلوغ سن 18 فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- يشترط عدم الاستفادة من دعم سابق، مع القدرة على دفع المساهمة الشخصية؛
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛

¹الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz، تاريخ الاطلاع 18 افريل 2025 على الساعة 20:07.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب جدول زمني محدد.

الفرع الثاني: شروط التأهيل للنشاط.

لا يقتصر منح القرض المصغر على توفر الشروط في المستفيد فقط، بل يشترط أيضا أن يكون النشاط المؤهل للتمويل متوافقا مع توجهات الوكالة وأهدافها. لذلك حددت الوكالة قائمة من المعايير التي يجب أن يستوفيها النشاط لضمان قابليته للتمويل والمتمثلة في:¹

- ❖ قيمة المشروع يجب أن لا تتجاوز 100 مليون دينار بالنسبة للمشاريع ثلاثية التمويل، و 100,000 دينار بالنسبة للسلفة بدون فائدة؛
- ❖ ان لا يكون المشروع من ضمن النشاطات المجمدة؛ ويجب أن يجسد المشروع داخل إقليم الولاية؛
- ❖ العتاد المرغوب اقتناؤه يجب أن يتلائم مع طبيعة النشاط.

المطلب الثاني: صيغ تمويل الوكالة وأنواع الأنشطة الممولة.

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) عدة صيغ تمويلية تناسب احتياجات المستفيدين وطبيعة المشاريع المقترحة، مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية والخدماتية التي تخلق قيمة مضافة.

الفرع الاول: انماط التمويل المقدمة للمؤسسات من طرف الوكالة.

تحدد صيغ التمويل حسب وضعية المستفيد وطبيعة المشروع، حيث تقدم الوكالة آليات متنوعة تتيح تغطية احتياجات مختلفة سواء من حيث المبلغ أو طريقة السداد.

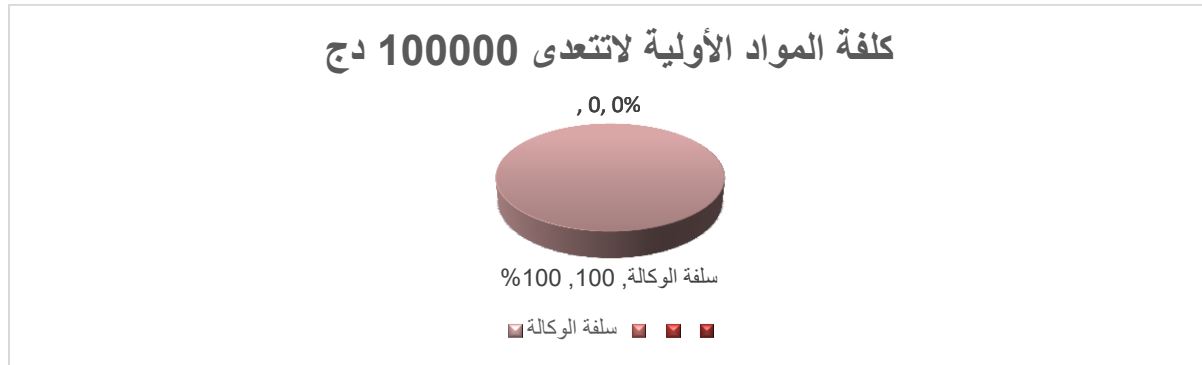
1-1- تمويل ثنائي (مقترض، وكالة) قروض موجهة لشراء المواد الأولية:

هي قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة لشراء مواد أولية، تصل إلى 100.000 دج (تسدد في 36 شهرا)، وتصل إلى 250.000 دج في ولايات الجنوب (تسدد في 54 شهرا)، موجهة لأصحاب المعدات البسيطة لإعادة بيع أو إنشاء نشاط.

¹الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع 18 افريل 2025 على الساعة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الشكل رقم (3-3): يوضح تمويل المؤسسات لشراء المواد الأولية.

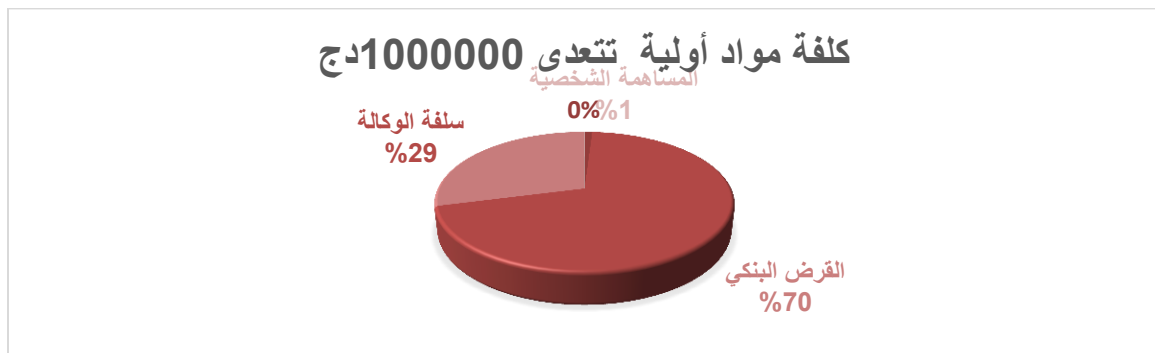


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تنسيقية قائمة-

يوضح الشكل البياني اعتماد تمويل كامل بنسبة 100% من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لاقتناء المواد الأولية، دون أي مساهمة بنكية أو شخصية. يعكس هذا النموذج من التمويل طابعه الاجتماعي الواضح، ويستهدف أصحاب الأنشطة الصغيرة والوسائل المحدودة، خاصة في مراحل الانطلاق أو إعادة الإحياء.

1-2- تمويل ثلاثي (مقرض، وكالة، بنك) موجهة لشراء العتاد:

هي قروض مشتركة بين البنك والوكالة بتمويل يصل إلى 1.000.000 دج، بمساهمة شخصية 1%، و70% من البنك، و29% من الوكالة، تسدد خلال 5 سنوات مع فترة تأجيل تصل إلى 3 سنوات. الشكل رقم (3-4): يوضح تمويل المؤسسات لإنشاء المشاريع ذات تكلفة لاتتعدى 1000000 دج.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تنسيقية قائمة-

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

يوضح الشكل البياني نمط التمويل الثلاثي المعتمد في تمويل المشاريع التي لا تتجاوز 1.000.000 دج، حيث يتصدر القرض البنكي بنسبة 70%، تليه سلفة الوكالة بـ 29%، مقابل مساهمة شخصية رمزية لا تتعدى 1%. هذا التوزيع يعكس مقاربة تشاركية تهدف إلى تقليل العبء المالي على أصحاب المشاريع، وتعزيز فرص إنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال دعم مؤسساتي مباشر.

جدول رقم(3-1): جدول يمثل أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف صاحب المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
100.000 دج	شراء المواد الأولية.	0%	—	100%	—
250.000 دج	شراء المواد الأولية على مستوى ولايات الجنوب.	0%	—	100%	—
1.000.000 دج	كل الأصناف.	1%	70%	29%	—

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz.

1-3- سداد القرض :

يختلف تسديد القرض حسب الحاليتين:

1-3-1- في حالة تمويل الشراء مواد أولية: تمنح الوكالة المستفيد من القرض المصغر منه مهلة مقدرة بـ 6 أشهر وبعدها يشرع في التسديد كل 3 أشهر خلال 3 سنوات.

1-3-2- في حالة تمويل للإنشاء النشاط: يحصل صاحب المشروع على مهلة 3 سنوات والتسديد بعدها يكون كل 6 أشهر خلال 5 سنوات فيما يخص البنك، أما بالنسبة للوكالة يكون التسديد من بعد البنك كل 3 أشهر خلال 3 سنوات.

الفرع الثاني: أنواع أنشطة الممولة.

لا تشمل تدخلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جميع أنواع الأنشطة، بل تركز على مجالات محددة تتدرج ضمن أولويات التنمية المحلية وما تحدده توجهات الوكالة ومجال تدخلها، وتتمثل في:¹

2-1-الصناعة: تشمل الأنشطة المؤهلة للتمويل عبر القرض المصغر عدة مجالات، منها:

2-1-1-الصناعات الغذائية: كصناعة العجائن، الخبز، الحلويات، الشوكولاتة، تحميص القهوة، وتعليب السمك.

2-1-2-الألبسة: تشمل الخياطة، الحياكة، النسيج، وصنع الأغذية والمفروشات المنزلية.

2-1-3-الصناعات الجلدية: كإنتاج الأحذية التقليدية والملابس الجلدية.

2-1-4-الصناعات الخشبية والمعدنية: مثل صناعة الأثاث، السلال، الأقفال والحدادة.

2-2-الفلاحة: وتشمل المجالات التالية:

2-2-1-تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام والماعز، لإنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والنحل ... الخ.

2-2-2-الفلاحة: تشمل استصلاح الأراضي، إنتاج البذور، زراعة الخضر والفواكه، التجفيف والتخزين، وإنشاء مشاتل الزهور ونباتات الزينة.

2-2-3-الخدمات: كالحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات، المحاماة، عيادة طبيب عام، بيطري، صيدلية ... الخ.

2-2-4-المباني والأشغال: اشغال البناء، أعمال متعلقة بالبناء، الكهرباء الدهن، التجارة...الخ.

2-2-5-نشاطات تجارية صغيرة: تشمل النشاطات التجارية الصغيرة المدعمة عبر القرض المصغر عدة فئات مستهدفة: كالنساء الماكثات بالبيت، ذوي الاحتياجات الخاصة، ضحايا المأساة الوطنية، العائدين من

¹الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع 18 افريل 2025، على الساعة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الهجرة غير الشرعية، المحبوسين المفرج عنهم، الحرفيين، والمزارعين. أما الأقاليم المستهدفة فتتمثل في: البلديات الفقيرة، الهضاب العليا، مناطق الجنوب، والمناطق النائية والريفية.

المطلب الثالث: المساعدات والامتيازات الضريبية لدى جهاز القرض المصغر.

إلى جانب الدعم المالي، توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) جملة من المساعدات والامتيازات الضريبية لتشجيع حاملي المشاريع على إنشاء أنشطة مستدامة وتخفيف الأعباء المرتبطة بالبداية. تطبيقا للقانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، يقضي باستفادة المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثلاثي لجهاز القرض المصغر، من الامتيازات الضريبية التالية¹:

1. إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات؛
2. الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات؛
3. الإعفاء من رسم نقل الملكية للاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
4. الإعفاء من جميع حقوق التسجيل للعقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
5. تخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار إلى نسبة 5%؛
6. تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال ال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي كما يلي:
السنة الأولى: تخفيض قدره 70%.
السنة الثانية: تخفيض قدره 50%.
السنة الثالثة: تخفيض قدره 25%.
7. إعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU لمدة 03 سنوات، تليها تخفيض 03 سنوات أخرى، في حين يستفيد قاطنو بعض المناطق الخاصة من إعفاء لمدة 06 سنوات.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، ص10.

المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل التعرف على الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بدراسة إحصائية حول تطور القروض المصغرة خلال سنة 2024، مع التطرق إلى نموذج حقيقي لمؤسسات تم تمويلها من طرف الوكالة، وذلك لتوضيح أثر تدخلها ميدانيا ومدى مساهمتها في خلق مؤسسات فعالة ومستدامة ضمن النسيج الاقتصادي المحلي.

المطلب الأول: اليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .

يمر المقاول (البطال صاحب الفكرة) بسلسلة من المراحل والإجراءات الإدارية والمالية المنظمة، التي تهدف إلى إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصورة قانونية، والاستفادة من مختلف أشكال الدعم والتمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ويمكن تفصيل هذه المراحل كما يلي:

📌 المرحلة الأولية " إعداد وإيداع الملف الإداري والمالي":

بعد المقابلة الأولية مع المقاول، يتم الشروع في تحضير الملف الإداري والمالي الخاص به بالتنسيق مع خلية المرافقة التابعة للوكالة. يودع الملف على مستوى الخلية المذكورة، ويسلم لصاحبه وصل يثبت عملية الإيداع.

📌 إعداد الدراسة التقنية والاقتصادية:

يتولى مرافق الوكالة إعداد الدراسة التقنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع، والتي تتضمن تفاصيل دقيقة حول طبيعة النشاط، الإمكانيات التقنية، ومتطلبات التمويل. ترفق بهذه الدراسة كافة الوثائق الضرورية، ليحال الملف بعدها على لجنة التأهيل والتمويل.

✚ المعالجة من طرف لجنة التأهيل والتمويل:

قبل اجتماع اللجنة، يتم إجراء تحقيق إداري ميداني للتأكد من صحة المعلومات والتصريحات المقدمة من طرف المقاول. وخلال اجتماع اللجنة، يُبَيَّن في الملف، ويتم منح قرار التأهيل والتمويل في حالة الموافقة، مع تحديد البنك الذي سيتكفل بتمويل المشروع.

✚ إنشاء شهادة التأهيل والتمويل:

بناءً على قرار اللجنة، يقوم مرافق الوكالة بإنشاء شهادة التأهيل والتمويل، والتي تعتبر الوثيقة الأساسية للمرور إلى مرحلة إعداد الملف البنكي.

✚ تكوين ودراسة الملف البنكي:

بعد الحصول على شهادة التأهيل، يقوم المقاول بإعداد الملف البنكي وفقاً للمعايير المطلوبة، ويودع لدى الوكالة البنكية المحددة من طرف لجنة التأهيل. تقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف وإصدار قرار بالموافقة أو الرفض. في حالة الموافقة، يطلب من المقاول فتح حساب تجاري باسم المشروع.

✚ تسديد المساهمة الشخصية والانخراط في صندوق الضمان:

يقوم المقاول بتسديد المساهمة الشخصية المقررة، كما يدفع أقساط الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وهو شرط ضروري لتفعيل عملية التمويل.

✚ صرف السلفة بدون فائدة وتحويلها إلى الحساب البنكي:

بعد استكمال الإجراءات المالية والإدارية، تقوم مصالح الوكالة بتحرير وصرف السلفة بدون فائدة (التمثلة في نسبة 29% من قيمة المشروع)، وتحويلها إلى الحساب البنكي للمقاول.

✚ الاستفادة من الامتيازات الجبائية والمساعدات:

يمنح المقاول بعد ذلك شهادة الامتيازات الجبائية في إطار مرحلة الإنجاز (DAOPR)، إضافة إلى شهادة المساعدات الممنوحة، ويتم توقيع دفتر الشروط الذي يربطه رسمياً بالوكالة.

✚ صرف الدفعات المالية الخاصة بالتجهيزات والمعدات:

يحصل المقاول أولاً على شيك يمثل 10% من التركيبة المالية الإجمالية للمشروع، وذلك من أجل طلب وشراء المعدات والتجهيزات. بعد تقديم شهادة تثبت حيازته لهذه المعدات مع الفاتورة النهائية، يصرف له الشيك الثاني الذي يمثل 90% المتبقية من قيمة المشروع.

✚ معاينة المعدات وبداية النشاط:

تجرى عملية محضر المعاينة من قبل مرافق الوكالة، للتأكد من مدى مطابقة المعدات والتجهيزات للمواصفات المحددة في الفواتير الشكلية، وللتحقق من انطلاق النشاط بشكل فعلي.

✚ الاستفادة من شهادة الامتيازات الجبائية في مرحلة الاستغلال:

في ختام هذه الإجراءات، وبعد التأكد من الانطلاق الرسمي للنشاط، يمنح المقاول شهادة الامتيازات الجبائية في إطار مرحلة الاستغلال (DAOPE)، وهي المرحلة الأخيرة التي تثبت التأسيس القانوني الكامل للمؤسسة المصغرة ومباشرتها لنشاطها.

تمثل هذه الإجراءات مسارا متكاملا ومتربطاً يضمن تأطير المقاول من الفكرة إلى الإنجاز، بما يعكس دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ريادة الأعمال وتحفيز التشغيل الذاتي.

المطلب الثاني: أثر القرض المصغر في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قدمت لنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعض الإحصائيات المتعلقة بمنح القروض المصغرة، التي سوف نقوم بتحليل تطورها وفق جانبين شراء المواد الأولية والمشاريع خلال السنة 2024. تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القروض المصغرة حسب الخصائص التالية:

الفرع الأول: أثر القرض المصغر في تمكين مختلف الفئات العمرية من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تعد الفئة العمرية من المؤشرات المهمة في تقييم سياسة تمويل القروض المصغرة، لأنها تعكس الفئات الأكثر إقبالاً على إنشاء مشاريع مصغرة ومدى استجابة الوكالة لاحتياجاتها.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

يتناول هذا الفرع تحليل توزيع القروض المصغرة حسب الفئة العمرية للمستفيدين، بهدف تحديد الشرائح الأكثر استفادة ومعرفة اتجاهات الطلب على التمويل حسب السن.

الجدول (2-3): توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة العمرية خلال الفترة (2022-2024).

السنوات	الفئة العمرية	السلفة	29-18 سنة	39-30 سنة	49-40 سنة	59-50 سنة	60 سنة وأكثر	الاجمالي
2022	40.000	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	26	36	31	29	6	128	
	1.000.000	24	17	9	2	0	52	
2023	40.000	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	22	48	76	33	13	192	
	1.000.000	31	17	13	7	0	68	
2024	40.000	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	27	48	72	54	20	221	
	1.000.000	16	12	12	3	2	45	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تسويقية قائمة-

نلاحظ من خلال بيانات الجدول غياب التمويل بسلفة 40.000 دج حيث لم يسجل أي تمويل بهذه السلفة خلال سنوات 2022، 2023 و2024، رغم النشاط المسجل في باقي الصيغ، وهو ما يدل على فقدانها للجاذبية في ظل ارتفاع تكاليف المواد والخدمات، بسبب عزوف الأفراد عن طلبها، ويرتبط ذلك أساسا بضعف قيمتها مقارنة بتكاليف إطلاق أي مشروع، مما يجعلها غير مجدية اقتصاديا، واستمرار عرضها دون طلب فعلي يبرز فجوة بين العرض واحتياجات السوق، ما يستدعي مراجعة جذورها أو تعديلها لتصبح أكثر توافقا مع الواقع.

أما في سنة 2022 بلغ عدد المستفيدين 128 شخصا، ضمن سلفة 40.000 و100.000 دج موزعين على مختلف الفئات العمرية، مع هيمنة واضحة للفئتين العمريتين بين 39-30 سنة (36 حالة) و49-40 سنة (31 حالة)، يليهما من تتراوح أعمارهم بين 59-50 سنة (29 حالة). هذه المعطيات تعكس ميل فئة النشطين اقتصاديا في منتصف مسارهم المهني إلى طلب سلفات متوسطة الحجم، ربما لتغطية احتياجات استهلاكية أو تمويل مشاريع صغيرة. أما بالنسبة لشريحة السلفة 1.000.000 دج: تضمنت 52 حالة فقط، وتتركز أساسا في الفئتين العمريتين 39-30 سنة (17 حالة) و29-18 سنة (24 حالة)، وهو ما يلفت

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الانتباه إلى ارتفاع نسبة الشباب ضمن هذه الفئة. وقد يفسر هذا التوجه بإقبال الشباب على الاستثمار أو إطلاق مشاريع ناشئة، خاصة في ظل برامج دعم التشغيل، أو لأنهم يميلون إلى المخاطرة أكثر من الفئات الأكبر سناً. اللافت أيضاً غياب كامل للفئة العمرية 60 سنة فما فوق، ما قد يعود إلى ضعف الرغبة أو القدرة على الدخول في التزامات مالية على المدى المتوسط أو الطويل.

أما في سنة 2023، فقد بدأ النشاط التمويلي في الظهور بوضوح، خصوصاً ضمن شريحة السلفة 40.000-100.000 دج، حيث استفادت منها بشكل أساسي الفئة العمرية 30-39 سنة بـ 36 مستفيداً، تليها فئة 40-49 سنة بـ 31 مستفيداً، ثم 50-59 سنة بـ 29 مستفيداً، ما يعكس تركيز الوكالة على الفئات النشطة مهنياً والمقبلة على إنشاء مؤسسات إنتاجية صغيرة. أما بالنسبة لسلفة 1.000.000 دج، فقد سجلت استفادة معتبرة من فئة 18-29 سنة (24 مستفيداً)، متبوعة بـ 17 مستفيداً من فئة 30-39 سنة، ما يدل على تشجيع الشباب حاملي المشاريع الكبرى نسبياً، رغم المخاطر المرتبطة بضعف الخبرة.

سنة 2024، تؤكد استمرار هذا التوجه، حيث ارتفع عدد المستفيدين من السلفة 40.000-100.000 دج إلى 221 حالة، وسجلت الفئة 40-49 سنة أعلى نسبة استفادة بـ 72 حالة، تليها 30-39 سنة بـ 48 حالة، ثم 50-59 سنة بـ 54 حالة. ويلاحظ أيضاً صعود طفيف لفئة 60 سنة فأكثر (20 مستفيداً)، وهو ما قد يعكس تحولاً تدريجياً في سياسة الوكالة نحو توسيع الاستهداف العمري. أما في سلفة 1.000.000 دج، فقد حافظت الفئة 18-29 سنة على نسب استفادة مرتفعة (16 مستفيداً)، مما يعكس استمرار الوكالة في تشجيع هذه الفئة على خوض تجربة ريادة الأعمال، خاصة في المشاريع التي تتطلب تمويلاً أكبر.

وبشكل عام توضح هذه المعطيات أن الوكالة تركز على الفئة العمرية ما بين 30 و 49 سنة، لما تمثله من قدرة على الإنتاج وخلق القيمة المضافة، دون إغفال الفئات الشابة في المشاريع الأكبر حجماً. بينما لا تزال فئة 40.000 دج مهمة تماماً، وهو ما قد يفسر بعدم جدواها الاقتصادية أو تراجع الطلب عليها.

الفرع الثاني: أثر القرض المصغر في دعم أصحاب المستويات التعليمية المختلفة لإنشاء مؤسساتهم.

يشكل المستوى التعليمي عاملاً مؤثراً في قابلية الأفراد لإنشاء مشاريع مصغرة والاستفادة من آليات التمويل. فمدى إدراك المستفيد لمتطلبات المشروع وإمكانيات تسييره غالباً ما يرتبط بمؤهلاته الأكاديمية أو التكوينية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

يركز هذا الفرع على توزيع القروض المصغرة حسب المستوى التعليمي للمستفيدين، بهدف تحديد الفئات الأكثر إقبالا على هذا النوع من التمويل ومدى تنوع الخلفيات التعليمية لحاملي المشاريع.

الجدول (3-3): توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المستوى التعليمي للمستفيدين خلال الفترة (2022-2024).

السنوات	السلفة	المستوى التعليمي	امي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	الاجمالي
2022	40.000		0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000		8	11	57	39	13	128
	1.000.000		0	3	33	16	0	52
2023	40.000		0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000		12	25	94	52	9	192
	1.000.000		7	7	33	19	2	68
2024	40.000		0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000		15	30	104	65	7	221
	1.000.000		1	8	18	11	7	45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تنسيقية قائمة-

نلاحظ من خلال توزيع المستفيدين حسب المستوى التعليمي، غياب تام لأي تمويل بسلفة 40.000 دج خلال السنوات الثلاث (2022، 2023، 2024)، مما يؤكد مجددا عدم الإقبال عليها، رغم استمرار تسجيل تمويلات معتبرة ضمن باقي الصيغ، خاصة 40.000 -100.000 دج و1.000.000 دج.

بالنسبة لسلفة 40.000 -100.000 دج، فقد عرف عدد المستفيدين ارتفاعا تدريجيا على مدار السنوات الثلاث، حيث انتقل من 128 مستفيدا سنة 2022 إلى 192 سنة 2023، ثم إلى 221 سنة 2024. هذا التطور يعكس استقرار هذا النمط من التمويل ضمن السياسة المعتمدة من طرف الوكالة، ويؤكد اعتمادها عليه كصيغة مرنة تجمع بين الكلفة المقبولة للمستفيد، والمخاطر المحدودة للوكالة. وعند تحليل المستوى التعليمي للمستفيدين، نلاحظ أن الأغلبية الساحقة تنتمي إلى مستويات التعليم الثانوي والمتوسط، حيث سجلت هذه الفئتان على التوالي 39 و57 حالة في 2022، ثم 52 و94 حالة في 2023، لتصل إلى 65 و104 حالة في 2024. هذا التركيز يوضح أن أغلب المستفيدين من هذه الفئة هم من أصحاب التأهيل المهني البسيط أو المتوسط، وهو ما يتماشى مع طبيعة المشاريع المصغرة الممولة بهذه السلفة، التي غالبا ما تكون في مجالات الحرف، الصناعات التقليدية، الخدمات المحلية، أو النشاطات ذات الطابع الفردي. ويبدو أن

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الوكالة تعتمد توجيه هذا النوع من التمويل نحو فئة لديها قدر من المهارة العملية، حتى وإن لم تملك مستوى تعليميا عاليا، لضمان فرص أوفر في النجاح والاستمرارية.

أما بالنسبة لسلفة 1.000.000 دج، فقد أظهرت نمطا مغايرا في التوزيع، حيث تميل بشكل واضح نحو الفئات ذات المستوى الجامعي، ولو بنسب متفاوتة. ففي سنة 2022 لم تسجل أي حالة استفادة من الجامعيين، لكن بداية من 2023 ظهرت أولى المؤشرات بوجود مستفيدين من حملة الشهادات الجامعية (2 حالات)، ليرتفع العدد إلى 7 حالات سنة 2024. كما لوحظ حضور ملحوظ للمستويات الثانوية والمتوسطة، مع بروز أفضلية نسبية للجامعيين تدريجيا. هذه المعطيات تعكس توجهها مدروسا نحو تمويل مشاريع أكثر تعقيدا أو ذات طابع إنتاجي أكبر، تتطلب كفاءة أكاديمية، قدرة على التسيير، ومعرفة تقنية، ما يفسر جزئيا التوجه نحو فئة الجامعيين، خاصة وأن حجم السلفة المرتفع يفرض وجود خطط عمل محكمة وقدرة على الالتزام المالي. وبذلك، يبدو أن الوكالة تسعى من خلال هذه الصيغة إلى دفع الفئة المثقفة للانخراط في ديناميكية قيادة الأعمال، عبر مشاريع نوعية قادرة على إحداث أثر اقتصادي أكبر.

في المقابل، تبقى مساهمة فئة الأميين محدودة جدا في مختلف صيغ التمويل، حيث لم تتجاوز 8 حالات في 2022، 12 حالة في 2023، و15 حالة في 2024 بالنسبة للسلفة 40.000 -100.000 دج، بينما لم تسجل سوى حالة واحدة فقط ضمن سلفة 1.000.000 دج خلال السنوات الثلاث. هذا التمثيل الضعيف للفئة الأمية يبرز بوضوح العلاقة الوثيقة بين المستوى التعليمي والقدرة على صياغة مشروع متكامل، بدءا من الفكرة، مروراً بدراسة الجدوى، وصولاً إلى المتابعة الإدارية والتقنية، وهي مراحل يصعب تجاوزها دون الحد الأدنى من التأهيل المعرفي. ويكشف هذا الواقع عن وجود حاجز معرفي يحول دون استفادة هذه الفئة من الفرص التمويلية، ما يدعو إلى التفكير في آليات مواكبة خاصة أو برامج تكوين تمهيدي تتيح لها إمكانية الدخول في عالم المشاريع.

ومن خلال هذا يتضح أن استراتيجية التمويل المعتمدة من طرف الوكالة تستند إلى نوع من التدرج المرتبط بالمستوى التعليمي للمستفيدين، بحيث يتم توجيه السلف ذات القيمة المحدودة للفئات ذات التأهيل المهني المتوسط، فيما تذهب السلف الكبرى تدريجيا نحو الجامعيين، ما يحقق نوعا من التوازن بين الإدماج الاجتماعي لذوي الكفاءات المحدودة، وتشجيع المشاريع الواعدة التي قد تحدث تأثيرا اقتصاديا فعليا. وهو ما يترجم في النهاية توجهها عقلانيا يربط التمويل بالقدرات الذاتية للمستفيد، دون إقصاء أو تعميم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الفرع الثالث: أثر القروض المصغرة في إطار تمويل اقتناء المواد الأولية لمختلف القطاعات.

يعد تحليل توزيع القروض المصغرة حسب نوع قطاع النشاط مؤشرا جوهريا لفهم توجهات تمويل وكالة ANGEM، خصوصا فيما يتعلق بعمليات اقتناء المواد الأولية، التي تمثل إحدى الصيغ الأكثر انتشارا ضمن آليات الدعم.

والجدول الموالي يوضح مدى تركيز التمويلات الموجهة نحو هذا النوع من الأنشطة، مع إبراز القطاعات المستفيدة، حجم الطلب، وطبيعة المواد الأولية الممولة، وذلك قصد تقييم فعالية هذا الخيار في تلبية حاجيات صغار المستثمرين وضمان استمرارية مشاريعهم الإنتاجية.

الجدول (3-4): توزيع القروض المصغرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع قطاع النشاط (شراء المواد الأولية) خلال الفترة (2022-2024).

السنوات	قطاع النشاط السلفة	الفلاحة	صناعات صغيرة	بناء وأشغال	الخدمات	الحرف	الصيد	التجارة	الاجمالي
2022	40.000	0	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	4	32	21	19	52	0	-	128
	1.000.000	0	6	22	14	2	8	0	52
2023	40.000	0	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	23	37	39	38	55	0	-	192
	1.000.000	4	15	22	19	1	7	0	68
2024	40.000	0	0	0	0	0	0	0	0
	100.000-40.000	53	41	30	56	41	0	-	221
	1.000.000	4	5	17	10	1	8	0	45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تسويقية قائمة-

نلاحظ من خلال بيانات الجدول استمرار غياب تام لسلفة 40.000 دج طيلة الفترة 2022-2024، حيث لم تسجل أي عملية تمويل بهذه الصيغة في أي سنة أو في أي قطاع من قطاعات النشاط. هذا التكرار في الانعدام يعكس بوضوح انتهاء فعالية هذه السلفة في الواقع الاقتصادي الحالي، خاصة في شق تمويل المواد الأولية، وحتى تلك ذات الكلفة المنخفضة نسبيا مثل الحرف أو الفلاحة، يشير إلى أن قيمتها باتت غير ملائمة تماما لتغطية حتى أبسط احتياجات الانطلاق، ما يطرح بشكل ملح ضرورة مراجعة هذه الصيغة أو إلغائها نهائيا لصالح صيغ أكثر واقعية.

بالنسبة لسلفة 40.000 -100.000 دج، فقد عرفت توسعا واضحا سنة بعد أخرى، حيث ارتفع عدد المستفيدين من 128 في 2022 إلى 192 في 2023، ثم إلى 221 في 2024. من حيث توزيع

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

القطاعات، يتبين أن النشاط الحرفي استقطب حصة معتبرة سنة 2022 (52 حالة)، ما يؤكد أن هذه السلفة تمثل حلا تمويليا مناسباً لمشاريع يدوية وتقليدية لا تتطلب رأسمال كبير. لكن ما يثير الانتباه هو التراجع التدريجي في نفس القطاع إلى 55 في 2023 ثم إلى 41 فقط في 2024، مقابل صعود قطاعات أخرى مثل الفلاحة، التي سجلت ارتفاعاً قوياً من 4 مستفيدين في 2022 إلى 23 في 2023 ثم إلى 53 في 2024، لتتصدر بذلك القطاعات المستفيدة. هذا التحول يشير إلى إعادة توجيه تدريجي للتمويل نحو أنشطة إنتاجية ذات مردودية حقيقية، خصوصاً في المناطق الريفية أو ذات الطابع الزراعي، ويعكس وعياً متزايداً من طرف الوكالة والمستفيدين معاً بجدوى النشاط الفلاحي، حتى في الإطار المصغر.

من جهة أخرى، تسجل الخدمات حضوراً متوازناً ومستقراً نسبياً (19، 38، 56 على التوالي)، ما يبرز استمرار الاعتماد على هذا القطاع كمجال حيوي لخلق فرص العمل، خاصة في البيئة الحضرية. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد حافظ على نسب معتدلة لكن مستقرة (21، 39، 30)، ما يعكس اهتماماً ملحوظاً، رغم أن هذا النشاط يتطلب عادة رأسمالاً أكبر، مما قد يحد من توسعه في إطار هذا النمط التمويلي. أما الصناعات الصغيرة فقد حققت بدورها توازناً نسبياً (32، 37، 41)، ما يدل على قدرة هذه السلفة على دعم أنشطة تحويلية بسيطة، مع قابلية للتطور عند توفر المرافقة والدعم الفني.

فيما يخص سلفة 1.000.000 دج، فإن توجهها يختلف بشكل واضح، حيث تبرز أولاً في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مستقرة (22 حالة في 2022 و 2023، و 17 في 2024)، وهو أمر منطقي بالنظر لطبيعة هذا النشاط التي تتطلب تجهيزات وكلفة مرتفعة. كما يظهر قطاع الصناعات الصغيرة كوجهة مهمة للتمويل (6، 15، 5 حالات على التوالي)، لكن بتذبذب واضح، ما قد يعكس صعوبات في استمرارية بعض المشاريع أو في القدرة على الإقناع بخطط العمل. أما قطاع الخدمات حافظ على استقرار نسبي ولكن دون صعود لافت، ما يشير إلى أن هذه السلفة تستهدف بدرجة أكبر الأنشطة التي تملك قدرة إنتاجية أكبر أو تتطلب تجهيزات أولية مرتفعة.

أما الفلاحة، فقد سجلت حضوراً ضعيفاً (0، 4، 4 حالات)، وهو ما يطرح إشكالات بالنظر إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد المحلي، ويعكس ربما تخوفاً من تمويله بمبالغ كبيرة نتيجة طبيعة مخاطره المرتفعة. كما أن الحرف والصيد تبقيان شبه غائبتين عن هذه الصيغة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الفرع الرابع: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من خلال آليات القرض المصغر وحصيلة مناصب الشغل المستحدثة.

يعد قياس عدد المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة من أهم المؤشرات لقياس أثر تدخلات وكالة ANGEM على المستوى الاقتصادي. فعدد المستفيدين يعكس حجم الإقبال على آلية القرض المصغر، بينما تمثل مناصب عمل المنشأة مقياساً مباشراً لمساهمة الوكالة في مكافحة البطالة وتعزيز النشاط المحلي.

1-1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من خلال آليات القرض المصغر خلال سنة 2024:

يمثل رصد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عبر آليات القرض المصغر خلال سنة 2024 أداة أساسية لقياس مدى فعالية هذا النمط من التمويل في دعم النسيج المقاوطني، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على إبراز حجم التدخلات التمويلية المنجزة، ومدى استمراريته وتطورها عبر السنوات. لذلك، فإن عرض الحصيلة الرقمية للمؤسسات المستفيدة خلال هذه الفترة يتيح فهماً أدق لمساهمة القرض المصغر في إنشاء وتمويل هذا النوع من المؤسسات.

الجدول (3-5): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من خلال آليات القرض المصغر خلال سنة 2024.

البنك	عدد المؤسسات الممولة	المعدل
BNA	47	18.8%
BDL	59	23.645%
BEA	33	13.2%
CPA	52	20.8%
BADR	59	23.6%
المجموع	250	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تنسيقية قائمة-

يتضح من خلال هذا الجدول أن إجمالي عدد المؤسسات الممولة خلال سنة 2024 بلغ 250 مؤسسة، توزعت بنسب متفاوتة بين خمسة بنوك رئيسية. سجل كل من بنك التنمية المحلية (BDL) والبنك الفلاحي والتنمية الريفية (BADR) أعلى معدلات تمويل، بنسبة تقارب 23.6% لكل منهما، ما يعكس انخراطاً قوياً لهذين البنكين في تمويل المؤسسات، خاصة وأن BADR يُعد تقليدياً ذا صلة بالتمويل الفلاحي والتنمية المحلية. أما بنك الجزائر الخارجي (BEA)، فقد سجل أدنى نسبة مشاركة بـ 13.2% فقط، ما قد يُشير إلى تركيزه على قطاعات أخرى أو تحفظه في تمويل هذا النوع من المؤسسات. كما تراوحت نسب مساهمة كل

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) بين 18.8% و 20.8% على التوالي، وهي نسب متوسطة تعكس مساهمة معتدلة في هذا الإطار.

1-2- أثر القرض المصغر في خلق مناصب شغل عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها:
يعتبر خلق مناصب الشغل أحد الأهداف المركزية لسياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الطلب على العمل، لاسيما في الفئات الهشة والشباب. ويأتي القرض المصغر كأداة تمويلية بديلة تركز على تمكين الأفراد من إنشاء مشاريعهم الخاصة، بما يساهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. ومن هذا المنطلق، يعد قياس أثر القرض المصغر في خلق مناصب الشغل منذ نشأتها مؤشرا حاسما لتقييم جدوى هذا النوع من التمويل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول (3-6): أثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض المصغر في استحداث مناصب الشغل.

المجموع	السلفة بدون فائدة الممنوحة للمشاريع		السلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية		تتسقية قائمة
	رجال	نساء	رجال	نساء	
	7375	415	158	3407	3395

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -تتسقية قائمة-

تفيد الاحصائيات بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أسهمت من خلال آلية التمويل دون فائدة الموجهة لاقتناء المواد الأولية ولوازم المشاريع، في إحداث نقلة نوعية على مستوى التشغيل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث مكنت ومنذ إنشائها من استحداث 7375 منصب شغل، كان النصيب الأوفر منها للتمويل المرتبط بشراء المواد الأولية بـ 6802 منصبا، موزعة بشكل شبه متوازن بين النساء (3395) والرجال (3407)، ما يعكس فعالية هذا النوع من التمويل في تحفيز النشاط الإنتاجي وتعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة، بينما يلاحظ تراجع في عدد المناصب المستحدثة في إطار تمويل المشاريع بـ 573 منصبا فقط، مما يبرز محدودية أثر هذا الصنف مقارنة بالأول، ويؤكد أن دعم المدخلات الإنتاجية يشكل الرافعة الأساسية لتحريك عجلة الشغل داخل هذه الفئة من المؤسسات.

المطلب الثالث: دراسة حالة مشاريع ممولة من طرف وكالة ANGEM -قائمة-

لفهم تأثير تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على أرض الواقع، من الضروري دراسة مشاريع حقيقية استفادت من القروض المصغرة. تساعد هذه الدراسة العملية في تقييم مدى نجاح الآليات المتبعة، ومعرفة التحديات التي واجهت المستفيدين، وكذلك مدى استدامة المشاريع الممولة. يركز هذا المطلب على تحليل حالة عملية لمشاريع ممول من طرف الوكالة، مع استعراض تفاصيل التمويل، مراحل التنفيذ، والنتائج المحققة.

الفرع الأول: حالة إنشاء وتمويل مشروع لا يتعدى 1.000.000,00 دج

في يوم 2025/05/15 تقدم المستفيد المدعو (ط. ياسين) إلى خلية المرافقة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى دائرة بوشقوف، وذلك لطلب إنشاء وتمويل مشروعه المتمثل في إنشاء وحدة صغيرة لإنتاج الأعلاف الحيوانية باستعمال مواد أولية متوفرة محليا مثل الشعير، الذرة، النخالة، بقايا الخضر وغيرها. تمت عملية المقابلة وطرح الفكرة من طرف المستفيد مع مرافق الوكالة، ومن ثم الدراسة الأولية أو المبدئية للمشروع، والتي على إثرها تم إعطاء المستفيد قساصة تتضمن مكونات الملف الخاص بإنشاء مشروع مصغر لا يتعدى 1.000.000,00 دج.

1-1-مكونات الملف: يتكون الملف من:

1-1-1-الملف الإداري:

- صورة شمسية حديثة.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- شهادة الإقامة.
- (02) صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة مصادق عليها.
- (02) نسخة من الدبلوم أو شهادة عمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات المهارة.
- ملف عدم الانخراط CNAS.
- ملف عدم الانخراط CASNOS.

1-1-2-الملف المالي: ويتضمن الملف المالي ما يلي:

- فاتورة شكلية للتجهيزات والمعدات المراد اقتناؤها بكامل الرسوم (TTC).
 - فاتورة شكلية للتأمين - لمدة سنة - على التجهيزات والمعدات بكامل الرسوم (TTC).
 - فاتورة شكلية للمواد الأولية بكامل الرسوم (TTC).
- بعد تحضير الملف من قبل المستفيد، توجه في يوم 2025/05/22 إلى خلية المرافقة لدائرة بوشقوف لإيداع الملف، حيث تم التأكد من الوثائق ومدى مطابقتها للملف المطلوب والتي كانت صحيحة، بعدها مباشرة تم ملء وثيقة التعهد والالتزام التي تم الإمضاء والمصادقة عليها من طرف المستفيد، ومن ثم سجل المرافق الملف وتم إنشاء وصل إيداع الملف. بعدها قام مرافق الوكالة بإنشاء الوثائق التالية:

- بطاقة معلومات خاصة بالمستفيد (ط. ياسين).
- بطاقة معلومات ومتابعة خاصة بالمشروع.
- الدراسة التقنية الاقتصادية.

1-2-المعلومات التقنية للمشروع:

- معدل الإنتاج: 70%.
- سعر البيع التوقعي: 65.00 دج/كغ من العلف المركب.
- مدة الدورة الإنتاجية: شهر واحد.
- قدرة الإنتاج: 2,000 كغ شهريا.
- عدد الزبائن المتوقعين: 70 زبون.
- ارتفاع قيمة المنتج: 20.00 دج/كغ.
- ارتفاع قدرة الإنتاج: 05%.
- الزبائن المستهدفين: مربو الدواجن، مربو الأغنام والأبقار، فلاحون في المناطق الريفية، تجار التجزئة للأعلاف.

1-3- التركيبة الإجمالية للمشروع:

يقدر المبلغ الإجمالي كاملا بـ: 920.000,00 دج موزع كالتالي:

- مصاريف إعدادية: 30.000,00 دج.
- مجموع المادة الأولية متمثلة في حبوب، نخالة، مكملات: 150.000,00 دج.
- مجموع التجهيزات متمثلة في آلات طحن وخط، ميزان: 650.000,00 دج.
- مصاريف التأمين والنقل والتخزين: 90.000,00 دج.

الشكل رقم (3-7): التكاليف التقديرية للمشروع.

البند	التكلفة
آلة طحن الأعلاف (محرك ديزل/كهرباء).	200.000 دج
آلة خط الأعلاف	160.000 دج
ميزان إلكتروني	30.000 دج
مواد أولية (شهر أول).	150,000 دج
أكياس تعبئة (500 كيس × 20 دج).	20,000 دج
إيجار محل صغير (شهريا).	30,000 دج
نقل وتوزيع	30,000 دج
مصاريف أخرى (ترخيص، صيانة، كهرباء).	50,000 دج
المجموع الكلي التقريبي	920,000 دج

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية للقرض المصغر

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

الشكل رقم (3-8): الإيرادات التقديرية للمشروع.

البند	القيمة
بيع الأعلاف (2,000 كغ × 65 دج/كغ).	130.000 دج
التكاليف الشهرية التشغيلية (مواد أولية، أكياس، نقل...).	90.000 دج
الربح الصافي التقريبي.	40,000 دج.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية للقرض المصغر

1-4-4- تقديم الملف للجنة التأهيل والتمويل:

تعد مرحلة تقديم الملف للجنة التأهيل والتمويل من أهم المراحل في مسار الحصول على القرض المصغر، إذ تشكل النقطة الفاصلة بين مجرد نية إنجاز مشروع وبين اعتماده فعليا كمشروع قابل للتمويل.

1-4-1- من الناحية القانونية:

المشروع تقليدي ومدر للدخل، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سبق وأن مولت مشاريع من هذا النوع. المستفيد يمتلك خبرة سابقة في المجال وقدرات تسييرية مناسبة.

1-4-2- الوضعية الجبائية (الضرائب) شبه الجبائية (الضمان الاجتماعي):

غير مدان، لا يملك أية نشاط وغير مشترك في أية صندوق أو تنظيم تأمين آخر.

1-4-3- الوضعية القانونية للعقارات:

المحل المستغل مطابق للمواصفات القانونية من حيث المساحة والتجهيزات، وهو محل مؤجر بموجب عقد قانوني من بلدية بوشقوف.

أ- متابعة الملف أمام لجنة التأهيل والتمويل: بعد عرض الدراسة التقنية والاقتصادية الكاملة للمشروع أمام اللجنة، تقرر منح (ط. ياسين) شهادة التأهيل والتمويل، وتعيين وكالة BADR ببوشقوف كجهة مختصة لدراسة ملف القرض البنكي.

ب- الإجراءات البنكية: بعد اجتماع اللجنة، تم استدعاء المستفيد وإبلاغه بقرار الموافقة على إنشاء مشروعه، وطلب منه تكوين ملف القرض البنكي لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية بوشقوف. وبعد الدراسة،

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

تقرر قبول تمويل المشروع بنسبة 70%، مع التزامات فتح حساب بنكي، دفع مساهمة شخصية، وتسديد أقساط صندوق الضمان المشترك.

ج-التحفيزات الجبائية: تحويل السلفة بدون فائدة بنسبة 29% من قيمة المشروع، ومنح المستفيد: شهادة منح الامتيازات الجبائية - مرحلة الإنجاز، دفتر الشروط، تبليغ المساعدات، توقيع السندات لأمر.

د-الامتيازات الجبائية: تم إيداع ملف الامتيازات لدى مصالح الضرائب بولاية قالم، ومنح شهادة الشراء بالإعفاء الضريبي.

هـ-تحرير الأموال: تقدم العميل (ط. ياسين) إلى خلية المرافقة أين تم منحه أمر تسديد الأموال. ثم توجه إلى الوكالة البنكية بوشقوف أين تم أمر تسديد أولي بنسبة 30 % من قيمة المشروع عبر شيك موجه للمورد. وبعد تقديم شهادة التوفر والفاتورة النهائية، تم تحرير الشطر الثاني 70%.

و-بداية النشاط: بعد استلام المعدات والمواد، قام مرافق الوكالة بتحرير محضر المعاينة ومحضر بداية النشاط.

الفرع الثاني: حالة منح سلفة لا تتعدى 100.000,00 دج.

بتاريخ: 2024/01/25، تقدم المستفيد (المدعو ب. علي) إلى خلية المرافقة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدائرة عين مخلوف، من أجل طلب سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 100.000,00 دج، وذلك لتمويل مشروعه المتعلق بإنشاء وحدة منزلية لإنتاج مشتقات الحليب التقليدية (لبن، رايب، جبن طري، إلخ).

خلال المقابلة الأولية مع مرافق الوكالة، تم عرض الفكرة وشرح طريقة تنفيذ المشروع، وبعد الاطلاع على إمكانيات المستفيد تم توجيهه لتحضير ملف إداري مبدئي يحتوي على الوثائق التالية:

- ✓ صورة شمسية.
- ✓ شهادة ميلاد رقم 12.
- ✓ شهادة إقامة أو إيواء.
- ✓ نسخة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

في تاريخ 2024/02/03، قام المستفيد بإيداع الملف كاملاً، وبعد التأكد من مطابقته للمعايير، تم تحرير وثيقة التعهد باقتناء المواد الأولية، وتم التوقيع عليها من طرف المعني والمصادقة عليها من طرف مصالح البلدية. أنجز وصل إيداع رسمي وسلمت نسخة منه للمستفيد.

قام مرافق الوكالة بعد ذلك بزيارة مكان النشاط (جزء من منزل المعني، مخصص كمطبخ إنتاج)، وتم تحرير محضر معاينة يؤكد أهلية المكان من حيث النظافة، التهوية، والتجهيز البسيط. ثم تم إعداد الوثائق التقنية التالية:

- بطاقة معلومات عن المقاول.
- بطاقة معلومات ومتابعة للمشروع.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- كشف تقديري لتكاليف المواد الأولية والمستلزمات (الحليب، أواني، مواد تعقيم، تبريد، عبوات).

2-1-المعلومات التقنية حول المشروع:

- عدد المنافسين المباشرين: 4.
- عدد الموردين: 2 (مربو ماشية محليون).
- الزبائن المستهدفون: سكان الأحياء الريفية والحضرية المجاورة.
- عدد الزبائن شهرياً: 30.
- المنتجات: لبن، رايب، جبن بلدي.
- متوسط الإنتاج الشهري: 150 وحدة بيع (قوارير/علب).
- سعر البيع للوحدة: 400,00 دج.
- تكلفة الوحدة: 180,00 دج.
- مجموع الاستعمالات: 90.000,00 دج.
- مجموع الموارد: 60.000,00 دج.
- الربح الشهري الصافي: 30.000,00 دج.

2-2-قرار لجنة التأهيل والتمويل:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -قائمة-

يعتبر المشروع نشاطا تقليديا مدرا للدخل وقابلا للتطبيق الفوري، حيث يتمتع المستفيد بخبرة منزلية سابقة في مجال التحويل الغذائي التقليدي، مما يعزز قدرته على إنجاح المشروع. كما أن وضعيته القانونية والجبائية سليمة، إذ لا يملك أي ديون جبائية، ولا يزاول نشاطا تجاريا، ولا يخضع لأي نظام للضمان الاجتماعي. مكان ممارسة النشاط يقع داخل مسكنه الشخصي، ويستوفي الشروط الأساسية من حيث النظافة والتهئية. أما من حيث التمويل، فالمستفيد يعتمد على موردين موثوقين من مربي الماشية المحليين، ما يضمن توفر المواد الأولية اللازمة للإنتاج بانتظام. بناءا على ذلك، قررت اللجنة: منح (ب. على) شهادة التأهيل والتمويل، ومنحه شهادة المساعدات المقررة.

علم المستفيد بالقرار، وطلب منه استكمال الملف بالوثائق التالية: صك مشطوب، رقم الحساب البريدي الجاري، 12-طابع جبائي، أي وثائق إضافية تدعم النشاط (فواتير حليب، إلخ). تم تحويل الملف للفرع الجهوي، وبعد التحقق من استيفاء الشروط، تم بتاريخ 2024/03/16 تحويل السلفة بدون فائدة إلى حسابه البريدي.

ثم استدعي المستفيد للتوقيع على: اتفاقية السلفة (بالعربية والفرنسية)، جدول التسديد النهائي. سلمت له نسخ رسمية من الوثائق الممضية، وشرح له مرافق الوكالة تفاصيل الالتزامات المالية وجدول الدفع. **الفرع الثالث: حالة منح سلفة لا تتعدى 40000,00 دج.**

في يوم: 2024/08/04، تقدم المستفيد المدعو (ي. عبد القادر) إلى خلية المرافقة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى دائرة بوشقوف، ولاية قالمة، وذلك لطلب سلفة بدون فائدة لا تتعدى 40.000,00 دج، قصد تمويل مشروعه المتمثل في صناعة الصابون البلدي الطبيعي. تم إجراء المقابلة وطرح فكرة المشروع من طرف المعني مع مرافق الوكالة على مستوى خلية المرافقة. على إثر ذلك، قام مرافق الوكالة وبحضور المعني بإعداد الدراسة الأولية لتمويل المشروع، حيث سلمه قصاصة تحتوي على مكونات ملف السلفة بدون فائدة التي لا تتعدى 40.000,00 دج، والتي تضمنت الوثائق التالية:

- ✓ (01) صورة شمسية حديثة.
- ✓ (01) شهادة الميلاد أصلية رقم 12.
- ✓ (01) شهادة الإقامة أو شهادة إيواء.

✓ (01) صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة مصادق عليها.

وبتاريخ 2018/08/11، قام المستفيد بإيداع الملف كاملاً لدى خلية المرافقة، وبعد التأكد من صحته ومطابقته للشروط المعمول بها، قام مرافق الوكالة بتحرير وثيقة التعهد والالتزام المتعلقة بشراء المواد الأولية الخاصة بالنشاط، والتي تم توقيعها من طرف المعني والمصادقة عليها من طرف مصالح البلدية. بعد ذلك، تم تسجيل الملف وإصدار وصل إيداع سلمت نسخة منه للمستفيد.

في مرحلة لاحقة، قام مرافق الوكالة بزيارة ميدانية لمكان ممارسة النشاط (مطبخ مهياً داخل منزل المستفيد)، حيث تم تحرير محضر معاينة لتأكيد المعلومات المصرح بها، وبعدها أنجزت الوثائق التالية:

- بطاقة معلومات خاصة بالمستفيد
- بطاقة معلومات ومتابعة خاصة بالمشروع
- دراسة تقنية اقتصادية

3-1- خصائص ومعلومات تقنية حول المشروع:

- عدد المنافسين المباشرين: 05.
- عدد الموردين: 02.
- الزبائن المستهدفين: المواطنون (خاصة ربّات البيوت وأصحاب الحساسية الجلدية).
- عدد الزبائن في الشهر: 15.
- المنتج: صابون طبيعي (بزيوت نباتية).
- متوسط الإنتاج الشهري: 150 وحدة.
- سعر البيع الوحدوي: 300, 00 دج.
- تكلفة الوحدة التوقعية: 80, 00 دج.
- مجموع قيمة الاستعمالات: 22.500,00 دج.
- مجموع الموارد: 45.000,00 دج.
- حساب نهاية المدة: 22.500,00 دج.
- مبلغ السلفة: 40.000,00 دج.

3-2- تقديم الملف للجنة التأهيل والتمويل:

يعد المشروع من الأنشطة التقليدية المدرة للدخل التي سبق للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمويل مشاريع مماثلة لها، كما أن المستفيد يملك خبرة منزلية سابقة في هذا المجال ويتمتع بقدرات تسييرية مناسبة تؤهله لممارسة النشاط بفعالية. من الناحية الجبائية، فالمستفيد غير مدان، كما أنه غير منخرط في أي صندوق للضمان الاجتماعي، مما يضعه في وضعية شبه جبائية سليمة. أما من حيث العقار، فإن مكان ممارسة النشاط مطابق للمواصفات القانونية ومملوك من طرفه، في حين يتميز المكان من الناحية الصحية بالنظافة، التهوية الجيدة، واعتماده سابقا لمزاولة نشاطات منزلية مماثلة.

بعد عرض المشروع والدراسة على لجنة التأهيل والتمويل، تم اتخاذ القرار التالي: منح شهادة التأهيل والتمويل للمدعو (ي. عبد القادر)، وشهادة المساعدات الممنوحة.

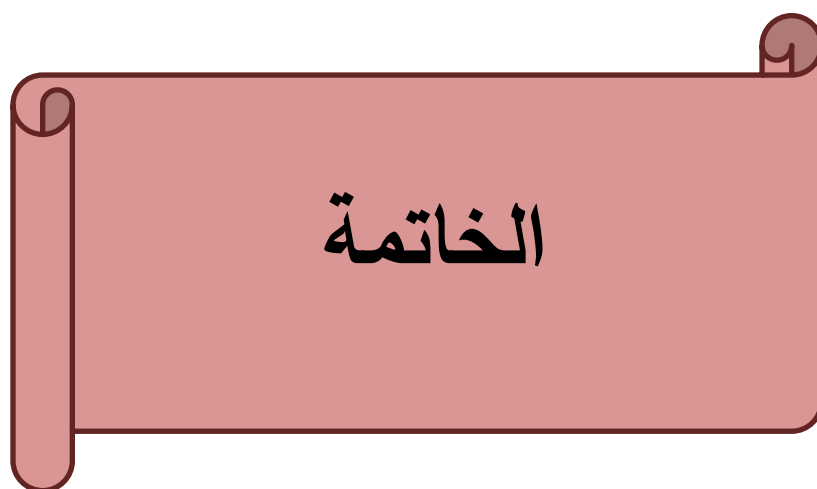
في أعقاب ذلك، تم استدعاء المستفيد من طرف مرافق الوكالة وإبلاغه بقرار الموافقة على تمويل مشروعه. بعد استكمال الملف وتحويله على مستوى الفرع الجهوي، تم صرف السلفة بدون فائدة عبر الحساب البريدي الجاري للمستفيد بتاريخ: 2024/10/22.

على إثر ذلك، تم استدعاء المعني مرة أخرى من طرف خلية المرافقة، حيث قام بالتوقيع والمصادقة على: اتفاقية السلفة دون فائدة، أقساط التسديد النهائية، أمر التسديد (تبليغ الصندوق).

وقد استلم نسخة كاملة من الوثائق المذكورة أعلاه. كما قدم له مرافق الوكالة شروحات مفصلة حول الاتفاقية وجدول التسديد قبل تسليمه أمر التسديد.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية لوكالة القرض المصغر بقالمة، تبين لنا مدى مساهمة هذه الآلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وقفنا على سيرورة التمويل المصغر من استقبال الملفات إلى مرافقة المستفيدين بعد التمويل. نرى أنه من الضروري تعزيز الجانب الميداني لهذه الوكالة، نظرا لأهمية القرض المصغر في خلق مناصب شغل وتحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما في المناطق الريفية والفلاحية. وقد أظهرت دراسات الحالات التي تناولناها وجود نتائج إيجابية على مستوى تمكين الأفراد من إنشاء مشاريعهم الخاصة، بالرغم من بعض العراقيل المتعلقة بالتسويق والمتابعة. كما أن تحليل الإحصائيات الخاصة بالوكالة يؤكد على ضرورة تكيف الدعم المالي والمرافقة التقنية لضمان استمرارية هذه المشاريع وفعاليتها. وبالتالي، فإن تفعيل دور آلية القرض المصغر يقتضي تحسين شروط التأطير، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة التمويلية.



الخاتمة:

تبين من هذه الدراسة إلى أن آلية القرض المصغر تمثل إحدى الدعائم الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تعاني من هشاشة في البنى التحتية التمويلية. ومن خلال تحليل التجربة الميدانية لوكالة القرض المصغر بقالمة، تبين أن هذا النمط من التمويل ساهم في تمكين العديد من الفاعلين الاقتصاديين غير القادرين على الولوج إلى القروض البنكية التقليدية، من إطلاق مشاريعهم ومرافقتهم في مساراتهم الريادية .

غير أن فعالية القرض المصغر تظل رهينة بعدة عوامل، أبرزها ملائمة البرامج التمويلية لخصوصيات الأنشطة الاقتصادية، وجود مرافقة فعلية بعد التمويل، وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما أبرزت الدراسة تحديات حقيقية مثل محدودية الغلاف المالي، وغياب ثقافة المقاولاتية لدى بعض المستفيدين، ما يستدعي تفعيل أدوات التكوين والمرافقة المتواصلة لضمان استدامة المشاريع.

الفرضية 01: تحققت صحتها كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل ورفع القيمة المضافة.

الفرضية 02: تحققت صحتها فمن خلال ماتعرضنا له تبين ان القرض المصغر من اهم البدائل التمويلية القادرة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتغطية الفئات الهشة.

الفرضية 03: تحققت صحتها كون ان الوكالة الوطنية للقرض المصغر تعمل وفقا لمجموعة من الشروط.

الفرضية 04: تحققت صحتها فمن خلال ماسبق نجد ان الوكالة تلعب دورا فعالا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- نتائج الدراسة:

✚ غياب كلي لسلفة 40.000 دج خلال الفترة 2022-2024، ما يؤكد فقدانها للجذوى الاقتصادية

وضرورة مراجعتها.

✚ تركيز واضح على الفئة العمرية 30-49 سنة، باعتبارها الأكثر استعدادًا لإطلاق مؤسسات صغيرة.

- ✚ ارتفاع تمويل فئة الشباب (218) سنة ضمن السلف الكبرى، في إطار سياسة تشجيعية لريادة الأعمال. توسع ملحوظ في تمويل قطاع الفلاحة مقابل تراجع في قطاع الحرف، مع استمرار أهمية قطاع الخدمات.
- ✚ تم استحداث 7375 منصب شغل أغلبها من خلال سلفة شراء المواد الأولية بدون فائدة، مع توازن بين الجنسين.
- ✚ تمويل المشروع بنسبة 70% وتغطية الباقي بسلفة بدون فوائد ومساهمة شخصية يمثل نموذجا ناجعا للتمويل التدريجي.
- ✚ السلفة بدون فائدة تمثل وسيلة فعالة لتمويل الأنشطة التقليدية المنزلية، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود، دون الحاجة إلى ضمانات مالية أو مساهمة ذاتية كبيرة.
- ✚ اعتماد المقاول على موارد محلية مربحي ماشية محليين يدعم التنمية الاقتصادية المحلية ويقلل من تكاليف التوريد.
- ✚ المردودية الاقتصادية للمشروع واضحة ربح شهري صافي 30.000 دج من سلفة صغيرة ما يبرز أثر القرض المصغر حتى في المشاريع متناهية الصغر ذات الطابع المنزلي.

2- التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة:
- ✚ تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✚ تدعيم برامج التكوين والمرافقة لما بعد التمويل.
- ✚ تخصيص آليات تقييم دورية لقياس الأثر الحقيقي للقرض المصغر على الاقتصاد المحلي.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، تبين أن القرض المصغر يمثل أحد الآليات الفعالة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في بيئات تعاني من ضعف الموارد المالية والبنية الاقتصادية المحلية، كما هو الحال في العديد من مناطق الجزائر. إلا أن تفعيل هذا الدور يبقى مرهونا بجملة من التحسينات والإصلاحات على عدة مستويات، وعليه يمكن تحديد آفاق مستقبلية لهذه الدراسة تتمثل في:

- ✚ إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع الممولة بالقروض المصغرة، تتيح للباحثين وصناع القرار تتبع
- ✚ الأثر الحقيقي لهذه البرامج على التشغيل والدخل المحلي.
- ✚ تطوير آليات المتابعة الميدانية الرقمية، عبر منصات إلكترونية محلية تسمح بتقييم سير المشاريع
- ✚ الممولة وتسهيل التواصل المستمر بين الوكالة والمستفيدين.
- ✚ توسيع سقف التمويل تدريجيا حسب طبيعة النشاط، خاصة في القطاعات المنتجة (الزراعة، التحويل
- ✚ الغذائي، الحرف، بما يتلاءم مع تكلفة التجهيزات ومدخلات الإنتاج، دون الإخلال بفلسفة التمويل
- ✚ المصغر القائم على البساطة ومحدودية المخاطر.
- ✚ تحسين منظومة المتابعة والمرافقة من خلال تكوين مستشارين مختصين في التسيير، التسويق
- ✚ والجوانب القانونية، لضمان ديمومة المشاريع الممولة وتقليص نسب الفشل.
- ✚ تشجيع الابتكار في المشاريع المصغرة عبر ربط الوكالة بمراكز البحث والمؤسسات الجامعية، ما
- ✚ يساهم
- ✚ في خلق مشاريع ذات قيمة مضافة فعلية تتجاوز الطابع التقليدي.



المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

• الكتب

- (1) أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، زيادة الأعمال، العبيكان لنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2019.
- (2) أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى المكتبة المصرية لنشر ، مصر ، 2011.
- (3) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، المنزل لنشر والتوزيع، الأردن، 2016
- (4) الطاهر الطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة إلى التجربة الجزائرية، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001.
- (5) القاضي أنطوان، ناشف و خليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2000
- (6) أيمن علي عمر ، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيني مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية .2007
- (7) حسن توفيق، عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
- (8) حسين محمد، سمحان أحمد، عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- (9) خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- (10) رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 2008.
- (11) رواء زكي يونس، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- (12) زيتوني عبد القادر، أدوات وتقنيات التمويل البنكي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2024.
- (13) سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017.

- (14) سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة ابعاد للريادة، دار وائل لنشر الاردن الطبعة الأولى ، 2005.
- (15) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000.
- (16) شهدان عادل، عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2020.
- (17) شيراز محمد خضر، الإدارة المالية، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.
- (18) طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2016.
- (19) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، دار النشر والتوزيع 2009.
- (20) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- (21) عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية جددى المشروع، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة، دار التعليم الجامعي النشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007.
- (22) عزيزة بن سمينة، اقتصاد المؤسسة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
- (23) علاء الدين محمد علي مصلح، بيع السلم في المصارف الاسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي، فلسطين ، 2019.
- (24) علي فلاح مفلح الزعبي، ريادة الاعمال صناعة القرن الحادي والعشرين، دار الكتاب الجامعي، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.
- (25) عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الخامسة ، 2007 .
- (26) فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغير مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (27) لطفي بن حمادي العمدوني ،التركيب في عقود منتجات التمويل الإسلامي ،دراسة فقهية تأصيلية، تأسك للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2025 .

- (28) مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
 - (29) محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي 2018.
 - (30) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، 2020.
 - (31) محمد خليل، محمود محمد، المشروعات الصغيرة - مدخل للتنمية المستدامة دراسة التجربة اليابانية، دار حميثرا للنشر والترجمة 2018.
 - (32) محمد عبد الله، شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا لنشر والتوزيع، 2017.
 - (33) محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ السياسات والتوجهات الحديثة ، 2022.
 - (34) محمد فتحي البدوي ، " إدارة البنوك "، المكتبة الأكاديمية القاهرة، بدون طبعة، 2012.
 - (35) مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، دار انسانة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2016 .
 - (36) ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأردن، الطبعة الأولى ،2015.
 - (37) نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
 - (38) هنادي نظير، إدارة المشروعات الصغيرة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- المجالات**
- (1) إبراهيم بلقلة، أحمد ضيف أمين قسول، مجلة الريادة الاقتصادية المجلد 07، العدد 02، 2021.
 - (2) أحمد إبراهيم دهشان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد 11، العدد 01، مصر، 2021.
 - (3) أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الأول، سوريا ، 2010.

- (4) اقناروس محمد لمين، احمدوش بلال، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04 العدد الخاص، البليدة، 2021.
- (5) بشني يوسف، شراوة وليد، الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، جامعة مستغانم المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2022
- (6) بلال زنايني، دحمان سمراني، واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، 2023.
- (7) بن العارية حسين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018.
- (8) بن شلف عيبر، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، جامعة سوسة، تونس، 2023.
- (9) جلال محفوظ رضا، القروض المصغرة كألية لتوفير مناصب الشغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، 2020.
- (10) جليل مونية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الثامن، كلية الحقوق ببوداود جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018.
- (11) حكيم شبوطي، ياسين مراح، دور انعكاسات تطبيق برامج دعم الانعاش ودعم التنمية الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2014)، مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات العدد 03، 2017.
- (12) دحمان سمراني بلال زنايني، واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الرائدة، العدد الأول، المجلد 08، 2023.
- (13) درديش أحمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصاد الوطني (2002-2016)، حوليات جامعة الجزائر، العدد 2018، 32.

- (14) ريم بونواله، الشريف ربحان، الإبداع والتميز في التمويل الأصغر الإسلامي قراءة في تجربة بنك الأمل اليمني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2014.
- (15) زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كال دور السحري دراسة للفترة 2001-2016، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 06، جوان 2017.
- (16) زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر. تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجد 06، العدد 01، 2021.
- (17) سفيان عبد العزيز، وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- (18) سليمان بن الشريف، المفاضلة بين البدائل التمويلية - دراسة قانونية واقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16 بتاريخ 31 ديسمبر 2018.
- (19) شريف غياط، محمد بقموم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات وأبحاث العدد 06، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2012.
- (20) صافر فاطمة، دور وأهمية مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، جامعة محمد بن أحمد جامعة وهران، العدد 07، ديسمبر 2016.
- (21) صبرين زيتوني، التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 01، العدد 04، 2015.
- (22) طالب سومية شاهيناز وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات المجلد 06 العدد 02، 2021.
- (23) لعالية مناد مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مخبر العولمة واقتصاديات

- شمال إفريقيا جامعة الشلف الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 ، العدد 22 03 مارس 2020.
- (24) عبد الناصر علك حافظ علي شاكر محمود، أثر التمويل طويل الأجل في صافي الربح: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات المحاسبة والمالية، الفصل الثالث، العدد 20، 2012.
- (25) عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014.
- (26) غراب رزيقة بوبريمة عائشة، التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لمحاربة الفقر تجربة بنك غرامين بنغلادش، المجلد 03 ، العدد 01 ، جامعة سطيف، الجزائر 2013.
- (27) غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دمشق، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 01، العدد 24، 2008.
- (28) قسوم حنان بن تومي بدر، فعالية نظام التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر دراسة حالة بنك غرامين البنك الوطني للتنمية بمصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون العدد رقم 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية للتسيير ، جامعة سطيف، يناير 2016.
- (29) محمد لمين علون وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة المجلد 03 العدد 03، 2020.
- (30) مصطفى طويطي، ليدية وزاني، بعنوان " تجربة التمويل الأصغر في الجزائر " دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2017.
- (31) مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية مخبر التنمية المستدامة المركز الجامعي نور البشير، البيض، 30 مارس 2020.
- (32) ولد الصافي عثمان، علماوي احمد بن عبد الرحمان ذهيبية، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020

- 33) يحياوي سعاد حيرش نور الدين ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية ،مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 01، العدد 02، 2019 .

• أطروحات

1. انفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014-2015.
2. بن زعرور شكري ، مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 03،2015-2016.
3. بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة (المعوقات والمقومات)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة العلوم في علوم التسيير،2021.
4. بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
5. حليلة الحاج علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة،دراسة حالة ولاية قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة ،2008-2009.
6. خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر،1999.
7. سليمة هالم ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "دراسة تقييمية للفترة 2004-2014"، اطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016-2017.

8. رابح زرقاني، بعنوان " ابعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،2014
9. شملول طيار حسينة، أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، 2019.
10. صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018/2019.
11. عبد الحميد حمشة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، 2023.
12. لونيبي محمد لخضر، أثر الاستراتيجية الوطنية على ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حالة المشروعات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ مجموعة من الولايات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020.
13. وردة سعايدية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.

الملتقيات

1. احلام منصور، اسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، "ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني" حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 06 ديسمبر 2017.
2. عون الله سعاد، عزيزوراشدة، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: "آليات دعم ومساعدة إنشاء

المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق" 2011 أيام 03/04/05 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير .

3. عزمي مصطفى أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، ص ص17 18 ديسمبر 2002.

4. حمادوش أنيسة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستحداث القانون الجزائري، ورقة بحث مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول: التكيف القانوني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التشريع الجزائري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019.

5. يحيوي سعاد، حيرش نور الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2019.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. A. BOUDINOT, J.C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4eme edition, paris 1978
2. Evangelia papadaki et bassima chami, les facteurs determinants de la croissance des micro entreprises au canada.
3. Sébastien boyé et autres , le guide de la micro finance , éditions d' organisation , paris , 2006 .

التقارير

1. التقرير السنوي لبنك غرامين ، 2021، www.grameenank.org

2. التقرير السنوي لبنك الأمل اليمني ، 2021 ، www.alamabank.org



ملحق رقم 01:

Agence de Wilaya de : Guelma

IV. FINANCEMENT MENSUELS SPECIFIQUES

1. Financement des Populations Handicapées

Type d'handicap	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Moteur	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Auditif	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Visuel	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
- Total / Programme	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
- Nombre d'emplois créés	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

2. Financement par niveau d'instruction

Niveau d'instruction	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / niveau	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- Sans	0	0	7	1	0	0	7	1
- Alphabétisé ou école coranique	0	0	0	0	0	0	0	0
- Primaire	0	0	6	5	0	3	6	8
- Moyen	0	0	34	23	4	29	38	52
- Secondaire	0	0	24	15	6	10	30	25
- Universitaire	0	0	9	4	0	0	9	4
Total	0	0	80	48	10	42	90	90
	0		128		52		180	

3. Financement par tranche d'âge

Tranche d'âge	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / tranche	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- 18 - 29 ans	0	0	13	13	3	21	16	34
- 30 - 39 ans	0	0	20	16	5	12	25	28
- 40 - 49 ans	0	0	17	14	1	8	18	22
- 50 - 59 ans	0	0	24	5	1	1	25	6
- 60 ans et plus	0	0	6	0	0	0	6	0
Total	0	0	80	48	10	42	90	90
	0		128		52		180	

4. Financement des catégories de populations spécifiques

Catégories	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Candidats à l'émigration clandestine	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Ex. détenus	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0
- Victimes de la tragédie nationale	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Personnes atteintes du VIH/Sida	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Diplômés de la Formation professionnelle	0	0	0	0	4	1	24	14	0	8	3	9	4	9	27	23
- Diplômés des universités	0	0	0	0	0	0	4	1	0	0	0	0	0	0	4	1
Total / Programme	0	0	0	0	5	43	9	12	14	55						

Agence de Wilaya de : Guelma

III. BILAN DES FINANCEMENTS

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	0	0	0	-
- B.T.P	0	0	0	-
- Services	0	0	0	-
- Artisan	0	0	0	-
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	2	2	4	399 968,93
- Très Petite Industrie	24	8	32	3 199 726,35
- B.T.P	0	21	21	2 099 908,43
- Services	4	15	19	1 899 875,88
- Artisan	50	2	52	5 199 746,27
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	80	48	128	12 799 225,86

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	4	2	6	1 714 080,76
- B.T.P	0	22	22	6 248 052,17
- Services	3	11	14	3 892 554,05
- Artisan	1	1	2	570 365,36
- Commerce	2	6	8	2 275 384,46
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	10	42	52	14 700 436,80

5. Prêts bancaires

Secteur d'activité	BNA		BDL		BEA		CPA		BADR		Total / secteur	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Agriculture	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Très Petite Industrie	0	0	2	0	0	0	0	2	0	1	2	3
- B.T.P	0	1	0	6	0	2	0	3	0	0	0	12
- Services	0	2	0	2	0	1	1	1	0	2	1	8
- Artisan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Commerce	1	0	2	1	0	2	0	0	0	0	3	3
- Pêche	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total / banque	1	3	4	9	0	5	1	6	0	3	6	26
Montants généraux	3 682 814,50	11 756 652,60	6 497 355,26	11 441 600,90	2 773 673,65	36 152 096,91						

Page2

Agence de Wilaya de : Guelma

BILAN D'ACTIVITE MENSUEL CUMULE					
Année : 2022					
Agence de wilaya de : Guelma					
BILAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITES	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA - CYCMA	Triangulaire jusqu'à 1.000.000 DA	
Nombre de visites reçues					3596
Nombre de dossiers déposés	0	94	0	73	167
Nombre de commissions d'emprunt et de financement (CEF)	4		0	3	7
Nombre de dossiers rejetés	0	4	0	6	10
Nombre de désistement dont :	0	2	0	88	90
- Avant l'obtention de l'éligibilité	0	1	0	1	2
- Après obtention de l'éligibilité et avant financement	0	2	0	85	87
- Après financement	0	0	0	5	5
Nombre total (cumulé) de dossiers en cours d'étude	108	2	0	37	147
Nombre de dossiers éligibles	0	70	0	45	115
Nombre de dossiers transmis aux banques				39	39
Nombre de notification d'accords bancaires				57	57
Dont par : BNA				28	28
BADR				7	7
BDL				4	4
BEA				1	1
CPA				17	17
Nombre de prêts bancaires (CMT)				32	32
Nombre de PNR octroyés	0	128	0	52	180
Nombre d'emplois créés	0	128	0	82	210

I. BILAN DES DOSSIERS ELIGIBLES

Secteur d'activité	Jusqu'à 40.000 DA			40.001 - 100.000 DA			Jusqu'à 100.000 DA - CYCMA			Financement triangulaire jusqu'à 1.000.000 DA			Total / secteur		
	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
- Agriculture	0	0	0	0	2	2				0	3	3	0	5	5
- Très Petite Industrie	0	0	0	9	3	12				3	2	5	12	5	17
- B.T.P	0	0	0	0	14	14				0	11	11	0	25	25
- Services	0	0	0	4	12	16				1	14	15	5	26	31
- Artisan	0	0	0	26	0	26				0	0	0	26	0	26
- Commerce										0	11	11	0	11	11
- Pêche	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total / programme	0	0	0	39	31	70	0	0	0	4	41	45	43	72	115
Montants totaux à engager par programme	-			6 999 908,65			-			43 698 372,02			50 698 280,67		

Page1

Agence de Wilaya de : Guelma

IV. FINANCEMENT MENSUELS SPECIFIQUES

1. Financement des Populations Handicapées

Type d'handicap	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Moteur	0	0	0	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	1	0	2
- Auditif	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Visuel	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Total / Programme	0	0	0	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	1	0	2
- Nombre d'emplois créés	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1

2. Financement par niveau d'instruction

Niveau d'instruction	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / niveau	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- Sans	0	0	6	6	3	4	9	10
- Alphabétisé ou école coranique	0	0	0	0	0	0	0	0
- Primaire	0	0	8	17	0	7	8	24
- Moyen	0	0	35	59	10	23	45	82
- Secondaire	0	0	28	24	2	17	30	41
- Universitaire	0	0	6	3	0	2	6	5
Total	0	0	83	109	15	53	98	162
	0		192		68		260	

3. Financement par tranche d'âge

Tranche d'âge	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / tranche	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- 18 - 29 ans	0	0	6	16	3	28	9	44
- 30 - 39 ans	0	0	24	24	0	17	24	41
- 40 - 49 ans	0	0	33	43	9	4	42	47
- 50 - 59 ans	0	0	15	18	3	4	18	22
- 60 ans et plus	0	0	5	8	0	0	5	8
Total	0	0	83	109	15	53	98	162
	0		192		68		260	

4. Financement des catégories de populations spécifiques

Catégories	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Candidats à l'émigration clandestine	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Ex. détenus	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	2	0	2
- Victimes de la tragédie nationale	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Personnes atteintes du VIH/Sida	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Diplômés de la Formation professionnelle	0	0	0	0	5	7	24	13	1	22	2	16	6	29	26	29
- Diplômés des universités	0	0	0	0	0	2	1	0	3	1	0	1	3	3	1	1
Total / Programme	0	0	0	0	14	38	29	21	43	59						

Agence de Wilaya de : Guelma

III. BILAN DES FINANCEMENTS

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	0	0	0	-
- B.T.P	0	0	0	-
- Services	0	0	0	-
- Artisan	0	0	0	-
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	1	22	23	2 299 915,70
- Très Petite Industrie	27	10	37	3 699 911,84
- B.T.P	0	39	39	3 899 796,93
- Services	2	36	38	3 799 950,09
- Artisan	53	2	55	5 499 791,70
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	83	109	192	19 199 366,26

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	4	4	1 146 504,48
- Très Petite Industrie	12	3	15	4 276 733,58
- B.T.P	0	22	22	6 276 783,00
- Services	1	18	19	5 263 859,11
- Artisan	1	0	1	284 366,18
- Commerce	1	6	7	1 937 287,09
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	15	53	68	19 185 533,44

5. Prêts bancaires

Secteur d'activité	BNA		BDL		BEA		CPA		BADR		Total / secteur	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Agriculture	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1
- Très Petite Industrie	0	0	0	0	3	0	1	0	2	1	6	1
- B.T.P	0	5	0	1	0	1	0	1	0	0	0	8
- Services	0	0	0	1	0	1	0	0	0	2	0	4
- Artisan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Commerce	0	2	0	1	0	2	0	0	0	0	0	5
- Pêche	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total / banque	0	7	0	3	3	4	1	1	2	4	6	19
	7		3		7		2		6		25	
Montants généraux	6 304 620,00		4 358 698,08		7 324 660,70		9 307 358,90		5 746 559,00		33 041 896,68	

Agence de Wilaya de : Guelma

BILAN D'ACTIVITE MENSUEL CUMULE

Année 2023

Agence de wilaya de : Guelma

BILAN GLOBAL DES DOSSIERS TRAITES	Programme de financement				Total
	Jusqu'à 40.000 DA	40.001 - 100.000 DA	Jusqu'à 100.000 DA - CYCMA	Triangulaire jusqu'à 1.000.000 DA	
Nombre de visite reçues					3768
Nombre de dossiers déposés	0	114	0	131	245
Nombre de commissions triangulaires et de financement (CCF)		6	0	6	12
Nombre de dossiers rejetés	0	5	0	15	20
Nombre de désistement dont :	0	13	0	92	105
- Avant l'obtention de l'éligibilité	0	0	0	0	0
- Après obtention de l'éligibilité et avant financement	0	13	0	85	98
- Après financement	0	0	0	7	7
Nombre total (cumulé) de dossiers en cours d'étude	0	0	0	0	0
Nombre de dossiers éligibles	0	114	0	105	219
Nombre de dossiers transmis aux banques				89	89
Nombre de notification d'accords bancaires				75	75
Dont par : BNA				19	19
BADR				11	11
BDL				11	11
BEA				18	18
CPA				16	16
Nombre de prêts bancaires (CMT)				25	25
Nombre de PNR octroyés	0	192	0	68	260
Nombre d'emplois créés	0	192	0	112	304

I. BILAN DES DOSSIERS ELIGIBLES

Secteur d'activité	Jusqu'à 40.000 DA			40.001 - 100.000 DA			Jusqu'à 100.000 DA - CYCMA			Financement triangulaire jusqu'à 1.000.000 DA			Total / secteur		
	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
- Agriculture	0	0	0	0	13	13				0	5	5	0	18	18
- Très Petite Industrie	0	0	0	15	7	22				13	3	16	28	10	38
- B.T.P	0	0	0	0	25	25				0	31	31	0	56	56
- Services	0	0	0	1	21	22				3	34	37	4	55	59
- Artisan	0	0	0	30	2	32				1	0	1	31	2	33
- Commerce										1	14	15	1	14	15
- Pêche	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total / programme	0	0	0	46	68	114	0	0	0	18	87	105	64	155	219
Montants totaux à engager par programme	-			11 399 593,44			-			102 608 278,14			114 007 871,58		

Agence de Wilaya de : Guelma

IV. FINANCEMENT MENSUELS SPECIFIQUES

1. Financement des Populations Handicapées

Type d'handicap	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Moteur	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Auditif	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Visuel	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Total / Programme	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Nombre d'emplois créés	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

2. Financement par niveau d'instruction

Niveau d'instruction	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / niveau	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- Sans	0	0	7	8	0	1	7	9
- Alphabétisé ou école coranique	0	0	0	0	0	0	0	0
- Primaire	0	0	13	17	3	5	16	22
- Moyen	0	0	24	80	0	18	24	98
- Secondaire	0	0	26	39	3	8	29	47
- Universitaire	0	0	2	5	1	6	3	11
Total	0	0	72	149	7	38	79	187
	0		221		45		266	

3. Financement par tranche d'âge

Tranche d'âge	Jusqu'à 40.000 DA		40.001 - 100.000 DA		Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA		Total / tranche	
	F	H	F	H	F	H	F	H
- 18 - 29 ans	0	0	4	23	2	14	6	37
- 30 - 39 ans	0	0	15	33	0	12	15	45
- 40 - 49 ans	0	0	21	51	4	8	25	59
- 50 - 59 ans	0	0	23	31	1	2	24	33
- 60 ans et plus	0	0	9	11	0	2	9	13
Total	0	0	72	149	7	38	79	187
	0		221		45		266	

4. Financement des catégories de populations spécifiques

Catégories	Jusqu'à 40.000 DA				40.001 - 100.000 DA				Financements triangulaires jusqu'à 1.000.000 DA				Total / catégorie			
	Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement		Demande		Financement	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Candidats à l'émigration clandestine	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Ex. détenus	0	0	0	0	0	4	0	0	0	4	0	1	0	8	0	1
- Victimes de la tragédie nationale	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Personnes atteintes du VIH/Sida	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Diplômés de la Formation professionnelle	0	0	0	0	11	20	20	24	13	39	4	8	24	59	24	32
- Diplômés des universités	0	0	0	0	1	1	0	1	0	2	0	1	1	3	0	2
Total / Programme	0	0	0	0	37	45	45	58	58	14	14	95	95	59	59	

Agence de Wilaya de : Guelma

III. BILAN DES FINANCEMENTS

1. PNR AMP jusqu'à 40 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	0	0	-
- Très Petite Industrie	0	0	0	-
- B.T.P	0	0	0	-
- Services	0	0	0	-
- Artisan	0	0	0	-
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

2. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	3	50	53	5 299 840,00
- Très Petite Industrie	22	19	41	4 099 894,16
- B.T.P	0	30	30	2 999 990,06
- Services	9	47	56	5 599 621,45
- Artisan	38	3	41	4 099 882,36
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	72	149	221	22 099 228,03

3. PNR AMP jusqu'à 100 000 DA - CYCMA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	0	0	0	-

4. PNR Projet jusqu'à 1 000 000 DA

Secteur d'activité	Nombre d'activités financées			Montant Total
	Femmes	Hommes	Total	
- Agriculture	0	4	4	1 153 340,01
- Très Petite Industrie	4	1	5	1 416 899,35
- B.T.P	0	17	17	4 831 609,27
- Services	2	8	10	2 843 347,11
- Artisan	1	0	1	284 565,35
- Commerce	0	8	8	2 249 338,88
- Pêche	0	0	0	-
Totaux	7	38	45	12 779 099,97

5. Prêts bancaires

Secteur d'activité	BNA		BDL		BEA		CPA		BADR		Total / secteur	
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H
- Agriculture	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2
- Très Petite Industrie	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	2	1
- B.T.P	0	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	3
- Services	0	1	0	0	1	0	0	1	0	3	1	5
- Artisan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Commerce	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
- Pêche	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total / banque	1	3	0	1	1	0	0	1	1	6	3	11
	4		1		1		1		7		14	
Montants généraux	7 115 967,95		5 010 126,10		5 862 285,10		89 904,50		5 654 105,88		23 732 389,53	

Page2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

فakulte des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion
Département de sciences de gestion
Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20
Guelma le :

الرقم :
تألمة في :

النسب السيد : مدير الوكالة الوطنية
للتقييم القرض المصرفي قالمة

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تريض

الطالب (ة) :
الطالب (ة) :
مسجل (ة) :
تخصص :
موضوع الزيارة :
المؤسسة :
لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم متافان في التقدير والاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرفنا
أ.د. لعقبي الدراجي

رئيس القسم
مساعد رئيس قسم علوم التسيير
مكلف بالدراسات والبحوث
أعضاء : رؤساء هيئات

مدير الوكالة الوطنية للتقييم
الاستشارة المتوسطة المستقبلية